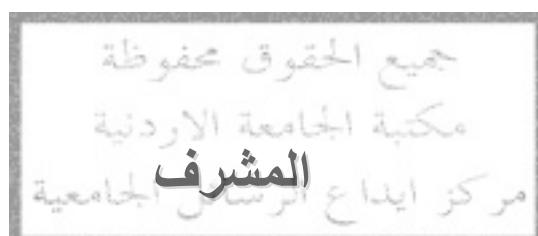


**الإصلاح السياسي في دولة الكويت:**

**المتطلبات والاحتمالات**

**إعداد**

**علي دعيج مسعود مدرهم العتيبي**



**الدكتور غازي ربابعة**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
**العلوم السياسية**

**كلية الدراسات العليا**

**جامعة الأردنية**

**نيسان ، ٢٠٠٥**

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة (الاصلاح السياسي في دولة الكويت :  
المتطلبات والاحتمالات) وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور غازى اسماعيل رباعة ، مشرفا

أستاذ مساعد العلاقات الدولية - العلوم السياسية

جامعة الحقوق محفوظة

مكتبة الجامعة الأردنية

الدكتور الاستاذ سعد سالم ابو دية ، عضوا

أستاذ العلاقات الدولية - العلوم السياسية الجامعية

الدكتور الاستاذ فيصل عودة الرفوع ، عضوا

أستاذ العلاقات الدولية - العلوم السياسية

الدكتور احمد ماجد المجالي ، عضوا

جامعة مؤته

أستاذ العلاقات الدولية - العلوم السياسية

تعتمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع .....  
التاريخ ..... ٢٠٠٥/٤/١١

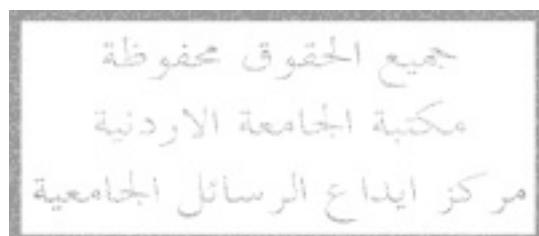
## الجامعة الأردنية

### نموذج التفويض

أنا علي دعيج مسعود العتيبي ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوفيق:

التاريخ:



**The University of Jordan**

**Authorization Form**

I, Ali Dij Msod Al- Otubi , authorize the University of Jordan to supply copies of my Thesis to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:

Date:

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (الإصلاح السياسي في دولة الكويت: المتطلبات والاحتمالات) وأجازت بتاريخ / ٢٠٠٥ / م

### التوقيع

### أعضاء لجنة المناقشة

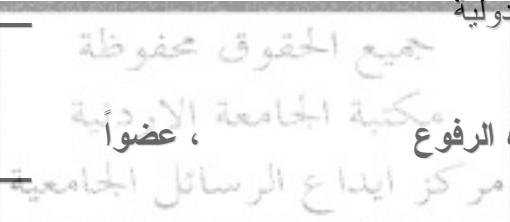
، رئيساً

الدكتور غازي إسماعيل ربابعة،

، عضواً

أ. الدكتور سعد أبو دية

أستاذ علاقات دولية



، عضواً

الدكتور ذياب محمد مخادمة

، عضواً

الدكتور مخلد مبيضين

الله داء

إلى...

خالي الغائب الحاضر

علی سلیمان

العنبي

ومن أجل رائحته العطرة  
التي لا زلت أشتمها أينما ذهبت في أرجاء الدنيا  
زارعة الأمل فينا

بمعرفة أخباره يوماً  
جميع الحقوق محفوظ  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

## شكر وتقدير

قال تعالى: "رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرْ نَعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالَّذِي وَأَنْ أَعْمَلْ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" النمل الآية (١٩).

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساندة الكرام أعضاء قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، والسادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإثراءها بلاحظاتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم، وبالخصوص الدكتور غازي ربابعة رئيس لجنة المناقشة الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فالشكر الجزيل على جهده وإرشاده وتوجيهه لي خلال فترة إعداد هذه الرسالة.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود سواء بالمساعدة في توفير المعلومات للباحث أو تقديم النصائح والإرشاد أو المساعدة في أعمال الطباعة والتنسيق.

الباحث

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٢	أهمية الدراسة
٢	إشكالية الدراسة
٣	فرضية وتساؤلات الدراسة
٤	منهجية الدراسة
٥	الدراسات السابقة
١٢	<b>الفصل الأول مفهوم الديمقراطية والإصلاح السياسي</b>
١٣	المبحث الأول: البناء الديمقراطي وعناصره
١٣	تعريف الديمقراطية
١٧	المبادئ والأسس التي تقوم عليها الديمقراطية
٢٠	المبحث الثاني: الإصلاح السياسي وأهميته في المجتمعات الخليجية
٣١	المبحث الثالث: المجتمع المدني وبناء الدولة الحديثة
٣١	التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني
٣٤	خصائص المجتمع المدني ووظائفه
٣٩	وظائف المجتمع المدني
٤٢	وسائل المجتمع المدني وأدواته
٤٤	المجتمع المدني وتحوله إلى الديمقراطية
٤٦	التطورات الحديثة والمجتمع المدني
٤٨	<b>الفصل الثاني</b>
	<b>تطور الحياة السياسية في الكويت</b>
٤٩	المبحث الأول: طبيعة الحياة السياسية والدستورية في الكويت
٤٩	نشأة الكويت
٥٩	المبحث الثاني: تطور التجربة الديمقراطية الكويتية

الصفحة	الموضوع
٦٤	الدستور والحياة البرلمانية
٦٤	المجالس التشريعية في الكويت
٦٦	انتخابات عام ٢٠٠٣ ومستقبل الحياة السياسية في الكويت
٦٧	العلاقة بين السلطات في الدستور الكويتي
٦٩	المجتمع الكويتي ودوره في ترسیخ الديمقراطية
٧١	المبحث الثالث: بنية المجتمع المدني في الكويت ومؤسساتها
٧١	نشأة المجتمع المدني في المجتمعات الخليجية
٧٣	العمل الأهلي في المجتمع الكويتي
٧٥	علاقة الدولة بالمجتمع المدني
٧٨	المبحث الرابع: التحولات من الدولة القبلية إلى الدولة المدنية
٨٤	<b>الفصل الثالث</b>
	<b>د الواقع الإصلاح السياسي في الكويت ومتطلباتها</b>
٨٦	المبحث الأول: متطلبات البيئة الداخلية
٩٦	المبحث الثاني: ضغوط البيئة الخارجية
١٠٤	<b>الفصل الرابع</b>
	<b>القضايا الأساسية ومحاور الإصلاح السياسي في الكويت</b>
١٠٤	التمهيد
١٠٥	المبحث الأول: دور الأحزاب في الخارطة السياسية
١١١	المبحث الثاني: المشاركة السياسية والدور السياسي للمرأة
١١٧	المبحث الثالث: العلاقة الدستورية بين مجلس الوزراء والمجلس الننيابي
١٢٦	المبحث الرابع: واقع المؤسسات الصحفية والإعلامية
١٢٨	قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ لسنة ١٩٦١ (م)
١٣٨	الخاتمة والاستنتاجات
١٤٥	المراجع
١٥٥	الملخص بالإنجليزية

## الإصلاح السياسي في دولة الكويت: المتطلبات والاحتمالات

إعداد

علي دعيع مسعود مدرهم العتيبي

المشرف

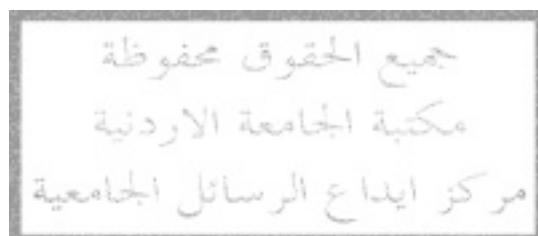
الدكتور غازي رباعة

### ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع الإصلاح السياسي في دولة الكويت انطلاقاً من فرضية أساسية مؤداها بأن دولة الكويت تمتلك نموذج ديمقراطي متقدم ولكنه بحاجة إلى عملية إصلاح وتحديث للموائمة بين المتطلبات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على النظام السياسي الكويتي ليصل إلى مرحلة متقدمة أكثر في طريق تحقيق النموذج الديمقراطي الحقيقي، واستخدمت هذه الدراسة ثلاثة مناهج وهي المنهج التاريخي ومنهج النظم والمنهج المقارن، بحيث عملت هذه المناهج الثلاث مجتمعة وبشكل متكامل على دراسة الموضوع من مختلف جوانبه.

وجاءت الدراسة في أربعة فصول، تناول الأول منها مفهوم الديمقراطية والإصلاح السياسي بحيث شكل هذا الفصل مقدمة نظرية لدراسة الموضوع بشكل عام، وفي الفصل الثاني تطرقت الدراسة إلى التجربة الديمقراطية الكويتية ودراسة تاريخ هذه التجربة والممارسة الديمقراطية في المجتمع الكويتي وبيان الإيجابيات والسلبيات التي تخللت هذه التجربة، وفي الفصل الثالث تم بحث موضوع دوافع الإصلاح السياسي في الكويت ومتطلباتها بحيث تم تقسيم هذه المتطلبات إلى متطلبات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، التي تفرض نفسها على النظام السياسي في الكويت وتدفع باتخاذ المزيد من خطوات الإصلاح الديمقراطي، وأخيراً في الفصل الرابع تناولت الدراسة القضايا والمحاور الأساسية للإصلاح السياسي التي يجب أن تلقى عنابة خاصة في عملية الإصلاح السياسي.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وقدمت مجموعة من التوصيات ومن أهم النتائج، التحديات الهيكلية التي تشمل العلاقات مع البرلمان ومبدأ فصل السلطات، إضافة إلى الطبيعة غير الحزبية للبرلمان، كما يشكل ضيق القاعدة الانتخابية في الكويت أحد أهم التحديات الهيكلية التي تواجهها الديمقراطية الكويتية، ومن أهم التوصيات فصل ولاية العهد عن منصب رئيس الوزراء وهو الأمر الذي تحقق أخيراً بتصور استثنائية (٤-٢٠٠٥)، إعطاء المرأة كامل حقوقها السياسية من حيث الانتخاب والترشيح وممارسة العمل السياسي مساواة بالرجل، وأخيراً تقليل تحكم الدولة بالمصادر الاقتصادية.



## مقدمة:

ولدت بذور الاتجاهات الديمقراطية في الكويت مع ولادة الدولة، وبالتالي أصبحت مع مرور الزمن نسيجاً من بنائه ومكوناً من مكونات استمراره ووجوده. فقد حرصت الجماعة البشرية التي سكنت هذا الجزء من الساحل الشمالي الغربي من الخليج العربي على الشورى وتبادل الرأي في كل ما يهمها. ولعبت العقيدة الإسلامية وكذلك العادات والتقاليد دوراً مهماً في الأخذ بالشورى بدرجات متفاوتة وبشكل يتوازن مع درجات النمو والتطور التي شهدتها المجتمع الكويتي.

ورغم قدم التجربة الديمقراطية الكويتية إلا أن العمل السياسي ما زال في إطار مراحل نموه الأولى، وما النخب السياسية سواء التقليدية منها أو الجديدة سوى إفراز للوعي السياسي الجماعي للمجتمع الكويتي، والشعور بأن الديمقراطية السياسية قد أصبحت العنوان والسمة الأساسية للشعب الكويتي في ظل الغياب الواضح للديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم الذي عانت منه الدول المجاورة للكويت طويلاً وما زالت بعض الدول تفتقد إليه حالياً.

ومع توالي موجات التحول الديمقراطي الذي شهدته العديد من دول العالم الثالث، وفي ظل المتغيرات الدولية التي أصابت العالم منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية، وموجات الديمقراطية التي اجتاحت أوروبا الشرقية وسقوط العديد من قلاع الدكتاتورية والسلط في أوروبا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وأسيا، وأصبحت مفاهيم الديمقراطية أكثر ثباتاً ووضوحاً في العالم أجمع.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ لتضيف بعداً آخر لمفهوم عولمة الديمقراطية والإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي وحتى الديني في جميع أنحاء العالم، فالإرهاب هو نتيجة حتمية لغياب قدرة الإنسان عن التعبير عن نفسه وآرائه سواء السياسية أو الثقافية أو الاجتماعي بطريقة سلمية، وبذلك استنتاج الكثير من المحللين أن تعليم الديمقراطية ومبادئها والحرفيات التي تتضمنها على مستوى العالم وخصوصاً في دول العالم الثالث، ستؤدي حتماً إلى التقليل من تحول الأفراد والجماعات إلى الإرهاب كوسيلة للتعبير عن أنفسهم.

### أهمية الدراسة:

تتأتي أهمية هذه الدراسة من الأهمية الكبيرة والمعاظمة لعملية الإصلاح السياسي والتحديث المجتمعي في دول العالم الثالث التي تم ويتم اللجوء إليها للتكيف مع المتغيرات التي تشهدها هذه المجتمعات النامية في عصر العولمة والانفتاح الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين شعوب العالم أجمع، هذا إضافة إلى التكيف مع متطلبات التنمية السياسية في جميع مجالاتها وأبعادها.

ولأن الكويت من الدول ذات الخبرة النسبية في التجربة الديمقراطية والإصلاح السياسي فإن دراستها كحالة ديمقراطية ناشئة يمكن أن تعطي صورة واضحة عن كيفية تحول دول العالم الثالث إلى دول ديمقراطية من خلال مطابقة الواقع السياسي والتجربة الديمقراطية فيها مع النموذج الديمقراطي للدول المتقدمة وللوصول إلى تقييم واستقراء صحيح لمدى التقدم الحاصل باتجاه السير نحو الديمقراطية الحقيقة، ومحاولة رصد وتتبع مظاهر النقص والضعف في التجربة السياسية الديمقراطية القائمة حالياً وتسلیط الضوء على المتطلبات والاحتياجات اللازمة للوصول إلى الديمقراطية المنشودة.

### إشكالية الدراسة:

تعتبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي اتخذ صوراً وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات. وتقوم مكوناتها الأساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة. ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة سلمية منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة.

ليست الديمقراطية قاصرة على الإيجابيات فقط، ولا تقدم حلولاً سحرية للمعوقات المجتمعية، بل لها كذلك سلبياتها، سواء ما تعلق ببطء صنع القرار أو انفتاح المجال لاحتمالات الحصول المزيد من الانحرافات السياسية والإدارية أو الجرائم الاجتماعية، من هنا كانت مهمة التحول الديمقراطي نمطية تتسع وتنعمق مع انتشار الثقافة الوطنية الديمقراطية وتحسين الأوضاع الحياتية للمجتمع. هذا علاوة على أهمية تطوير الكفاءات والمهارات لإدارة العملية السياسية المجتمعية ومواجهة مخاطر الانحرافات الاجتماعية. وهذا ما يستوجب تأكيد شروط التحول الديمقراطي مثل صيانة ودعم الاستقلال السياسي وحماية النشاط الوطني الاقتصادي والثقافة الوطنية في مواجهة الثقافة الاستهلاكية الغربية. كذلك تتطلب عملية التحويل الديمقراطي انضباطاً مجتمعياً في سياق تحقيق موازنات بين مهمة التحول هذه، من جهة، وبين تعظيم

خطوات تنمية الإنسان، من جهة أخرى، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي من جهة ثالثة، بغية تقليل ظاهرة عدم التكافؤ (الاستغلال) في التعامل مع العالم الخارجي، خاصة الغرب الصناعي، حتى لا تتحول الديمقراطية إلى مجرد ظاهرة شكلية سطحية وممارسات غوغائية وتراتبات للمديونية الخارجية وإنهاكات لمعيشة الأغلبية وتعزيز للتبني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

### فرضية وتساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إثبات الفرضية القائلة بأن دولة الكويت تمتلك نموذج ديمقراطي متقدم ولكنه بحاجة إلى عملية إصلاح وتحديث للموائمة بين المتطلبات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على النظام السياسي الكويتي ليصل إلى مرحلة متقدمة أكثر في طريق تحقيق النموذج الديمقراطي الحقيقي.

### وتتختص تساؤلات الدراسة فيما يلي:

١. ما النموذج الديمقراطي المثالى وما هي أهم العناصر التي يتكون منها وما الأسس التي يستند عليها؟
٢. ما هو الإصلاح السياسي وما هي مؤسسات المجتمع المدني وما دورها في بناء المجتمع الديمقراطي الحقيقي؟
٣. ما أهم ملامح التجربة الديمقراطية الكويتية خلال مراحل تطورها المختلفة؟
٤. ما العوامل والظروف الداخلية والخارجية التي أثرت في تطور هذه التجربة سلباً أو إيجاباً؟
٥. ما موقع التجربة الديمقراطية الكويتية من النموذج الديمقراطي الأمثل؟
٦. ما أهم القضايا التي تؤثر على عملية الإصلاح السياسي في الكويت؟
٧. ما المتطلبات الرئيسية لعملية الإصلاح السياسي في الكويت؟
٨. ما احتمالات ومستقبل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الكويت؟

### منهجية الدراسة:

للاجابة على الفرضية الأساسية للدراسة والتساؤلات المترتبة عليها، سيتم اللجوء إلى مناهج البحث السياسية التالية:

**أولاً: المنهج التاريخي:** وهو المرجعية العلمية للسلوك السياسي للمجتمعات خلال مراحل تطورها المختلفة، إذ سيتم استخدام هذه المنهج لاستقراء مراحل تطور تجربة الإصلاح السياسي في دولة الكويت والمعوقات التي واجهتها وأسباب هذه المعوقات، وذلك للخروج بنتائج تقييمية عامة حول هذه التجربة.

**ثانياً: منهج النظم:** والذي يعد المنهج الأكثر ملائمة لدراسة المتغيرات التي تصيب النظام السياسي في الدولة من حيث دراسة مدخلات ومخرجات العملية السياسية والعوامل التي تؤثر بها ومدى ملاءمتها ل الواقع السياسي واستجابتها لمتطلباته، وسيتم استخدام هذا المنهج لدراسة مدخلات عملية الإصلاح السياسي في الكويت وعملية التفاعل التي شهدتها هذه المدخلات مع البيئة الداخلية والبيئة الخارجية والمخرجات التي أفرزتها كنتيجة لهذا التفاعل.

**ثالثاً: المنهج المقارن:** تتلخص وظيفة هذا المنهج بمقارنة النماذج المختلفة للتجارب السياسية مع بعضها البعض وإيجاد الفروق والتشابهات التي تنتهي إلى وضع نظريات مؤكدة حول العلاقة بين هذه النماذج المتبعة، وسيتم استخدام هذا المنهج لمقارنة النموذج الكويتي في الإصلاح السياسي والتجربة الديمقراطية مع النماذج الغربية المتطرفة في هذا المجال وذلك للوصول إلى نتائج عملية ودقيقة لمدى الالتساق والتلاقي بين النموذجين، وماذا يحتاج النموذج الكويتي للوصول إلى الشكل المطلوب وفق معطيات النموذج الديمقراطي الأمثل ومدى احتمالات النجاح في تحقيق التوافق المطلوب.

**رابعاً: المنهج التحليلي:** وتخلص وظيفة هذا المنهج في تحليل المعطيات التي أفرزتها المنهجات الثلاث السابقة من خلال أدوات التحليل السياسي وخصوصاً الاستبطاط والاستقراء التحليلي الواقع ومستقبل عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت والاحتمالات التي ستفرز هذا المستقبل وفق معطيات الواقع الحالي.

## الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت التجربة الديمقراطية وواقع الإصلاح السياسي في دولة الكويت، واستعراض لأهم هذه الدراسات:

- دراسة أحمد الدبيين (١٩٩٤) بعنوان: "المسار الديمقراطي في الكويت: دعوة إلى التجديد"<sup>(١)</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطورات المسار الديمقراطي في الكويت منذ صدور دستور عام ١٩٦٢، مع الإشارة إلى الجذور التاريخية لهذه التجربة التي اعتمدت في تاريخ الكويت قبل الاستقلال على مبدأ الشورى التي لم يتجاهلها حكام الكويت عبر تاريخ المجتمع الكويتي، وتشير الدراسة إلى تكوين أول مجلس شورى كويتي عام ١٩٢١، وتكون المجالس البلدية المحلية عام ١٩٣٢. وتتناول الدراسة دستور عام ١٩٦٢ باعتباره يمثل إنجاز ديمقراطي ومكسب شعبي لما احتواه من ضمانات وآليات للمشاركة الشعبية، إلا أنه يمثل ديمقراطية منقوصة باعتباره يتضمن بعض جوانب مركزية السلطة وخصوصاً فيما يتعلق بعدم القدرة على عزل رئيس الحكومة أو الحكومة بأكملها بل يقتصر حق البرلمان على سحب الثقة من وزير أو أكثر ولكن ليس من الحكومة بأكملها، فالنظام الدستوري الكويتي يتضمن نوعين من القيود : قيود واردة في الدستور نفسه وقيود تتعلق بتطبيق الدستور وبالظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة.

وأخيراً تشير الدراسة إلى وجود معوقات اجتماعية للمسار الديمقراطي في الكويت مثل بعض الجماعات المنتفذة التي ترى بالديمقراطية انتقاصاً لنفوذها وامتيازاتها فتعارضها وتعيق تطورها، كما أن هناك أوضاعاً اجتماعية متعددة تمثل معوقات للمسار الديمقراطي، فهناك المؤسسات والارتباطات القبلية والطائفية والعائلية. ومن هنا فإن الدراسة ترى أن مواصلة المسار الديمقراطي يحتاج إلى تمايز القوى الديمقراطية وتنسيق جهودها وتعزيز وعيها وفهمها ل الواقع الاجتماعي والسياسي وتعقيداته، وإلى بذلك جهود توعوية للمواطنين لتثويرهم وتعبئتهم دفاعاً عن الديمقراطية وترسيخاً لها وتعزيزاً لمكاسبها.

<sup>(١)</sup> أحمد الدبيين، المسار الديمقراطي في الكويت: دعوة إلى التجديد، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٤ م.ص ٥٤

- دراسة ماري آن تيتروليت (Tetreault, ١٩٩٥) بعنوان : "تماذج الثقافة والديمقراطية في الكويت" <sup>(١)</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النماذج الثقافية ونماذج التحول الديمقراطي التي شهدتها ولا زالت دولة الكويت، فالكويت التي تعتبر نموذج لدولة المدينة قد تمنتت بمستوى عالي من الثروة الجماعية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي أظهرت العديد من مظاهر الحرية الإيجابية التي رأى فيها العديد من الباحثين الديمقراطية القديمة، حيث المشاركة النشطة في المساحات السياسية لسلطة الدولة. وتعتبر الدراسة أن سجل الكويت في النموذج السلبي للديمقراطية ضعيف وهذا ما جعلها تتحرف عن النموذج الديمقراطي الأوروبي.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن النمو السكاني وتأثيره على التطور السياسي يدمر جودة وتميز الكويت باعتبارها (دولة - مدينة) ويدفعها باتجاه السياسات الجماهيرية، التي ربما تقود إلى المزيد من الليبرالية أو المزيد من السياسات السلطوية. فهناك في الكويت نموذجين من الديمقراطية، الأول هو النموذج التاريخي من الديمقراطية والثاني هو السياسات الجماهيرية وتأثيراتها على عملية التحول الديمقراطي.

- دراسة خلدون النقيب (١٩٩٦م) بعنوان: "صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت" <sup>(٢)</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مجموعة من الدراسات عن المجتمع الكويتي، وتعتمد هذه الدراسات على معلومات ميدانية مباشرة أو مستمدة من دراسات ميدانية إحصائية، حيث هناك قضيتان محوريتان تدور حولهما كل الدراسات بدرجات متفاوتة من الوضوح وال المباشرة، هما القبلية والديمقراطية. وتتخذ الدراسة من الكويت دراسة حالة حيث تكتسب الكويت أهمية مزدوجة، فهو البلد الخليجي الوحيد الذي يمر منذ سنة ١٩٦١ بتجربة ديمقراطية جادة، وهو البلد الذي يمكن اعتباره عينة مجهرية أو عدسة مكبرة لكثير من الملامح المشتركة بين دول الخليج والجزيرة وبعض دول المشرق العربي أيضاً، ومن هذه الملامح طغيان القبلية على الطبقة والتركيبة السكانية الاستثنائية (التي يصبح فيها السكان الأصليون أقلية) عوارض دولة الرعاية الريعية (الاعتماد على دخل

(١) Tetrault, Mary Ann, Patterns of culture and democratization in Kuwait, studies on comparative international development. Sammer ٩٥. Vol, ٣٠. Issue٢. P٢٦.

(٢) خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٦م. ص ٢٠

النفط كريع خارجي) وظاهرة البدون جنسية، وتزاوج الأصولية الدينية والمجتمع الاستهلاكي - الحداثي في ظاهرة البترول والإسلام.

وتناقش الدراسة موضوع الحركات الإصلاحية في الكويت والتي كانت ولا تزال حريصة على تحقيق الإصلاحات الديمقراطية بطريقة سليمة منظمة، وقد عقد العزم على تجنب الاضطراب السياسي، كما أن النخب الحاكمة تعمدت استخدام جميع الوسائل المتاحة لها للحيلولة دون إجراء الإصلاحات الديمقراطية لأنها تهدد الاحتكارات التي أقامتها بعناية حول موارد الثورة والسلطة. وتنتقل الدراسة مرافق التطور الديمقراطي في الكويت منذ مرحلة ما قبل الاستقلال والأزمات الدستورية التي واجهتها الكويت مثل أزمة حل المجلس التشريعي عام ١٩٣٨م وسلسلة الأزمات السياسية التي حلت بالكويت خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٦م.

وتخلص الدراسة أن القبيلة في الكويت هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب ترتيبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة وتمثل عقلية عامة مستمدّة من الانتماءات والولايات المنغرسة في أعماق وجدان الجماعة، وهي القبيلة التي يطلق عليها في السياق المعاصر **القبيلة السياسية**.

- دراسة فتوح أبو الذهب (٢٠٠٣م) بعنوان: "التجربة الديمقراطية الكويتية وخطوات الإصلاح السياسي"<sup>(١)</sup>.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التجربة الديمقراطية لدولة الكويت وتطورات الإصلاح السياسي التي شهدتها دولة الكويت منذ عشرينات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن فتناولت جذور التحول نحو الديمقراطية في الكويت والتي تعود إلى القرن السابع عشر الذي شهد بداية تكوين ونشأة المجتمع الكويتي. وأشار هذا البعد التاريخي في ظهور التجربة الديمقراطية الحقيقية في الكويت والتي ترجع إلى بدايات العقد الثاني من القرن العشرين عندما صدرت أول وثيقة مثبتة في تاريخ الكويت السياسي تمخض عنها ظهور أول هيئة استشارية إلى أن توالّت خطوات البناء الديمقراطي التي تشهدها البلاد.

<sup>(١)</sup> فتوح أبو الذهب، التجربة الديمقراطية الكويتية وخطوات الإصلاح السياسي، شؤون خليجية، العدد ٢٥، ربيع مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠١م، ص ٢٤.

وأشارت الدراسة إلى أن خطى الإصلاح الكويتي توجt بإعلان الدستور الكويتي الدائم عام ١٩٦٣م الذي أوجd البنية المؤسسية الالزامة لتحقيق الديمقراطية على مستوى الممارسة وتجسيدها في الواقع العملي. فأكّدت الدراسة أنه على الرغم من تعرض المسيرة الديمقراطية في الكويت لبعض العقبات نتيجة لتفاعل عدد من العوامل الداخلية والخارجية إلا أنها تبقى في التحليل الأخير إحدى أهم التجارب الديمقراطية الناشئة في المنطقة العربية.

واستعرضت في هذا خطوات ترسیخ أسس بناء الدولة الديمقراطية في الكويت بداية من مطلع القرن ٢٠ مشيرة إلى أنه نتيجة للتطورات والخبرة الديمقراطية الكويتية جاء تحول النظام السياسي عقب الاستقلال من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية بشكل سريع متوازن. كما استعرضت الدراسة ملامح النظام السياسي الكويتي والخطوات التي اتخذت على صعيد تدعيم النظام الديمقراطي النيابي معتبرة أن إصدار وثيقة الدستور ما زالت تمثل أهم إنجاز سياسي في تاريخ البلاد الحديث. حيث أن الدستور الكويتي كان وما زال الداعم الأساسي لكافة المبادئ الديمقراطية الليبرالية التي تشهدها الكويت، وهذه المبادئ لم تكن مستوردة مثلاً هو الحال في العديد من النظم النامية إنما جاءت نابعة من تجارب سابقة تم تنويجها بالدستور.

- دراسة أشرف العيسوي (٢٠٠٣م) بعنوان: "تجربة الإصلاح الكويتية: الواقع وآفاق المستقبل"<sup>(١)</sup>.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة على عمليات التغيير والإصلاح السياسي في العالم العربي، فقد أدت هذه الأحداث إلى بروز أصوات تطالب بإدخال وإحداث المزيد من الإصلاحات السياسية والثقافية والاقتصادية على النظم السياسية في الدول العربية لتتأقلم مع الواقع الدولي الجديد وتتكيف مع التحديات التي يفرضها، وجاءت حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣م لتفرض معطيات جديدة وتثير العديد من الأسئلة حول واقع ومستقبل التطور السياسي والاجتماعي في الدول العربية.

وتناقش الدراسة أسباب ودوافع الإصلاح في الكويت والتي تتمثل في:

- التحديات التي فرضتها الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣م.

<sup>(١)</sup> أشرف العيسوي، تجارب الإصلاح الكويتية: الواقع وآفاق المستقبل، شؤون خلессية، العدد ٣٥، خريف ٢٠٠٣م. ص ٢٥

- دعاوى الإصلاح والتغيير في الداخل.
- طبيعة التحديات (السياسية والاقتصادية والأمنية) التي تواجه الكويت في هذه المرحلة.
- كما تتناول الدراسة قيود ومعوقات الإصلاح السياسي في الكويت والمتمثلة بما يلي:
- العلاقة المتواترة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
  - الافتقار إلى الرؤية السياسية الواضحة.
  - غياب المشاركة السياسية للمرأة الكويتية.
  - غياب الأحزاب السياسية.
  - استبعاد فئة البدون من المشاركة في الحياة السياسية.
  - تحفظات على قانون الانتخاب.
- وتخلص الدراسة إلى التجربة الكويتية عموماً تنقسم بالعديد من الجوانب الإيجابية مثل الشفافية والنزاهة وغياب تزوير إرادة الناخبين أو ممارسة العنف والإرهاب، إضافة إلى فاعلية مجلس الأمة في الحياة السياسية ودوره الرقابي على السلطة التنفيذية، ووجود توازن نسبي بين الهيئة التشريعية والسلطات الأخرى بفضل قوة وفعالية الرأي العام وحرية الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك وجود قضاء مستقل يشرف على الانتخابات ويراقب الالتزام بالإجراءات الديمقراطية.
- دراسة محمد المزروعي، (٢٠٠٣م) بعنوان: "التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينيات دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية"<sup>(١)</sup>.

وقد تناولت هذه الدراسة بالتوثيق والتحليل واقع المؤسسة التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، من حيث الأطر والهيكل الدستورية والقانونية التي تنظم عملها، وأساليب تشكيلها، وآليات عملها، والخصائص العامة التي تميزها من حيث الأصول الاجتماعية لأعضائها وخلفياتهم

<sup>(١)</sup> محمد المزروعي، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينيات – دراسة مقارنة في دور المؤسسات التشريعية، درا الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.ص ٢١٠

التعليمية والمهنية والعمدية والوظائف السابقة التي كانوا يشغلونها. حيث تؤكد الدراسة أن التطور السياسي والمطالبات بالمشاركة السياسية ليست وليدة حرب الخليج الثانية، ولكن المحاولات كانت قد بدأت مع بدايات القرن العشرين ، حيث ظهرت حركات إصلاحية في أكثر من مدينة خليجية مطالبة بایجاد مجلس شريعي، والحد من الحكم المطلق، وایجاد نوع من التنظيم وبناء المؤسسات . ولقد دلت الدراسة أن حرب الخليج الثانية لم تخلق كل مقومات التغيير الذي تم على الساحة الخليجية بعدها، ولكنها وبكل تأكيد أسهمت بالتسريع في عملية التغيير، وبالتالي يمكن القول أن الحرب كانت بمثابة المحفز لظهور متغيرات وأحداث جديدة أسهمت في بروز مطالبات داخلية ناشطة على الساحة السياسية.

وخلصت الدراسة إلى أن التطور السياسي الداخلي في دول المجلس قد تأثر بالأوضاع الإقليمية والدولية، وانعكاساتها، ومن المؤكد أن جدلية التفاعل بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي تعتبر أساسية بالنسبة لدراسة مستقبل الأوضاع السياسية في دول المنطقة، فقد شهدت دول المجلس وبدرجات متفاوتة مطالبات وتحركات كان بعضها عنيفاً، إلا أن معظمها كان سلبياً ، ولكنها جميعاً لم تشکك في شرعية الأنظمة، ومؤسسة الأسرة الحاكمة، وهذا ما يفسح المجال أمام هذه الأنظمة للتجاوب مع هذه المطلب.

ولقد أظهرت الدراسة أن تولي جيل جديد من الحكم السلطة في المنطقة يعد نقطة تحول في بلدانهم ، فلقد جاء هذا الجيل بنظرية أسهمت في رسم واقع سياسي جديد، شكل نوعاً من تلبية المطالبة وتحقيق الطموحات التي رفعت في مرحلة ما بعد الحرب.

### الدراسة الحالية ومقارنتها بالدراسات السابقة:

رغم تعدد الدراسات السابقة حول موضوع دراستنا إلا أنها جاءت بالمجمل مجرد دراسات وصفية ولم تعالج في أغلبها قضايا التحدي السياسي والتحول نحو النموذج الحقيقي للديمقراطية من خلال المقارنة بين ما هو كائن على أرض الواقع وبين ما يفترض أن يكون لتحقيق الهدف المنشود من العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي في دولة الكويت، إضافة إلى أن قضايا الإصلاح في دولة الكويت لم تكن موضع مباشر لتحليلات هذه الدراسات، ولم تقدم خطط وبرامج عملية لمعالجة القضايا المحورية التي تعيق عملية الإصلاح السياسي والتحول نحو النموذج الديمقراطي الحقيقي.

ويلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أن دراسة أشرف العيسوي المتعلقة بتجربة الإصلاح السياسي الكويتية واقعها وآفاق المستقبل، هي أقرب الدراسات السابقة إلى دراستنا الحالية وتحمل نفس العنوان إلا أنها عبارة عن مقالة معدودة الصفحات وليس دراسة أكademie كما هو حال دراستنا.

ومن هنا فإن تميز هذه الدراسة يظهر من خلال محاولتها تقديم دراسة أكademie متخصصة لتحديد الموقع الحقيقي للديمقراطية الكويتية في طريق البناء الديمقراطي النموذجي، من حيث مقارنة الواقع التطبيقي مع النظرية السياسية في الديمقراطية لتحديد أوجه القصور والفشل وتقديم المعالجة الواقعية لهذه الجوانب من منطلق مقارنتها بما هو معمول به في النموذج الديمقراطي الحقيقي.

## الفصل الأول

### مفهوم الديمقراطية والإصلاح السياسي

تمهيد:

يتناول هذا الفصل مفهوم الديمقراطية والإصلاح السياسي حيث يشكل هذا الفصل مدخلاً نظرياً للدراسة، حيث سيتناول هذا الفصل في المبحث الأول مفهوم الديمقراطية حيث سيتم التطرق إلى المعاني المتعددة للديمقراطية والتي أوردها العديد من الباحثين، إضافةً لتطبيق العملية النظرية.

وفي المبحث الثاني تتناول الدراسة إلى مفهوم الإصلاح السياسي والإشكاليات التي يتعرض لها الإصلاح السياسي إضافةً لارتباط الإصلاح السياسي بالإصلاح الديمقراطي.

وأخيراً يتناول المبحث الثالث مفهوم المجتمع المدني وبناء الدولة الحديثة على أساس أن المجتمع المدني يلعب دوراً أساسياً في بناء الدولة الحديثة.

مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز ايداع الرسائل الجامعية

## المبحث الأول البناء الديمقراطي وعنصره

### تعريف الديمocratie:

تعبر الديمocratie عن مفهوم تاريخي اتخذ صور وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات، وتقوم مكوناتها الأساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة، ويتمثل جوهر الديمocratie في توفير وسيلة سلية منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة<sup>(١)</sup>، وظهرت في صورتها الأولى مع ازدهار الحضارة الإغريقية ونشوء دولة المدينة الإغريقية، إذ مورست مباشرة، واقتصرت على الأحرار من الذكور، وفي ظروف عدم الفصل بين السلطات<sup>(٢)</sup>، ففي عام ٦٠٠ ق.م أصبحت أثينا تحت قيادة بيركلس المناصر للحرية، يقول في إحدى خطبه: إن حياتنا السياسية حرّة... ونحن أحرار متسامحون في حياتنا الخاصة... ثم يدعو بقوله: أحزم أمرك على أن السعادة أن تكون حراً وأن الحرية تتطلب أن تكون شجاعاً<sup>(٣)</sup>، واستمرت التجربة الإغريقية فترة قصيرة قبل زوالها، وبعد حوالي ألفي عام ظهرت الديمocratie المعاصرة غير المباشرة أو النباتية لصعوبة تطبيق الديمocratie المباشرة في عصر الكثافة السكانية، ورغم ميزة الديمocratie غير المباشرة في توفيرها للتكليف الزمنية والمالية، إلا أنها تقود إلى تقليل القوة السياسية للناخبين مقارنة بالديمocratie المباشرة<sup>(٤)</sup>، وهذا يوضح أحد مبررات تعزيز الرقابة المؤسسية على الحكومة المنتخبة.

تعني لفظة الديمocratie بمعناها الإغريقي "حكم الشعب"، ومن ثم يكون المدلول اللغوي لاصطلاح الديمocratie هو سلطة الشعب، ولم تأخذ الكلمة معنى اصطلاحياً خلافاً لهذا المفهوم حتى الآن ، وعبر عنها الرئيس الأمريكي الأسبق أبراهام لنكولن عن هذا المعنى في خطاب جتبرغ بقوله "حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب" ، ورغم سهولة التفسير اللغوي للديمocratie إلا أن محاولات تحديد مفهومها واجهت اختلافات

(١) علي الدين هلال، مفاهيم الديمocratie في الفكر السياسي الحديث، ندوة أزمة الديمocratie في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ، ١٩٨٧ م، ص ٣٦.

(٢) The New Encyclopedia Britannica, vol. ٤, Macropaedia, ١٥<sup>th</sup> ed., U.S.A ١٩٩٣, p.٥.

(٣) Charles M. Sherover, Time, Freedom, and the Common Good, and Essay in Public Philosophy, State University of New York Press, U.S.A ١٩٨٩, pp.١٣١-١٣٢.

(٤) John Dunn, Western Political Theory in the Face of the Future, Cambridge , U.K ١٩٩٣, p.١.

(٥) محمد الشافعي، نظم الحكم المعاصرة، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٠ ، ص ٣٢٠.

واسعة، والسبب أن الديمقراطية ليست مفهوماً علمياً يمكن تعريفه بطريقة منهجية، بل هي مجرد تعبير لغوي ينظر إليها كل فريق من زاوية مختلفة، ويرتبط بذلك أيضاً تباين وجهات النظر حول ما إذا كانت الديمقراطية سياسية فقط أم أنها كذلك اجتماعية، بكلمات أخرى مسألة الربط بين الحرية السياسية والمساواة الاقتصادية، رغم الاتفاق على أن السير باتجاه التوازن النسبي بينهما يبقى مسألة مركزية لاستقرار النظام السياسي<sup>(٦)</sup>.

وتعني الديمقراطية النظام السياسي الاجتماعي الذي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة<sup>(٧)</sup>.

تشكلت الديمقراطية الحديثة نتيجة الأفكار التي انبثقت في فترة النهضة الأوروبية، ولم تظهر بالمعنى الليبرالي قبل القرن الثامن عشر، حين بشّر المفكرون الغربيون بفكرة المساواة، وطالبوها بحق الشعب في اختيار حكومته والإشراف عليها، وكانت الدعوة منصبة على حق الاقتراع العام بضمان دستور مكتوب صادر عن مجلس تأسيسي منتخب بأغلبية أصوات الناخبين. وقد ربط روسو تحقيق المساواة بتوفّر عاملين: الإرادة (معنوي) والمقدرة (مادي)، وطالب بخلق التوازن بينهما<sup>(٨)</sup>، وفي ظروف تحول الديمقراطية الدستورية حول المساواة السياسية والحرية الاقتصادية.

تعددت نظريات الديمقراطية وأخذت الأنظمة السياسية المختلفة حتى تلك الأكثر هدراً لحقوق الإنسان تدعي أحقيتها بصفة الديمقراطية، وربما وجدت هذه الظاهرة تفسيرها في العوامل الثلاثة التالية<sup>(٩)</sup> الأول: أن الديمقراطية ليست إرثاً ثقافياً لأية حضارة معينة، الثاني: عدم بلوغ الأنظمة السياسية مستوى من الموارنة بين جانبي الديمقراطية – السياسي والاجتماعي – يحظى بالقبول العام والثالث: عدم حصول إجماع على مفهوم ومكونات الديمقراطية في ظروف قيام عملية التحول الديمقراطي بجانبيها – السياسي والاجتماعي – على النسبة، إذ لا يوجد نظام حكم سياسي فقط أو اجتماعي فقط.

(١) سمير أمين، حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ندوة أزمة الديمقراطية، ص ٣١٧.

(٢) عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت، ١٩٨٨، ص ٣٢٠.

(٣) عصمت سيف الدولة، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٨٤، ص ٥٩.

(٤) أحمد صدقي الدجاني، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت

١٩٩٥ ص ١١٨ - ١٢٠.

وبما أن الديمقراطية مفهوماً تاريخياً وحصيلة تراكمية لعملية طويلة وصعبة من الممارسات، لذلك فهي تتطلب نفساً طويلاً في سياق العلاقات الاجتماعية السلمية بين الأطراف السياسية، وتشكل مملكة السويد مثلاً لامتداد عملية الصراع من أجل نقل السلطة من الملك إلى نواب الشعب (البرلمان) لفترة امتدت منذ عام ١٤٣٥ م عندما تحقق ولادة البرلمان في صورته الأولى (اجتماع أربوغ Arbogg) ولغاية النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين عندما استكملت السويد نظام الملكية الدستورية<sup>(١٠)</sup>.

ليست الديمقراطية نظرية مثالية، أي قاصرة على الإيجابيات فقط، بل لها كذلك سلبياتها، سواء ما تعلق ببطء صنع القرار أو انفتاح المجال لاحتمالات حصول المزيد من الانحرافات السياسية والإدارية أو الجرائم الاجتماعية والسوق السوداء، خاصة في المجتمعات الأقل نمواً من هنا كانت مهمة التحول الديمقراطي نمطية تتسع وتتعمق مع انتشار الثقافة الوطنية الديمقراطية وتحسين الأوضاع الحياتية للمجتمع، هذا علاوة على أهمية تطوير الكفاءات والمهارات لإدارة العملية السياسية المجتمعية ومواجهة مخاطر الانحرافات الاجتماعية، وهذا ما يستوجب تأكيد شروط التحول الديمقراطي مثل صيانة ودعم الاستقلال السياسي وحماية النشاط الوطني الاقتصادي والثقافة الوطنية في مواجهة الثقافة الاستهلاكية الغربية، كذلك تتطلب عملية التحول الديمقراطي انضباطاً مجتمعاً في سياق تحقيق موازنات بين مهمة التحول هذه، من جهة ، وبين تعظيم خطوات تنمية الإنسان، من جهة أخرى تعزيز ، الاستقلال الاقتصادي من جهة ثالثة، بغية تقليل ظاهرة عدم التكافؤ (الاستغلال) في التعامل مع العالم الخارجي، خاصة الغرب الصناعي، وحتى لا تتحول الديمقراطية إلى مجرد ظاهرة شكلية سطحية وممارسات غوغائية وتراتبات للمديونية الخارجية وإنهاكات لمعيشة الأغلبية وتعزيز للتبغية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصالح الأقلية.

ونوقشت الديمقراطية من منطلقين متباغبين، فهي وفقاً للنظرية المعيارية Hefner هدف قائم بذاته (وصف ما يجب أن تكون عليه) ، من هنا تكون Normative Theory الديمقراطية سياسية فقط، بينما هي وسيلة حسب النظرية التطبيقية (الإمبريقية)

(١) Eric Lindstrom, The Swedish Parliamentary System, The Swedish Institute, Stockholm, ١٩٩٤ pp. ١٠-١٣.

(وصف ما هي عليه فعلاً) ، وربما تصبح المناقشة أقل صعوبة وأسهل فهماً عند الفصل بين الديمقراطية النظرية وبين الديمقراطية كعملية (التحول الديمقراطي)، فال الأولى تعبّر عن فكرة نظرية بحثة غرضها تقديم صورة مثالية لما يجب أن تكون عليه الديمقراطية، أما الثانية فهي تتّصب على التطبيق العملي لهذه النظرية، وهذه المناقشة تقود إلى إبداء ثلات ملاحظات<sup>(١١)</sup>.

الأولى: إن الديمقراطية كنظرية بحثة هي سياسية فقط، وإنها سياسية – اجتماعية منظوراً إليها من الناحية التطبيقية.

الثانية: طالما أن الديمقراطية ليست حكراً على أيديولوجية معينة، بل هي وسيلة سلمية لإدارة المجتمع السياسي، فهي متاحة لكافة الأيديولوجيات والأنظمة لاستخدامها، وعليه فإن درجة نجاحها أو عجزها في تطبيقها، خاصة ما يتعلق بالموازنة بين الحرية السياسية والمساواة الاقتصادية ، لا تخص الديمقراطية في حد ذاتها بقدر ما تعود إلى الأنظمة الاجتماعية المعنية.

الثالثة: كما هي الحال في المجالات الأخرى، تقرن الديمقراطية عموماً بصفة المثالية، إذ لا توجد لحظة زمنية يمكن عندها الادعاء ببلوغ هذه اللحظة المثالية، بمعنى أن التعامل هنا ينصب في الواقع العملي على عملية التحول الديمقراطي بجوانبها المتعددة من ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية والتي تستمر إلى ما لا نهاية من أجل تحقيق مستويات حضارية أكثر تقدماً للمجتمع السياسي.

وبغض النظر عن الأشكال الرسمية للتطبيقات الديمقراطية، يمكن أن تشكل العناصر الثلاثة التالية الحد الأدنى لمكونات الديمقراطية في ظل أي نظام سياسي – اجتماعي<sup>(١٢)</sup>:

الأول: حقوق الإنسان، متضمنة مجموعة حقوق أساسية للمواطن مثل حقه في الحياة وأمنه وكرامته، وحرية التعبير عن الرأي، والانضمام إلى التنظيمات السياسية وما شابه. ومن المهم التأكيد على ثلاثة جوانب لهذه الحقوق: أولها تحقيق المساواة الكاملة في

(١) سمير أمين، حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٢٠-٣١٨.  
(٢) عابد الجابري، الانقلال إلى الديمقراطية، أسئلة وآفاق، مجلة فكر ونقد، القاهرة ، السنة الرابعة، العدد ٣٢، تشرين الأول، ٢٠٠٠م، ص ١٢.

الحقوق والواجبات بين أعضاء المجتمع السياسي، وثانيها ضمان الحقوق الاجتماعية للمواطنين بما في ذلك حق العمل والتعليم والصحة والسكن والرعاية الاجتماعية، وثالثها الممارسة الإيجابية لهذه الحقوق بحيث تقود إلى مشاركة المواطنين بصورة فعالة في صنع قراراتهم الجماعية، وإن تحديد هذه العناصر الثلاثة يجسد أهمية الممارسة العملية لهذه الحقوق بغض النظر عما تنص عليه الدساتير، ومهما كانت المبررات الأيديولوجية.

الثاني: التعددية السياسية والاجتماعية، بما في ذلك حق اختيار الناخبين لممثليهم من خلال انتخابات حرة لإدارة شؤون حكمهم لفترة زمنية محددة، ولما كان الاختيار هنا وظيفياً وليس شخصياً، لذلك وجب تعدد الخيارات، أي عدم حصر الترشيح في شخص واحد، ويرتبط بذلك أن تعدد الاتجاهات السياسية حول قضايا العمل الوطني تشكل سداً مائعاً لحدوث الأخطاء الفادحة وتتوفر ضمانة أكيدة للتجديد وترشيد التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية، هذا بالإضافة إلى القبول بالتعديدية الثقافية واللغوية في إطار المجتمع الواحد.

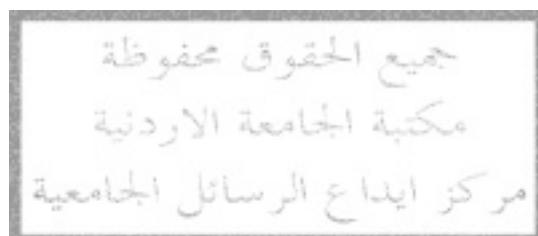
الثالث: التداول السلمي للسلطة، إذ أن التعددية السياسية تفقد جوهرها في ظل احتكار السلطة، ذلك أن التعددية تتطلب توفير فرص متكافئة لكافة الأحزاب والجماعات المتواجدة للدخول في منافسة انتخابية متماثلة لكسب ثقة الناخبين بشأن تولي السلطة النيابية عنهم وتتنفيذ البرنامج الأكثر قبولاً من وجهة نظر الأغلبية، وهذا يتطلب تداول السلطة بصورة شرعية وسلمية بعيداً عن العنف والانقلابات والتصفيات، وهذه الطريقة توفرها الديمقراطية ومؤسساتها الدستورية، وهنا أيضاً فالعبرة بالممارسة العملية وليس بمجرد النصوص الدستورية<sup>(١٣)</sup>.

وعلى الرغم من وجود تعريفات كثيرة للديمقراطية، إلا أن الباحث وبالاستناد إلى مكوناتها المشار إليها يرى أن تعريف الديمقراطية الأنسب استناداً إلى مكوناتها المشار إليها هو كما يلي: "هي شكل من أشكال أنظمة الحكم، الذي يوفر أكبر قدر من الحرية لأكبر عدد من المواطنين، ويضمن تداول السلطة بالأساليب السلمية وعبر صناديق الاقتراع، من خلال التطور الطبيعي للمجتمع".

(١) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م، بيروت، ص ١٩.

### المبادئ والأسس التي تقوم عليها الديمقراطية:

تقوم الديمقراطية على مجموعة من المبادئ والأسس التي تشكل آليات عمل الديمقراطية في الممارسة الفعلية على أرض الواقع، وأن تطبيق هذه المرتكزات يشكل أحد العوامل الأساسية في نجاح الممارسة الديمقراطية، ذلك أنها تكفل التطبيق العادل للديمقراطية على كافة المواطنين من دون أية تمييز لفئة على أخرى وفيما يلي أهم مبادئ وأسس الديمقراطية:



### أولاً: مبدأ سيادة الشعب:

أي أن الشعب هو مصدر السلطة، وهو صاحب السيادة وهو الذي يضع نظامه ويقرره، والعمل بمبدأ سيادة الشعب يؤدي إلى نتائج منها تجزئة السيادة بين المواطنين، وأن الانتخاب حق لا وظيفة كذلك الأخذ بالاقتراع العام ونظام التمثيل النسبي.

إن أساس السيادة للشعب قد استعمل في الغرب في أغلب الأحوال بالمعنى الذي أعطته إيات الثورة الفرنسية ويعني الدلالة على مبدأ المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين ورقابة الأمة على الحكومة<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: حكم الأغلبية:

إن الديمقراطية تجعل الحكم للأغلبية وفي ذلك تعبير عن إرادة الشعب، لذلك فإن إرادة الشعب هي إرادة الأغلبية وليس إرادة المجموع، وفي جميع الأنظمة الديمقراطية يتخذ المواطنون قراراتهم السياسية على أساس قاعدة الأغلبية<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً : الاحتكام إلى شرعية الدستور

يجب أن يستند النظام الديمقراطي على وجود دستور ديمقراطي، وهو يمثل الحد الفاصل بين نظام الحكم الديمقراطي وغيره من أنظمة الحكم الأخرى، ويمثل بحق الارتفاع إلى مرتبة التعاقد الاجتماعي المتعدد وفق شرعية دستور ديمقراطي<sup>(٣)</sup>.

ولعل ما يميز الدستور الديمقراطي عن الأنماط الأخرى من الدساتير وخصوصاً دستور المنحة، كونه ينظر إلى الدولة باعتبارها مؤسسة تقف على مسافة واحدة من جميع مواطنيها، ومن هنا يجب احترام الدستور الديمقراطي والالتزام به من قبل الحكم والمحكوم باعتباره عقداً يفصل شخص الحكم عن شخصية الدولة باعتبار الدولة مؤسسة منفصلة عن شخص من يحكمها، كما يجب على الحكومة أن تقوم بتوجيهه وتوظيف إمكانياتها وسلطتها لما فيه الصالح العام، فليست الدولة هي الحكم والحاكم هو الدولة يفعل بها ما يشاء<sup>(٤)</sup>.

(١) عبد المنعم محفوظ ونعمان الخطيب، مبادئ النظم السياسية، عمان، دار الفرقان، ١٩٧٨م، ص ٧٥.

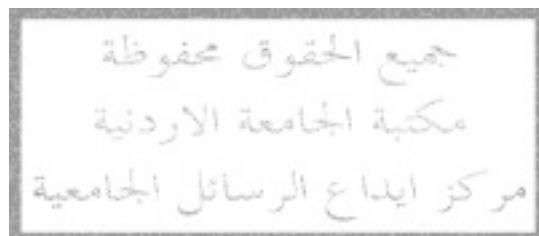
(٢) عبد المنعم حليمة، حكم الإسلام في الديمقراطية والأغلبية، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٣م، ص ٢٧.

(٣) محمد وقيدي، بعد الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٥١.

(٤) علي خليفة الكواري ، الخليج العربي والديمقراطية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ٣٠.

#### رابعاً: توفير وسائل ومصادر المشاركة الفعالة

ويتمثل هذا الأساس من أسس الديمقراطية في امتلاك المواطنين أفراداً وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي، وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب حقوقهم القانونية، وبواسطة ممارستهم على أرض الواقع حرية التعبير والتنظيم، وهذه بدورها تتطلب بناء مجتمع مدني وتنمية رأي عام مستثيراً تعبيراً عن نمو القدرة على تنظيم الأفراد والجماعات لأنفسهم، إضافة إلى حق وإمكانية وصولهم إلى مصادر المعلومات البديلة التي تساعدهم على المشاركة السياسية الفعالة ولما فيه تحقيق لمصالحهم<sup>(١٨)</sup>.



(١) علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، ط١، المرجع السابق ص ٣٣.

## المبحث الثاني

### الإصلاح السياسي وأهميته في المجتمعات الخليجية

يعتبر الإصلاح السياسي إحدى الوسائل المهمة التي تستخدم من أجل إحداث تقدم في العملية السياسية أو من أجل إحداث تقدم في هذه العملية، أو إجراء إصلاحات سياسية نظراً لوجود عوامل تقضي بإجراء هذا الإصلاح والتحديث، وفي النظم الديمقراطية تعتبر عملية الإصلاح السياسي من أهم الآليات التي تستخدم من أجل إحداث تغييرات في النظام السياسي بشكل سلمي، وهذه العملية تتم بعد فترة زمنية من الممارسة السياسية حيث تحدث تطورات داخل المجتمع، وهذه التطورات تتعكس بالضرورة على الواقع السياسي، مما يستدعي معه إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث أن الإصلاح أو التحولات يجب أن تشمل جميع الأنظمة التي يستعين بها الإنسان في تنظيم مجتمعه سياسياً واقتصادياً وفكرياً ودينياً ونفسياً، وعليه فهذه العملية تتضمن ثلاثة أبعاد سياسية وهي الجانب التقني والجانب التنظيمي والجانب السلوكى، حيث أن كل جانب في تميز بين المجتمعات فالجانب الذي يتضمن عملية التصنيع وعليه يجب التمييز بين المجتمعات الصناعية وغير الصناعية والجانب التنظيمي يعكس التنوع والتخصص حيث يتم التمييز بين المجتمعات البسيطة والمعقدة وأخيراً بعد السلوكى يعني العقلانية والتفكير العلمي في مواجهة التفكير الغبي والغير علمي، وترتبط هذه الأبعاد بعدد من التغيرات الاجتماعية مثل زيادة الظاهرة الحضرية وانخفاض مستوى الأمية وانتشار وسائل الاتصال والإعلام ودرجة المشاركة السياسية ونطاقها<sup>(١)</sup>، من أجل إحداث التغييرات الازمة على النظام السياسي لكي تتلاءم مع الواقع المجتمعي الجديد.

ولم يحظ موضوع الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية باهتمام كبير من قبل المهتمين والباحثين. وجرت العادة النظر إلى تلك الدول من زاوية اقتصادية بحتة، كمنتج للنفط ومستهلك للبضائع الأجنبية، ومدى تأثيرها في الاقتصاد العالمي وإلى حد ما دورها (أو دور بعضها) في حركة السياسة الإقليمية. ولذا فإن الكتابات حول طبيعة النظم السياسية في الخليج وعلاقتها بعامل الاستقرار الداخلي في المنطقة قلماً بحثت، وفي أكثر الأحوال يتم التعاطي مع المنطقة كما لو كانت مجرد بئر نفط بحاجة إلى حماية أجنبية من أطماع دول الجوار مثل العراق وإيران، وأن شعوبها متخلفة عن الركب الحضاري وتقنات على ثقافات وانتماءات عفا عليها الزمن، فهم من وجهة النظر هذه مجرد أثرياء يعيشون بكميات هائلة من النقد ويعذرونها

(١) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٠٦-٢٠٧.

هنا وهناك. هذه الصورة النمطية الماثلة في أذهان عرب وأجانب كلما ذكر الخليج وأهله أخذت بالتغيير، وحظي الوضع السياسي في المنطقة خلال العقد الماضي باهتمام أكثر جدية وإن كان في مراحله الأولى بحيث أن دراسات مستقيمة لشؤونه الداخلية، السياسية منها بشكل خاص، بدأت تظهر في الحق الأكاديمي<sup>(٢٠)</sup>.

أما عن مفهوم الإصلاح السياسي فقد عرف مؤتمر الإصلاح العربي الذي عقد في الإسكندرية في الفترة ١٤-١٢ مارس ٢٠٠٤ الإصلاح السياسي بأنه : "كافة الخطوات المباشرة ، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً، وفي غير إعطاء أو تردد ، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية"<sup>(٢١)</sup>.

وعليه فعملية الإصلاح السياسية عملية متكاملة لا تقع على عاتق طرف واحد وإنما هو عملية يشترك فيها كافة قطاعات المجتمع الأهلية والرسمية من أجل إحداث التغيير الديمقراطي الإيجابي في المجتمع وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن هيكلها السياسي والاجتماعية والاقتصادية، مشابه في العديد من النواحي، وتسيطر على السلطة السياسية في (دول مجلس التعاون) أسر حاكمة، وقد وصلت هذه الأسر إلى الوضعية الراهنة عبر تطور تاريخي، سواء دورها في عملية التحرر من السيطرة الأجنبية (أسرة البوسعيدي التي قاد مؤسسها الإمام أحمد بن سعيد عملية تحرير البلاد من السيطرة الفارسية، أو عبر اعتقادها لمذهب ديني، واعتبرت أن عليها رسالة نشر هذا المذهب في أرجاء المنطقة، كما هو الحال مع العائلة المالكة في السعودية التي تحالفت مع الداعية الشيخ محمد بن عبد الوهاب لتقييم الدولة السعودية الأولى في القرن الثامن عشر)<sup>(٢٢)</sup>.

وبالرغم من أن هذه الأسر الحاكمة قد وصلت إلى السلطة قبل اكتشاف النفط، إلا أنها كانت تتصرف على أنها الفئة المدعومة من قبل القوى الأجنبية وتتمتع بموقع ممتاز في الخارطة الاجتماعية الطبقية سواء بالنسبة للتجارة أو مصائد اللؤلؤ أو الأراضي الزراعية، وقد تحققت لها نقلة نوعية بعد اكتشافات النفط، حيث تدفقت على البلاد ثروات كبيرة عوضتها عن الاعتماد على المجتمع، واعتبرت الدخل النفطي ملكية خاصة لها وليس ملكية للمجتمع، وتغيرت وضعية

(١) حمزة الحسن، آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي، مجلة الشؤون السعودية، آذار ٢٠٠٠، ص ٣٠.

(٢) أنظر وثيقة الإسكندرية: عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ٤، ٢٠٠٤، ص ٣.

(٣) على خليفة الكواري، متطلبات تحقيق أجندـة إصلاح جـ ذري من الداخل إلى أقطـار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، منتـدى التنميةـالـاجتماعـيـةـالـسنـويـالـخامـسـوالـعـشـرونـتحـتـعنـوانـمتـطلـباتـالـإـصـلاحـفيـدولـالـخـلـيجـنـزـوـيةـمنـالـداـخـلـ)، الـبحـرينـ

(٤) إلى ١٦ يناير ، ٤، ٢٠٠٤، ص ٤٠-٣٠

الاعتماد المتبادل بينها وبين البيوت المالية أو التجارية، حيث باتت متداخلة مع الدولة الحديثة، تعتبر المال العام ملكاً خاصاً لها، وبدأت تبني جهاز الدولة لتكون هي عموده الفقري، وأقامت المؤسسات الأمنية والعسكرية التي تربع أفرادها على قمتها.

ومع تزايد الثروة النفطية تزايدت هيمنة الأسر الحاكمة، حيث لم تكتف بالسيطرة على العائدات المالية وإنما أرادت أن يكون النطوير الاقتصادي مبنياً على الامتيازات التي تحصل عليها، وامتدت سيطرتها على الأراضي والعقارات وكافة ثروات البلد، واستخدمت نفوذها السياسي للحصول على المزيد من الثروة، وترتيب الولايات المحلية بناء على العلاقات بين أفراد الأسرة الحاكمة وبقية البيوت التجارية أو المالية أو الصناعية في البلد.

يمكن ملاحظة سيطرة البيت الحاكم عن مفاصل الدولة، بل وعلى موقع كثيرة في الجهاز التنفيذي أو المناطق، وبات متعارفاً عليه أن هناك وزارات سيادة لا يمكن لأي مواطن أن يكون مسؤولاً عنها، كرئاسة الوزراء أو الخارجية أو الداخلية أو الدفاع أو الأمن، بل إن بعض الأسر الحاكمة قد تمدد نفوذها بحيث استولى أفرادها على الكثير من الوزارات الأخرى التي يمكن من خلالها الحصول على المزيد من الثروة والنفوذ، وحيث أعادت تقسيم البلد إلى محافظات أو ولايات، فقد عمدت إلى وضع أفراد من الأسرة الحاكمة في المراكز الأولى في مثل هذه المحافظات (محافظين أو أمراء مناطق)، وخاصة في المناطق التي تتمتع بأهمية عسكرية أو أمنية، ومع تطور الوضع الإداري فإنه يلاحظ المزيد من تغلغل أفراد الأسرة الحاكمة في مواقع أخرى من الجهاز التنفيذي سواء كوكلاء وزارات أو مديرين عاميين يتمتعون بحقوق وامتيازات تفوق الوزراء الآخرين من غير أبناء الأسرة الحاكمة<sup>(٢٣)</sup>.

وفي عملية التأسيس، وخاصة بعد تدفق الثروة النفطية، بنت هذه الأسر الحاكمة بالتعاون مع الدول الأجنبية الأساسية ذات المصلحة (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا...) جيوشاً وأجهزة أمنية ضخمة، تربعت على سلطتها ورسخت الولاء لها بالدرجة الأساسية، وجعلت عقيدتها العسكرية والأمنية مرتبطة بالولاء للأسرة الحاكمة ، وبالتفكير المذهبي السائد.

وفي الوقت الذي اعتمدت الأسر الحاكمة على التحالفات القبلية والأسرية في المرحلة السابقة للنفط، فإنها فتحت الباب على مصراعيه لتدفق العمالة العربية والأجنبية التي تزايدت أعدادها بدرجة كبيرة، لكنها جموع لا تتمتع بأية حقوق سياسية وتتبع قوة عملها لصالح فئات

(١) عبد الرحمن النعيمي، أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مطلب الديمقراطيّة، حقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني ، قناة الجزيرة الإخبارية، نقلًا عن الرابط التالي

<http://www.aljazeera.net//NR/exeres/٢٣A٩٢FDE-٤٣٢C-٤F٩E-A٥٥٥-٧FD٦FB٠١٧A٨٣.htm>

اجتماعية محلية، لكنها تتيح المجال لبقاء الأسر الحاكمة في قمة الهرم السياسي والاقتصادي في البلاد، وتضعف قدرات القوى الاجتماعية المحلية ذات المصلحة من تشكيل الضغوطات على هذه الأسر الحاكمة للتنازل عن الامتيازات السياسية أو الاقتصادية الكبيرة. وفي عملية التأسيس للدولة أو المجتمع، اعتمدت هذه الأسر على تفكير المجتمع عبر تقسيمه إلى درجات من مواطنيه ومن السكان غير المحليين الذين لا يتمتعون بأية حقوق سياسية، وحرم الكثير منها المرأة من أية حقوق، بل ويمارس عليها الاضطهاد الاجتماعي والحرمان من أبسط الحقوق، وتقوم الأسر الحاكمة بتوزيع الواقع بين أفرعها أو شخصياتها الأساسية مما وضعها في صيغة الحزب الحاكم، وتسيطر على المفاصل الأساسية للسلطة كالدفاع والداخلية والمالية وغيرها من وزارات السيادة.

فالملك أو الأمير أو السلطان هو صاحب صلاحيات مطلقة إلى درجة كبيرة، مما يعني أن النظام يعيد إنتاج نفسه بتقوية موقعه مع كل تطور تشهده البلاد، عبر الانفراد بالمخصصات من المال العام والاستيلاء على الواقع الحساسة في الجهاز التنفيذي أو استيلائه على المزيد من الأراضي بوضع اليد عليها، أو هيمنته على مفاصل الوضع الاقتصادي بحيث تحولت الأسر الحاكمة إلى العمود الفقري الأساسي للطبقة البرجوازية العقارية أو المالية أو التجارية في غالبية دول المنطقة، ولا تسمح إلا بالفتات للفئات الشعبية الأخرى، واعتبرت أي حديث عن المشاركة السياسية عبر مؤسسات تشريعية بدعة خارجية، وفي حالة موافقتها على وضع دساتير (عقدية أو منحوة) فإنها تحرص أن تكون لها الغلبة في صنع القرار، ولها الحق في إلغاء أو تعديل المؤسسات القائمة بما يضمن عدم مشاركتها في التشريع أو الرقابة على المال العام والشؤون العامة للدولة وعلى الصعيد الموضوعي تطورت المجتمعات الخليجية، حيث لم تعد مجتمعات تعتمد على قطاعات الإنتاج الطبيعي التقليدي من الزراعة والرعي وصيد السمك والتجارة التقليدية وما شابه، بل تم غزوها بقوة من الخارج وأدخلت في النظام الرأسمالي العالمي عبر شركات النفط والبنوك المالية والشركات المتعددة الجنسيات التي تدفقت على المنطقة والخبرات والكوادر الأجنبية<sup>(٢٤)</sup>، وأضطرت هذه الأسر إلى إدخال التعليم الحديث، والاستعانة بالتطور التقني الكبير، مما أبرز فئات اجتماعية محلية متعلمة وفنية، أو باتت تمتلك قدرات سياسية أو إدارية أو اقتصادية كبيرة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي أحدثته ثورة المعلومات والفضائيات من انتشار الوعي السياسي والمعرفة التقنية والاحتراك بكل المجتمعات العالمية المتقدمة،

عليه الرحمن النعيمي، مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٦، ٢٠٠٣ م.

وبالتالي فإن مصالح الدول الأجنبية ومصالح الفئات الاجتماعية الجديدة أفرزها التطور الموضوعي قد فرضت تحديث الأنظمة الإدارية والسياسية على حد سواء<sup>(٢٥)</sup>.

إلا أن الأسر الحاكمة، في الوقت الذي استجابت وبدرجات متفاوتة بين منطقة وأخرى إلى قوانين التطور الموضوعي لتحديث النظام الإداري وإقامة مؤسسات الدولة وسن قوانين لضبط حركة المجتمع، فإنها استعانت بالتجربة العربية القمعية وبالإرث الاستبدادي، لمنع قوى المجتمع من التطور ، بل أقامت مؤسسات مجتمعية (شبابية، رياضية واجتماعية، أندية وما شابه) لتحكم سيطرتها على المجتمع، وبدأت تعيد تنظيم صفوفها لتتمكن من ضبط مصالح مختلف أفراد الأسر الحاكمة، في الوقت الذي سلطت أجهزة الأمن على قوى المجتمع لمنعها من تنظيم صفوفها في أحزاب أو نقابات أو جمعيات مهنية أو اتحادات طلابية أو شبابية أو نسائية<sup>(٢٦)</sup>.

وبالتالي فإن تباعداً وافتراقاً متزايداً بين التطور الموضوعي، للبناء التحتية للمجتمع، وبين الوضع السياسي المسيطر عليه من قبل الأسر الحاكمة قد تزايد، كما تزايدت الهوة بين النظام السياسي المحلي وما وصلت إليه بلدان العالم، وخاصة بعد انهيار الأنظمة الشمولية التي مثلتها المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي، من أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان واشتركوا في صنع القرار السياسي، عبر مؤسسات تشريعية ورقابية معروفة.

(١) عبد الرحمن النعيمي، مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) رمضان عويس، ازدهار المجتمع المدني هل يدعم الديمقراطية الخليجية، نقلًا عن الرابط التالي:

<http://www.islamonline.net>.

لذا فإن هذه المجتمعات تشهد تشوهاً كبيراً في أوضاعها، إنها تعيش تحت خط الفقر السياسي بمراحل وأبرز مظاهر التشوّه<sup>(٢٧)</sup>:

١. حرص الأسر الحاكمة على استمرار التركيبة القديمة سواء القبلية أو المذهبية بحيث يستمر الصراع أو التنافس القبلي والمذهبي، بإعطاء امتيازات لمشايخ القبائل الذين تصطفيفهم السلطة، والتعامل مع رجالات الدين أو المذهب في حل المشاكل السياسية الناجمة.
٢. خلق حالة من البحبوحة الاقتصادية والمعيشية للمواطنين عندما تقىض الموارد وتوفير فرص عمل غير حقيقة للمواطنين عندما تسمح الميزانية لتغطية فشلها في خلق وظائف إنتاجية حقيقة وقاعدة اقتصادية بديلة للنفط مما يجعلهم في وضعية أرقى وأفضل من بقية السكان.
٣. استمرار حالة التمايز بين المواطنين على أساس التقادم الزمني حيث السكان الأصليين والمتجمسين، والتمايز بين المرأة والرجل، وبين المواطن والبدون، مما يوجد عدم مساواة بين أبناء الوطن.
٤. الاعتماد على العمالة العربية أو الأجنبية الوافدة، بغض النظر عن الحاجة إليها، والتعامل معها بشكل غير إنساني في الكثير من الحالات، حيث لا يشعر الوافد بالاستقرار أو المساواة القانونية، مما يخلق كرهًا بينه وبين بقية المواطنين، ويضاعف من الاحتقان والتوتر بين المواطنين والوافدين، وقد يتحول إلى صراع مكشوف يخسر المواطنون فيه بسبب عدم قدرتهم على المنافسة، وإذا حصل الوافدون على حقوق تلغي القوانين.
٥. استمرار هيمنة الأسر الحاكمة وبطريقة أبوية من حيث المظهر، على المجتمع، حيث يتصرف الحاكم بأنه والد الجميع ويمكنه أن يحل مشاكل الجميع عبر مجالسه الخاصة بدلاً عن المؤسسات الرسمية.
٦. التطور الكبير في أوضاع الطبقات والفئات الاجتماعية وحاجاتها إلى بلورة قوانين ومؤسسات عصرية قادرة على دفع عجلة التطور إلى الأمام وتلبية مصالحها.

(٢٧) محمد عبيد غباش، الدولة الخليجية : سلطة أكثر من منطقة، مجتمع أقل من عاجز، منتدى التنمية (الاجتماع السنوي الخامس والعشرون تحت عنوان:متطلبات الإصلاح في دول الخليج: رؤية من الداخل)، البحرين، ١٤ إلى ١٦ يناير ٢٠٠٤، ص ١٥٧.

٧. تزايد الهوة بين النظام السياسي في المنطقة وما وصل إليه العالم من تقدم ديمقراطي وحقوقي سواء للمواطنين أو الفئات السكانية الأخرى، وبالتالي تزايدت المطالبة المحلية بسن دساتير وإقامة مؤسسات تشريعية ورقابية، وإطلاق حرية التعبير والسماح بإقامة الأحزاب والنقابات وكافة مؤسسات المجتمع المدني على غرار ما هو موجود في غالبية البلدان الديمقراطية.

وبالرغم من حدوث الأنظمة ومنظريها والمدافعين عنها عن خصوصيات هذه الأنظمة، إلا أن أغلب المحللين السياسيين يرون بأن النظام الرأسمالي الذي ساد اقتصادياً على الصعيد العالمي، لا بد أن يسود بأشكاله السياسية على الصعيد العالمي أيضاً، وأن وجود أنظمة مختلفة في أي موقع في هذا العالم سيؤثر سلباً على مصالح كافة الدول الأخرى، مما يضاعف من حجم الضغوطات على هذه الدول المختلفة سياسياً، عبر الضغوطات المنفردة أو عبر المؤسسات الدولية والاتفاقيات التي بدأت تتدخل في الكثير من الخصوصيات وتعتبرها قضايا عامة مثل حقوق الإنسان ومسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمشاركة السياسية وغيرها من القيم الإنسانية.

وتوضح مرتکزات الإصلاح السياسي المنشود خليجياً وعربياً استناداً إلى وثيقة الإسكندرية (٤٠٠٢م) حول الإصلاح السياسي في العالم العربي والتي تحدد هذه المركبات فيما يلي<sup>(٢٨)</sup>:

١. **الإصلاح الدستوري والتشريعي**: بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، وأن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في البلاد العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقة، أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن :

- أ) الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً صريحاً.
- ب) تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريًا، طبقاً لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليس نيات حسنة.

(١) وثيقة الإسكندرية، مرجع سابق، ص ٣-٥.

ج) إقامة انتخابات دورية حرة تصنون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفاً زمنياً لتولي الحكم.

د) إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو تصدر ضدهم أحكام قضائية.

٢. إصلاح المؤسسات والهيئات السياسية: ولما كان النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلاً عن الصحفة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم.

٣. ومن هنا ، فإن ممثلي المجتمع المدني والعمل الأهلي – وثيقة الإسكندرية – يؤكدون ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أياً كانت أشكالها ومسمياتها، لأنها تتنقص من ديمقراطية النظام السياسي، وتكتفي القوانين العادلة لمواجهة كل الجرائم دون حاجة إلى قوانين استثنائية، فذلك مطلب أساسي للإصلاح التشريعي الديمقراطي ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب، وبلوره ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية.

٤. إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن ت تعرض برامجها وتدخل تنافساً حرآ شريفاً على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية<sup>(١)</sup>.

٥. تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والערבية.

٦. تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير، والداعمة القوية للشفافية، ويكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة.

(١) المرجع السابق، ص ٣-٥.

٧. إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، لضمان حريتها في التمويل والحركة<sup>(٣)</sup>.

٨. تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبناء على ما سبق فإن مركبات الإصلاح السياسي متكاملة لا يجدي الأخذ ببعضها دون بعضها الآخر، لأن ذلك يؤدي إلى نتائج غير صحيحة ولا تؤدي الهدف المطلوب منها فيما يتعلق بتطوير النظام السياسي بناء على الأسس الديمقراطية، وبالتالي يفقد الإصلاح السياسي معناه وتصبح المسألة مجرد شعارات فارغة لا تخدم المجتمع بقدر ما تخدم النظام السائد وتوجهاته.

ومن القضايا التي باتت مسلمات في كافة بلدان العالم، عدا بعض الدول الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا يمكن الحديث عن التطور السياسي بدون إيجادها هي<sup>(٤)</sup>:

١. إن انقسام المجتمع إلى طبقات وشرائح وفئات يقتضي تنظيم هذه الفئات بما يحافظ ويدافع عن مصالحها، وبات من المتعارف عليه حق العمل في تنظيم أنفسهم في نقابات عمالية واتحادات مهنية، والتجار الصناعيين في غرف التجارة، إضافة إلى المهنيين والأطباء والمحامين وغيرهم من الفئات المتخصصة، وانعدام النقابات في غالب هذه البلدان يجعل العمال المحليين والأجانب فريسة أرباب العمل، ولا يمكن أن تستمر الأوضاع في هذه القطاعات على ما هي عليه .

٢. إن الفئات الاجتماعية المختلفة المصالح والرؤى تتنظم نفسها في أحزاب وتجمعات سياسية علنية شرعية تشكل الأساس للبناء السياسي الديمقراطي في الكثير من البلدان، وتشكل الأرضية لمسألة تداول السلطة في البلدان الديمقراطية.

٣. لا بد من تنظيم العلاقة بين مختلف فئات المجتمع، سواء الحاكمة أو المحكومة، وذلك بسن دساتير تصدق عليها جمعيات تأسيسه، وتتبثق عنها مؤسسات تشريعية تعبر عن مبدأ "الشعب مصدر السلطات جميعاً" ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

(١) المرجع السابق، ص.٥.

(٢) المركز дипломатический للدراسات الاستراتيجية، الإصلاح في الكويت الضرورات والفرص، ٢٠٠٣م، ص.٣٥.

٤. إن حرية التعبير والنشر والصحافة والاستفادة من وسائل الإعلام من قبل كل فئات المجتمع باتت ضرورة لتطور المجتمع، نظراً لما تتمتع به الصحافة من دور كبير في الرقابة على السلطة والمجتمع، مما يعني الأهمية الفائقة للشفافية، لمكافحة كل أوجه الفساد المالي والإداري الذي يتضاعف في ظل أنظمة شمولية واستبدادية تعتبر المال والسلطة ملكاً للأسر المالكة.

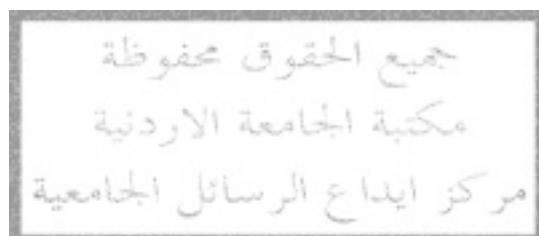
والكويت تعاني من بعض هذه المشاكل وبدرجات متفاوتة على الرغم من تقدمها السياسي بوجود دستور عقدي ومجلس نيابي ونقابات عمالية وتجمعات سياسية لم يعترف بها، إلا أن التمييز لا يزال سارياً بين المواطنين، حيث تحرم فئات اجتماعية كبيرة من حق المشاركة السياسية، كما هو حال المرأة، وتبرز بين الفترة والأخرى مشكلة البدون، وهذا التمييز يجعل العملية السياسية في المشاركة مقتصرة على نسبة قليلة لا تتجاوز ١٥% من المواطنين (بمن فيهم البدون).

كما أن مواجهة الحكم للتطور السياسي الذي أفرز حالة متقدمة من القوى المعارضة في الستينيات قد جعله يلجأ إلى التركيبة التقليدية القبلية، وبعض القوى الدينية، مما جعل الخط البياني للتطور المؤسسة التشريعية في الكويت يسير باتجاه هابط، أفرز لاحقاً تصادماً بين تطلعات أكثر إصلاحية في فئات من الأسرة وبين ممثلي القبائل وبعض التنظيمات التي تسعى إلى تضييق الخناق على الحريات العامة<sup>(٣٢)</sup>.

وإضافة إلى العوامل السابقة فإن تصاعد الوعي السياسي داخل المجتمعات الخليجية بشكل عام والكويت بشكل خاص جنباً إلى جنب مع تصاعد الضغوط الدولية الدافعة في سبيل التحول الديمقراطي، وعلى مستويات مختلفة، يكون من المتوقع أن تصاعد الضغوط المفروضة على الحكومات الخليجية من أجل إحداث إصلاح سياسي يطول الجوهر ذاته ولا يقف عند مجرد إدخال تطويرات شكلية، وبعبارة أخرى فإن دول مجلس التعاون تبدو الآن على اعتاب مرحلة جديدة سوف تكون المطالبات بتعزيز عملية الانفتاح السياسي فيها أكبر، وهو ما يعكس عدم القناعة الشعبية بما تحقق من ناحية ولوج النظم السياسية لهذه الدول لمرحلة جديدة تجد نفسها فيها أمام استحقاقات مختلفة مما سبق أن قدمته في إطار موجة التطوير التي غدت هذه الدول خلال العقود الأخيرين من ناحية أخرى.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

وسوف تتناول الدراسة في الفصول والباحثون القادمة تطورات الحياة السياسية الكويتية عبر تتبع تاريخ الكويت السياسي والمراحل التي مر بها، بالإضافة للعوامل الداخلية التي تدفع باتجاه الإصلاح السياسي، والعوامل الخارجية وتأثيراتها على المجتمع الكويتي، خاصة في ظل الانفتاح وتخفيف القيود على الإعلام وزيادة وسائل التأثير الخارجية<sup>(٣٣)</sup>.



(٣) المرجع السابق، ص ٣٧.

## المبحث الثالث

### المجتمع المدني وبناء الدولة الحديثة

#### التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني:

تعرض مصطلح المجتمع المدني ل التداول كثيف في الآونة الأخيرة، ضمن أدبيات علم السياسية وعلم الاجتماع، ولقد تعددت التعريفات التي ظهرت والتي تعكس تعدد موقع الرؤية إليه، ومع ذلك فإن صياغة تعريف واضح محدد المعالم للمجتمع المدني عملية شائكة لا تخلو من الصعوبة والتشعب خاصة وأن العديد من الباحثين قد نبه إلى ضرورة الإحاطة بالسياقات المختلفة، والتي أعطت هذا المصطلح مظاهره العامة بالإضافة إلى خصائصه ومتطلباته، وهناك ثلاثة إشكاليات حول تحديد مفهوم المجتمع المدني وهي<sup>(١)</sup>:

- ١ - حداثة استخدام المصطلحات المنقولة عن ثقافة سياسة أخرى وبالتالي افتقار مستخدميها لمعرفة جميع المعاني وال CONTEXTUALISATION
- ٢ - التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل سريع للمجتمعات.
- ٣ - السياق الجديد الذي تستخدم فيه برتقى بالسجل السياسي والعقائدية العملي.

مر مصطلح المجتمع بمجموعة من المراحل التي أدت إلى تحولات عديدة عليه، تبلور من خلالها المفهوم ضمن محطات واقعية أو تجريبية وسعت مضمونه حيناً وغيرت صيغته حيناً آخر.

ظهر مصطلح المجتمع المدني في صيغته اللاتينية الأولى، التي ظهرت فيها كلمة (Socoetas - Civilis)، لتعبر عن مجموعة سياسية تخضع للقوانين على الشكل الذي عرف بنموذج (دولة المدينة) في أثينا القديمة، أو الجمهورية الرومانية حيث يشير إلى "نظام اجتماعي للمواطنة والذي يقوم فيه الرجال ونادراً النساء بتنظيم علاقاتهم وتسويه أمورهم بالاستناد إلى نظام قانوني متفق عليه بينهم"<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر مفهوم المواطنة عنصر مهم في العديد من تعريفات المجتمع المدني، وهو يعبر عن صفة أساسية تميز المواطن عن غيره بمعنى أن المواطن هو الشخص الذي يفترض أن له من المواقف ما يؤهله ليكون عضواً في المجتمع يؤثر في قراراته المهمة، ويساهم في تنظيم

(١) برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي، المستقبل العربي، ١٩٩٢م، بيروت، مجلد ٤، العدد ١٥٨، ص ٦٢.

(٢) خالد سامي، المجتمع المدني المقومات والمعوقات، مجلة الطريق، ١٩٩٧م، الكويت، مجلد ٦٥، العدد ٢، ص ٢٣.

حياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ونشأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني من خلال عودة مصطلح المجتمع المدني للظهور في القرن الثامن عشر، ومع ظهور عصر التووير وفي أعقاب الثورة الفرنسية وما تم تحقيقه على صعيد الحريات وحقوق الإنسان وفصل الدين عن الدولة<sup>(١)</sup>، تكونت بداية ظهور التمييز بين ما هو سياسي وما هو مدني، إضافة إلى ذلك فإن الأجزاء الفكرية التي ظهرت مع مفكري العقد الاجتماعي عمقت التمييز بين ما هو مدنى وما هو سياسي، ويرى (هوبز) المجتمع المدني على أنه الفضاء المناسب للنشاط الاجتماعي الرجولي، وهذا الفضاء يؤمن لهم حماية حقوق ملكيتهم الفردية، ويقدم (هوبز) المجتمع المدني على أنه مطابق للمجتمع السياسي، كذلك ينطبق الحال عند (جون لوك) الذي يتطابق عنده مفهوم المجتمع السياسي، حيث يستخدم للتدليل عليه مصطلح المجتمع المدني، ويضيف روسو عنصري الحرية والمساواة كعناصر أساسية مشكلة لفكرة المجتمع المدني<sup>(٢)</sup>.

أما (هيجل) فينظر إلى المجتمع المدني على أنه وسائل لحماية حقوق الأفراد واحتياجاتهم من المصالح من أجل ضمان مجالات حرية الاقتصاد، وبهذا فإن المجتمع المدني لدى (هيجل) يكون دائرة من الحياة الأخلاقية التي تقع بين العالم البسيط للعائلة الأبوية والدولة المتميزة بأخلاقية عالية، وعليه فالمجتمع المدني يعبر عن مرحلة وسيطة بين الرابطة الأسرية ذات الاعتماد المباشر والأواصر الوثيقة بين أفراده وبين الاهتمام العام بالدولة<sup>(٣)</sup>.

وقد ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني في نشأتها وتطورها في المراحل اللاحقة لعصر التووير بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة، كما عبرت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية و حاجته إلى الأمن والنظام. فالسلطة التي جسدها الدولة ارتبطت في التاريخ بممارسة ألوان من الاستبداد والقهر والظلم والتعدي على حقوق شعوبها بحجة حماية المجتمع من الفوضى والحرروب وتسببت عهود حكم الملوك المستبددين في أوروبا في حدوث ثورات شعبية طالبت بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

(١) محمد باروت، المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية، ١٩٩٥م، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٣١.

(٢) كريم أبو حلاوة، إشكالات نشأة مفهوم المجتمع المدني، مجلة الوحدة، العدد ١١، إبريل، ١٩٩٢م، ص٤٩.

(٣) سعيد بن سعد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، المستقبل العربي، بيروت، ١٩٩٢م، سنة ١٤، مجلد ٤، العدد ١٥٨، ص٤١.

ومع قيام الدولة الحديثة نشأت الحاجة إلى وجود تنظيمات اجتماعية متعددة الوظائف تخترق حدود الإطارات التقليدية، وتستهدف بدرجة أساسية التعبير عن مصالح مجموعة كبيرة من الأفراد، وهذه التنظيمات ولدتها الحاجة إلى ضرورة إحداث توازن في مقابل الدولة ذات الطبيعة السلطانية، والاستبدادية بصرف النظر عن العقائد الأيديولوجية أو الأشكال التي استقرت فيها، فمؤسسات المجتمع المدني في الوقت الذي تمثل مصالح مجموعة كبيرة من الأفراد توفر أيضاً ضمانة صلبة أمام تعسف الدولة وأجهزتها، فالدول التي تنشط فيها هذه المؤسسات تعتبر أكثر استقراراً وديمقراطية من الدول التي ما زالت تعتبر قيام المؤسسات الأهلية غير الخاضعة لإشراف الدول "أخطار" محتملة ومصادر تهديد لوجود الدولة<sup>(٣٤)</sup>.

ومن الضروري الإشارة إلى أن غياب مؤسسات المجتمع المدني أو قطع الطريق عليها وتعطيل فرص ظهورها لن يمنع من نزوع الأفراد إلى الانضواء في تشكيلات جماعية، فقد شهدت دول الخليج في سني مبكرة من نشأتها ظهور تشكيلات سياسية، ثقافية وحقوقية وأدبية بصورة سرية وفي كثير من الأحيان مخالفة لرغبة هذه الدول، وقد أكدت التطورات السياسية التي عاشتها دول الخليج بدءاً من الموجة القومية الناصرية في الخمسينيات والستينيات إلى انبثاث التيار الإسلامي في نهاية السبعينيات إلى الموجة التكنولوجية الرابعة وما تخل هذه التحولات الكبرى في مجال حقوق الإنسان وتيار العولمة والافتتاح الفكري أن ثمة نزعات كامنة داخل سكان هذه البقعة إلى التشكل الجماعي.

وعليه فالمجتمع المدني هو أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينهما، بما يضمن أعلى درجة من المساواة فيما بينها، وهو يعتمد في ذلك على وسائل مستقلة بعيدة عن تدخل الحكومة وسيطرتها على أساس الاحترام المتبادل والموازنة بين المصالح الخاصة للمجتمع ككل.

(١) كريم أبو حلاوة، إشكاليات نشأة مفهوم المجتمع المدني، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ١٩٩٢م، ص ٤٩.

## خصائص المجتمع المدني ووظائفه (٣٥):

### أولاً: شروط وخصائص المجتمع المدني.

هناك نوعان من الشروط لقيام مجتمع مدني وهي شروط مادية وأخرى معنوية:

#### ١- الشروط والخصائص المادية.

##### أ- المؤسسات المتعددة:

يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال عن حكومة الدولة مثل الأحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع السياسات، والنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها الاقتصادية وتسعى لرفع مستوى المهنة، واتحادات الكتاب والجمعيات العلمية والثقافية التي تسعى إلى نشر الوعي بأفكار وآراء معينة، والجمعيات الخيرية التي تسهم في أغراض التنمية الاجتماعية، والمنظمات التي تهتم بالدفاع عن قضايا معينة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، والأندية الرياضية والترفيهية... وغيرها.

هذا الركن المادي في تكوين المجتمع المدني يعكس الانقسامات المختلفة والمتعددة في المجتمع، كما يسعى إلى تحويلها إلى علاقات تعاون وتكامل وتنافس سلمي شريف بدلاً من الصراع والتاحر الذي يؤدي إلى تقسيم المجتمع وتفتيت وحدته.

##### ب- الموارد:

كذلك تعد الموارد التي تمتلكها المؤسسات والجمعيات المكونة للمجتمع المدني، سواء كانت موارد معنوية أو مادية، من أهم متطلبات قيامه بدوره السياسي والاجتماعي وإدارة علاقته بالدولة بما يضمن استقلاله في مواجهتها.

أما إذا كانت الموارد شحيحة فإن المجتمع المدني قد يضطر إلى اللجوء إلى الحكومة لطلب العون والمساعدة التي يتبعها التدخل الحكومي في شؤون المنظمات التي تحصل على

(١) ناهد عز الدين، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية؟، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٥٣.

الدعم الحكومي كما يفتح أبواب الفساد الذي يصبح كالسوس الذي ينخر عظام المجتمع ويبؤدي إلى انهياره.

## ٢- الشروط والخصائص المعنوية والأخلاقية<sup>(٣٦)</sup>:

وتعد تلك الشروط أهم من الشروط المادية ولكنها أصعب في الحصول عليها، فالأهم من وجود المؤسسات وجود مبادئ وقيم تحكمها بما يضمن تحقيق الهدف من وجودها، فلو تصورنا أننا قمنا ببناء عمارة جميلة ولكن سكانها لم يتزموا بمبادئ الجيرة والتعاون ربما يؤدي ذلك إلى انهيار العمارة فوق رؤوسهم جميعاً ولذا، نتناول بتفصيل أكبر تلك الخصائص والصفات التي يجب أن تتحلى بها وحدات المجتمع المدني:

أ- الاستقلال: ونعني به أن تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع وتحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة الحرة المتاح للجماعات المختلفة، ولا تتدخل فيه الحكومة إلا بمبررات ويقبلها المحكومين برضاهem.

ب- الحرية<sup>(٤)</sup>: لن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمنع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة، وبينما تفرض الدولة جنسيتها وقوانينها على كل من يولدون على أرضها دون استشارتهم أو سؤالهم، حيث يولد الفرد ليجد نفسه حاملاً لجنسية معينة بحكم الميراث، نجد أن هذا الفرد يسعى للانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وبإرادته الحرة لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة تهمه.

ج- التراضي العام: حيث يتم تأسيس وحدات المجتمع المدني بالالتزام بقواعد الدستور والقانون وما تكفله من حماية حقوق الأفراد في التعبير والتصويت والمشاركة في مناخ لتبادل الآراء، تلك الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات إذ تم وضعها بالاتفاق والتراضي بين مختلف التيارات في المجتمع، كان ذلك دليلاً على توافر الحرية والديمقراطية، إما إذا فرضتها سلطة أو فئة معينة على الآخرين، فإن ذلك يعني عدم وجود مجتمع مدني حقيقي.

(١) محمد باروت، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) برهان غليون، بناء المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ٦٩.

ومما تجدر ملاحظته أن هذا الشرط يميز المجتمع المدني عما عداه من تجمعات وكيانات اجتماعية، فالمؤسسات التقليدية كالأسرة والقبيلة والعشيرة مثلاً ليست تجمعات منظمة بفضل الإرادة البشرية وإنما هي نتيجة لتطور طبيعي تلقائي ليس للإنسان دخل كبير فيه، أما إذا ما اكتسبت تلك التجمعات صفة التنظيم، وأصبح انتماء الفرد لها يتوقف على الاختيار الحر بدلاً من الإجبار، كما صارت تقبل الدخول في منافسة سلمية مع غيرها من التجمعات للحصول على مزيد من الانتصار من خلال الاشتراك في حوار مفتوح مع الجماعات الأخرى. لتبادل الآراء والأفكار المختلفة دون محاولة فرض رأي بعينه، فإنها تعد بذلك جزءاً من المجتمع المدني.

فالشكل الذي يوجد عليه التجمع ليس هو المهم، إنما يعد سلوك الجماعة والمبادئ التي تسير عليها هو الأهم، وعلى رأس هذه المبادئ نبذ التعصب والتطرف وقبول حق الجميع في الاعتقاد فيما يشاءون لكم دينكم ولهم دين<sup>(٣٧)</sup>.

د- احترام النظام والقانون القائم: فقيام مجتمع مدني حقيقي يستلزم وجود دولة قادرة على فرض القواعد القانونية وحماية الحقوق التي ينص عليها الدستور بالنسبة للأفراد والجماعات، وبدون هذا الدور للدولة سيتحول المجتمع المدني إلى كيان أجوف خال من أي معنى حقيقي، بل الأخطر من ذلك أنه قد يتحول إلى عدو يهدد حريات الأفراد بشكل لا يقل خطورة عن تهديد الحكومة المستبدة في غياب الديمقراطية<sup>(٢)</sup>.

ـ التغيير والتنافس بالوسائل السلمية: عندما يسعى المجتمع المدني للتغيير فإنه لابد أن يظل ملتزماً بالوسائل والفنون السلمية في ممارسة نشاطه بدءاً بالتعبير عن الرأي مروراً بالمطالبة بالتغيير وانتهاءً بالاشتراك الفعلي في عملية التغيير، ونقطة البداية هي قبول وحدات المجتمع المدني للقواعد الإنسانية وللنظام السائد ولمبدأ العمل في إطاره ومحاولات تغييره سلماً دون الخروج عليه أو استعمال العنف ضده، أما إذا حدث العكس بأن تسعى إحدى الجماعات إلى قلب النظام أو الثورة عليه فإن ذلك يخرجها من إطار المجتمع المدني<sup>(٣)</sup>.

ـ الشعور بالانتماء والمواطنة: والحقيقة أن هذا الشرط يعتبر من أهم العناصر لتحقيق التماسك والترابط لإيمان الأفراد بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة وأنهم قادرون على الدفاع

(١) ناهد عز الدين، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية، ص ٦١.

(٢) أحمد شكري صبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، بيروت، ٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣.

عنها وحمايتها مقابل أداء واجباتهم والتزامتهم نحو الدولة، فلكي يطبع الجزء الكل لابد أن يعبر الكل عن مطالبه واحتياجاته، فالمواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط بين الأفراد بالدولة على قدم المساواة وبغض النظر عن الاختلافات بينهم، وهي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء بما يشجعهم على الاهتمام بالشؤون العامة وتوجيهه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعى للتأثير عليها

(٢٨)

ز - التسامح: التسامح هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدنى على المجتمع، فالمجتمع الذى تسوده روح المدنية هو المجتمع الذى يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأى والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهة نظرهم، كما يعني اعتراف الجميع بأنه ليس هناك طرف يمتلك وحدة الحقيقة وإنما تعدد واختلافات الآراء والاتجاهات هو ظاهرة طبيعية وصحية، أما التنافس فهو ليس عيباً يقلل من تضامن المجتمع ووحدته، كما أنه ليس مشكلة إلا إذا تحول إلى صراع عنيف<sup>(٢)</sup>.

ح - الديمقراطية داخل المجتمع المدني: إن أية جماعة مهما بلغت درجة تماسكها سيظل بها قدر من الاختلاف والتعدد بين العناصر أن هناك مصلحة أو أهداف مشتركة اجتماع عليها أحد الأفراد كأرضية مشتركة بينهم لتأسيس الجماعة، إلا أنه تبقى مصالح وأهداف شخصية وخاصة لدى كل منهم، هذا التنويع والاختلاف داخل الجماعة لابد أن يتم التعامل معه على أنه مصدر للثراء يزيد من قوة الجماعة كل إذا ما سمح له بالتعبير عن نفسه علينا بدلاً من كتبه أو إخفائه أو التظاهر بعدم وجوده، ولا بد أن تستمع القيادة داخل المنظمة أو جمعية إلى بقية الأعضاء وأن تستشيرهم فيما تتخذه من قرارات بشأن الجمعية وأن تتقبل ما يوجهونه لها من انتقادات تساعدها على تصحيح الأخطاء، والأهم من ذلك أن تأتي القيادة باختيار الأعضاء لها من خلال انتخابات حرة ونزيفة تتيح المنافسة المفتوحة والشريفة أمام الجميع بحيث يتمتع أعضاء أي منظمة داخل المجتمع المدني بحق التصويت والترشيح والمشاركة في صنع القرار الداخلي لتلك المنظمة، أما التعامل بأسلوب الكبت والقمع وغياب الديمقراطية داخل المنظمة بحجة الحفاظ على

(١) محمد باروت، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) كريم أبو حلاوة، إشكالات نشأة مفهوم المجتمع المدني، مجلة الوحدة، العدد ١١، إبريل ١٩٩٢م، ص ٤٩.

تماسكها فإنه قد يقود المختلفين إلى الانفجار ويصبح البديل الوحيد والمتاح لهم هو الانفصال الكامل عن الجماعة<sup>(٣٩)</sup>.

يتضح مما سبق أن الركن الأخلاقي والمعنوي يعد هو أساس وجود المجتمع المدني، فالعبرة ليست بوجود منظمات أو مؤسسات وهيئات متعددة من ناحية الكم إذا كانت لا تعبّر عن جوهر المجتمع المدني من الناحية الكيفية أي من ناحية تصرفات الأفراد ومدى التزامهم في تعاملهم مع بعضهم بعضاً بقيم ومبادئ الحوار والتسامح والتنافس السلمي وقبول التعدد والاختلاف واحترام حقوق المعارضين والمختلفين ونبذ العنف ورفض استعماله، ففي هذه الحالة لا تكون تلك القيم مجرد شعارات ترفعها الجماعات وإنما مبادئ حاكمة فعلاً لسلوكها وأفعالها وهذا هو معيار الصدق، كما أن ديمقراطية المجتمع المدني هي شرط أساسي للديموقратية المجتمع ككل.

وهكذا فإن هذه الشروط والصفات الأخلاقية هي بوابة الدخول إلى المجتمع المدني، وعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تعبّر عن مرحلة أكثر تقدماً ورقياً مقارنة بالتنظيمات الاجتماعية السابقة والتي تقوم على الروابط الأولية والطبيعة الموروثة، إلا أن هذه التنظيمات قد تتحول أيضاً إلى جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني ويتم قبولها في إطاره في حالة التزامها بمبادئ هذا المجتمع ووفائها بشروطها المعنوية بغض النظر عن اختلافها عنه في الشكل، فالقبيلة والعشيرة والجماعة الدينية والمذهبية والطائفية قد تصبح من مكونات المجتمع المدني إذا قبلت التعدد والاختلاف وتوقفت عن إدعاء وحدتها تملك الحقيقة كلها واتجهت بدلاً من ذلك إلى الدخول في حوار سلمي لتبادل الرأي مع غيرها من الجماعات فهي عندئذ تصبح صالحة ل القيام بدور الوسيط بين الحكومة والأفراد في حدود ما يسمح به القانون.

(١)لبيب طاهر، المشروع الديمقراطي في المجتمع المدني العربي، المستقبل العربي، ١٩٩٢م، العدد ١٤، مجلد ٤، العدد ١٥٨، ص ٤١.

## وظائف المجتمع المدني (٤٠):

كما تتعدد معاني المجتمع المدني وخصائصه تتعدد وظائفه وأدواره في المجتمع، وهذا التعدد يفسر لنا مدى أهمية المجتمع المدني عموماً بالنسبة للمجتمعات النامية خصوصاً:

### ١- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:

فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم بعضاً، ويكتفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطاً لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

### ٢- تحقق الديموقратية:

فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع والتأييد الشعبي.

### ٣- التنشئة الاجتماعية والسياسية:

وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة<sup>(٢)</sup>.

فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستند منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع

(١) لبيب طاهر، المشروع الديمقراطي في المجتمع المدني العربي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) ناهد عز الدين، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٧٤.

ككل إضافة إلى ذلك، فإن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه بالديمقراطية كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة والترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارس بنفس الحماس والإيجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل، فاعتبار الفرد على التصويت في انتخابات الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه، والفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام ويعتاد على الاستماع إلى آراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي.

#### ٤ - الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:

وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات وال الحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

#### ٥ - الوساطة والتوفيق:

أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير الاتصال، ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتسعى جماعات المصالح في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار، وكلما زاد التنوع والاختلاف في المجتمع كلما احتاج إلى عدد أكبر من المنظمات والجمعيات للتعبير عن هذا التنوع وتنظيمه والتوفيق بين أطرافه المعتمدة<sup>(٤)</sup>.

#### ٦ - التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:

فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة و سياساتها للتعبير عن مصالحهم

(٤) ناهد عز الدين، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٧٦.

ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة ودون الحاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح <sup>(٤٢)</sup>.

والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى نقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي، بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع، وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة، ولأن هناك حصناً يلجأ إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها.

#### ٧- ملي الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:

مع بداية الثمانينات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله، وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت ورائها فراغاً يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لابد من أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ، وإلا تعرض المجتمع للانهيار خصوصاً حين توجد مشاعر عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابقة للدولة وتعتمد عليها لإشباع حاجياتها، والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها.

ومن الوظائف الأخرى للمجتمع المدني أولاً: توفير الخدمات ثانياً: مساعدة المحتاجين، ثالثاً: تحقيق التكافل الاجتماعي، رابعاً: التنمية الشاملة.

(١) عبد الغفار شكري، المجتمع الأهلي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط١، ت: دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣م، ص ٦٥.

## وسائل المجتمع المدني وأدواته<sup>(٤٣)</sup>:

### ١ - الوسائل:

يعتمد المجتمع المدني على مجموعة من الوسائل التي يجيزها القانون القائم وهي تنقسم إلى نوعين:

#### أ - وسائل التأثير غير المباشر وتمثل بـ:

(١) التقاويم والمساومة: وتلك هي أهم وسائل المجتمع المدني في التأثير على الحكومة وما تضعه من سياسات بأسلوب سلمي.

(٢) دخول الأفراد في عضوية أكثر من جمعية ومنظمة وفي نفس الوقت الواحد بحيث يؤدي هذا التداخل في عضوية مؤسسات المجتمع المدني إلى خلق مصالح مشتركة بينها جميعاً، ومناطق للالقاء والاتفاق بما يزيد من تسامحها مع بعضها البعض.

(٣) الدخول في حوار عام ونقاش علني مفتوح بتنظيم الندوات والمحاضرات العامة وإصدار النشرات والمطبوعات الدورية لعرض وجهات النظر المختلفة تمهدًا للتقارب بينها، والبحث عن حل وسط يوفق بين المصالح الخاصة للأفراد والجماعات والمصلحة العامة للمجتمع، وللتوفيق بين غاياتي حماية الحرية وحفظ النظام.

(٤) تأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكم التعليمية والتنفيذية وتنظيم المهرجانات وإقامة المعسكرات والدورات التدريبية.

#### ب - وسائل التأثير المباشر على صانع القرار:

وذلك من خلال السعي للوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال الشخصي بصناعة القرار أو أن يكون للجمعية أو المنظمة أشخاص يمثلونها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة نفسها<sup>(٤)</sup>.

### ٢ - الأدوات:

(١) محمد باروت، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) ناهد عز الدين، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٧٩.

تلك أهم الوسائل التي تؤثر من خلالها مكونات المجتمع المدني في السياسة أما الأدوات

: فهي:

أ - وسائل الإعلام السمعية والبصرية: تمثل الصحف والإذاعة والتلفزيون أهم أدوات التأثير على الرأي العام، حيث تجأ المنظمة إلى شن حملة إعلامية تأخذ شكل المعارك الكلامية والدعائية والدعائية المضادة دفاعاً عن قضايا معينة، وقد تنجح هذه الأداة إذا كانت حرة ومستقلة في إفشاء الحكومة بالاستماع لها، ولكن هذا الدور يتوقف على مدى كون هذه الأدوات مفتوحة أمام الأفكار والأراء<sup>(٤)</sup>.

ب - العلاقة مع الدولة: قد تنشأ علاقة المنظمة غير الحكومية بالحكومة من خلال تبادل المعلومات والمشورة وإعداد التقارير والأبحاث حول قضايا هامة معينة وتقديم الاقتراحات بشأنها للمؤسسات التنفيذية والأجهزة الرسمية للدولة.

ج - القضاء والمحاكم: وهنا تجأ منظمات المجتمع المدني إلى المحاكم للدفاع عن حقوق وحريات الأعضاء التي تعرضت للاعتداء والانتهك على يد الدولة أو الجماعات الأخرى في المجتمع مع المطالبة بالتعويض والإنصاف لهؤلاء الضحايا<sup>(٥)</sup>.

(١) محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٢.

## المجتمع المدني والتحول إلى الديمقراطية:

من أجل توضيح العلاقة بينهما يمكن أن نتصور أن الدولة والمجتمع المدني دائمتان توجد بينهما منطقة التقاء وتدخل وسنجد أن مساحة تلك المنطقة تختلف بحسب مدى ديمقراطية شؤون المجتمع المدني إلا في أضيق الحدود، حيث يتسم تدخلها بالاحترام الكامل للحقوق والحريات في نفس الوقت الذي يفرض فيه المجتمع المدني الرقابة على تصرفات الحكومة ومساعلتها ومحاسبتها، وفي هذه الحالة تزيد درجة التوازن والتقارب بين الجماعات المختلفة لما تتسم به من مساواة بينها في امتلاك موارد القوة والنفوذ، أما الحالات التي تتسم باتساع مساحة التداخل بين الدولة، والمجتمع المدني فإنها تعبر عن المجتمعات غير الديمقراطية التي تتسع فيها الدولة على حساب الحريات والحقوق من حيث تتدخل الحكومة بشكل صريح ومستمر في شؤون المجتمع المدني الذي يتحول إلى جزء من جهاز الدولة وامتداد لها، وعندها تزداد الفجوة والفارق بين الجماعات بينما تفرد أقلية محدودة من وحدات المجتمع المدني بالقدرة على ممارسة التأثير السياسي والحفاظ على استقلاليتها عن الدولة لأنها تتفوق على غيرها في امتلاك موارد القوة والنفوذ<sup>(٤٥)</sup>.

مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز إيداع الرسائل الجامعية

إن أغلب الدول النامية تمر الآن بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية، ولذا يسودها نظام يطلق عليه تعددية مقيدة، وليس كاملة أي أنها تسمح بهامش من الحريات ولكنها تضع شروطاً وقيوداً معينة على ممارستها، ومثل هذه التجمعات تتغير فيها مساحة تدخل الدولة في المجتمع المدني، حيث تتضاءل وتضيق بصورة تدريجية، وهو ما يعني أن المجتمع المدني هو إحدى أدوات الانتقال إلى الديمقراطية وإن وجوده وقوته من أهم شروط الانتقال إلى مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ولا وجود لدولة ديمقراطية دون مجتمع مدني، ذلك أن المجتمع هو أداة تحقيق الديمقراطية في أبسط معانيها بتوفير قنوات سلمية مفتوحة للتنافس على الوصول إلى السلطة ومحاسبة الحكومة ومساعلتها من خلال المؤسسات والهيئات الأهلية والشعبية للدفاع عن حقوق المواطنين ووقف تعدي الدولة عليها.

(٤٥) مصطفى حمارنة، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م، عمان، ص ٤٢.

وكما يسهم وجود المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية فإن العكس أيضاً صحيح حيث يؤدي تحقيق الديمقراطية إلى بناء مجتمع مدني قوي تضمن الديمقراطية وقايتها من الفساد أو الانتهازية إذا ما حاول كبار المسؤولين بالحكومة استغلال مراكزهم لتحقيق مصالح خاصة وأهداف شخصية على حساب المصلحة العامة، وبنفس الطريقة يوفر المجتمع المدني درعاً واقياً ودواءً مالجاً لنفس المشكلات، وباختصار فإن كلًا من الديمقراطية والمجتمع المدني يعتبر سبباً ونتيجة للأخر<sup>(٤٦)</sup>.

وهناك مجموعة من الأسس التي تعمل على تفعيل دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي ومنها:

أ- الإطار القانوني: فالإطار القانوني للدولة الذي يسمح بتفعيل المجتمع المدني، وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطاته ويتحدد هذا الإطار من خلال ما

يأتي:

- وجود دستور مسقى عليه شعبياً، ويقر التعديلية الحزبية ويسمح بتفعيل المجتمع المدني والمنظمات النقابية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، ويحمي الحريات وحقوق الإنسان.

- أن يتضمن نظام الحكم الفصل بين السلطات.

- أن توجد وتحترم القواعد القانونية التي تنظم وتحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني طبقاً للقواعد الدستورية.

- احترام القضاء واستقلاله لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية<sup>(٢)</sup>.

ب- الإطار السياسي: إن الإطار السياسي الذي يسمح بتطوير المجتمع المدني وتفعيله هو الإطار الذي يوفر القوى الاجتماعية حرية التعبير عن مصالحها، وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة، وهذا الإطار يجب أن يكون قائماً على<sup>(٣)</sup>:

- التعدد السياسي والفكري.

- حرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

(١) مصطفى حمارنة، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرو، ١٩٩٤ ص ٢٩٤.

(٣) سعيد زيداني، إطلاعات على الديمقراطية الليبرالية، المستقبل العربي، العدد ١٣٥، ١٩٩٠، ص ٦.

- الرقابة السياسية.

- احترام مبدأ تداول السلطة.

وأخيراً تعد قوة المجتمع المدني شرطاً لتحقيق الديمقراطية كما تعد شرطاً ضرورياً لنجاح التنمية، لكن أهمية المجتمع المدني لا تقتصر على ذلك فقط وإنما تتضح أيضاً في حالة الأزمات الكبرى تؤدي إلى انهيار الدولة أو احتفائها.

### التطورات الحديثة والمجتمع المدني:

يشهد العالم عصراً جديداً أطلق عليه عصر العولمة، والتي تعني في أبسط معانيها سقوط الحاجز الفاصل بين الدول والمجتمعات والاتجاه نحو مزيد من الاندماج بما جعل العالم يتحول إلى قرية صغيرة، وصارت كثير من القرارات الاقتصادية تتخذ خارج حدود الدول عن طريق المؤسسات والشركات الدولية متعددة الجنسية، كما تميز هذا العصر بالتدفق الحر والسرعى للأموال والبضائع والخدمات فضلاً عن الأفكار والمعتقدات، وكان للديمقراطية وحقوق الإنسان نصيب الأسد في الانتشار العالمي كقضايا ذات أولوية في جداول أعمال المنظمة الدولية الحكومية وغير الحكومية مع صعود الدعاوة العالمية لإعادة الاعتبار للفئات التي تعرضت للإهمال والظلم والاضطهاد لفترات طويلة سابقة كالمرأة والطفل المعاك**(١)**.

ولكن هل يعني ذلك أن تأثير العولمة إيجابي تماماً بالنسبة لتشجيع المجتمع المدني؟ الإجابة على هذا السؤال هي أن العولمة في الحقيقة سلاح ذو حدين، فتطور وسائل الاتصال يزيد من قدرة المنظمات غير الحكومية على الدفاع عن حقوق الإنسان، ولكن هذه الوسائل ذاتها قد تتحول إلى بديل فهي توفر لتلك المنظمات أداة وسليمة بين الحكم والمحكمين يتم من خلالها التعبير عن وجهات النظر والأراء المختلفة في المجتمع، وهي في نفس الوقت تفوق منظمات المجتمع المدني في السرعة والسهولة والانتشار وتؤدي نفس دورها بكفاءة أكبر، ويتسرب التقدم في وسائل الإعلام في التساؤل حول مبررات وجدو استمرار منظمات المجتمع المدني في المستقبل.

إضافة إلى ذلك فإن ارتباط الدفاع عن المجتمع ببعض الجوانب الأخرى السلبية للعولمة قد يدفع البعض في الدول النامية إلى رفضه باعتباره مجرد فكرة غريبة ومستوردة يفرضها

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ص.٨.

الغرب المتقدم على الدول الفقيرة، بهدف إضعافها وإخضاعها للتبعة والهيمنة له وللولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص الأمر الذي يقلل من ترحيب بعض أبناء الدول النامية بفكرة المجتمع المدني.

كما أن فكرة المجتمع المدني ليست فكرة غريبة أو مستوردة وليست ظاهرة غريبة تماماً، أو ملكاً للتاريخ الأوروبي وحده، حيث كان لهذه الظاهرة جذور في تاريخنا الحضاري وعرفت الدول العربية والإسلامية ظواهر شبيهة بالمجتمع المدني أدت نفس أدواره ووظائفه كحلقة وصل توسطت علاقة الحاكم بالمحكومين وإن اختلفت عنه في الأشكال والسمات<sup>(١)</sup>.

ولذا، فإنه لتطوير مجتمع مدني حقيقي لا يجوز أخذ موقف الرفض الكامل للفكرة ولا القبول الكامل والنقل الحرفي والتقليد الأعمى لأشكال التطبيق الغربي لها، وإنما علينا البدء بقبول ما يحمله المجتمع المدني من معاني سامية والاعتراف بأنها ضرورية، وأننا في حاجة إليها دون السعي لإحياء الصور الأصلية لها، والتي تتبع من تاريخنا وتستمد جذورها من تربتنا الوطنية دون أن يعني ذلك الانغلاق وإنما الاستفادة من كل ما تعطيه لنا التجربة الإنسانية العالمية من دروس، لأن العولمة لا تعني إلغاء الاختلافات بين الحضارات أو تذويبها، وإنما زيادة الحوار والتقارب بينها على أساس من الاحترام والتسامح المتبادل مع حفاظها بخصوصيتها وحيويتها الثقافية.

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ص ١٠.

## الفصل الثاني

### تطور الحياة السياسية في الكويت

يتناول هذا الفصل تطور الحياة السياسية في الكويت من خلال أربعة مباحث المبحث الأول يتناول طبيعة النظام السياسي والدستوري الكويتي من خلال التطرق لنشأة الدولة وتطور نظامها السياسي وصولاً إلى إصدار الدستور وكيف نظم الدستور الحياة السياسية في الكويت وكيف نظم العلاقة بين السلطات الثلاث.

وفي المبحث الثاني تتناول الدراسة تطور التجربة الديمقراطية الكويتية من نشوء الدولة وكيف ترسخت المبادئ الديمقراطية في الحياة السياسية الكويتية.

وفي المبحث الثالث تتناول الدراسة بنية المجتمع المدني في الكويت ومؤسساتها، من حيث نشوء المجتمع المدني الكويتي وما هو الدور الذي يجب أن يقوم به في عملية التحديث والإصلاح السياسي.

وفي المبحث الرابع تتناول الدراسة إشكالية التحول من الدولة القبلية إلى الدولة المدنية وما هو المستوى الذي وصلت إليه الكويت من تطور في هذا المجال وما هي الصعوبات التي ما زالت تشكلها الطبيعة القبلية للمجتمع الكويتي على الحياة السياسية، وعلى عملية التحديث والإصلاح السياسي.

## المبحث الأول

### طبيعة الحياة السياسية والدستورية في الكويت

نشأة الكويت:

إن لفظة الكويت هي تصغير لكلمة (كوت) وهي كلمة تطلق على القلعة أو الحصن الذي تبني حوله بيوت صغيرة، ويكون الحصن ملحاً للسفن والبواخر للتزويد بالمياه والمؤن وملقاً للصيادين والبحارة، وتعود تسمية الكويت إلى حصن صغير بناه محمد بن عريعر زعيم بني خالد كمستودع للذخيرة ثم وبه إلى آل الصباح، وفي البداية سميت بالقررين ويعني اللث أو الأرض المرتفعة، وقبل نزوح آل الصباح إلى الكويت كانت أرض جرداً لا يسكنها إلى القليل من العشائر التابعة إلى آل خالد ولقد قام آل الصباح ببناء البيوت الحجرية في الكويت<sup>(٤٧)</sup>.

تقع الكويت في أقصى الشمال الغربي من غرب الخليج العربي بين مصب شط العرب بالعراق في الشمال وبين المملكة العربية السعودية في الغرب، والجنوب ممتدة بين خطى عرض  $٢٨^{\circ}$  و  $٣٠^{\circ}$  شمالاً وخطى طول  $٤٦^{\circ}$  و  $٤٨^{\circ}$  شرقاً بمساحة ( $١٧,٨٥٠$  كم $^٢$ ) ويتبعها عدد من الجزر أكبرها بوبيان وأهمها فليكا التي تتمتع بموقع مهم لأنها كانت تعتبر محطة للسفن التجارية والممر البحري منذ قرون طويلة.

ونظراً لموقع الكويت الآمن والمتميز استراتيجياً بحكم وجود هذا الموقع على شاطئ البحر من ناحية، وسهولة اتصاله بالصحراء من ناحية أخرى، وعليه فقد أصبحت الكويت محطة ومركز لجتماعات القبائل العربية (قبيلة المطران، وقبيلة العجمان، وقبيلة العوازم) التي تركت مواطنها الأصلية في الجزيرة العربية لتسق في الكويت خلال مطلع القرن السابع عشر ثم تكاثرت في منتصف ذلك القرن، ونتيجة لذلك نمت الكويت بوجود هذه القبائل وتقدمت تجاراتها حيث سهل عليها استقبال البضائع المختلفة من السكر والقهوة والنسيج وغيرها من المنتجات ونقلها عبر الممر الشمالي حتى مدينة حلب ومنها إلى الأساطيل التجارية من الإسكندرية إلى مختلف دول أوروبا، كما مارس أهل الكويت أعمال الملاحة والنقل التجاري والصيد البحري والغوص بحثاً عن اللؤلؤ، إضافة إلى تربية الماشية والجمال، وهذا فالحياة في الكويت كانت تجمع بين استغلال البحر والصحراء في النقل والتجارة<sup>(٤٨)</sup>.

(١) عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط١، مطبوع الوطن، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٢٩.

(٢) عبد العزيز الصرغawi، الدستور الكويتي مع تمهد لنشأة الكويت، الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٠٠، ص ١٢.

أما تاريخ نشأة الكويت الحديث فقد اختلف المؤرخون حولها على الرغم من اكتشاف آثار يونانية في جزيرة فيلكا، ومكانة كاظمة في عصر انتشار الإسلام في آسيا إلا أن الإجماع على أن تاريخ الكويت السياسي ارتبط بنزول العتوب من قبيلة عنزة، حوالي عام ١٧١٦ م فيها وكان لآل الصباح من القوة والنفوذ داخل العتوب ما مكّنهم من تسلم مقاليد السلطة وذلك حين أجمع من في الكويت من سكان عام ١٧٥٦ م على انتخاب عميد أسرة الصباح الشيخ صباح بن جابر حاكماً لهم، وبعد ذلك التاريخ أخذت الكويت تتطور إلى مدينة عامرة، وازدادت أهمية هذه الإمارة عندما استولى الفرس على البصرة عام ١٧٧٦ م، حيث هاجرت العديد من العائلات إلى الكويت وبذلك أصبحت الكويت ملتقى التجارة البحرية بين الشرق الأقصى والشرق الأدنى، فنفت شركة الهند الشرقية مركز طريق بريدها البحرية إلى حلب من البصرة إلى الكويت، وتبوأت الكويت بعد ذلك مركزاً تجارياً رفيعاً خاصة بعد أن حولت شركة الهند الشرقية وكالاتها من البصرة إلى الكويت عام ١٧٩٢ م.

ومع هجرة هذه العائلات إلى الكويت، تطورت البلاد من كونها قرية صغيرة للصيادين إلى مدينة نشطة ومرفاً تجاريًّا ومحطة عبور بين الشرق والغرب وقد أدى عدم استقرار الأوضاع السياسية في العراق وبلاط فارس إلى خلق فراغ سياسي وتجاري كان من نتائجه بروز المدن والموانئ الخليجية وتطورها وتأثيراته في المنطقة برمتها، وقد كانت الكويت توصف في نهاية القرن التاسع عشر بأنها (أكثر موانئ الخليج نشاطاً وحركة) وأن سكانها يحتلّون المرتبة الأولى بين سكان الموانئ الأخرى من حيث المهارة والشجاعة ورقة الأخلاق<sup>(٤٩)</sup>.

وقد قام أولئك المهاجرون بتنظيم شؤون مجتمعهم الجديد فكان أول ما قاموا به هو اختيار قائد من بينهم ليكون حاكم هذا المجتمع الجديد حيث اختاروا صباح الأول حيث انفقوا على أن يقوم بتحمل أعباء الحكم ويقوم الصيادون والتجار بالإنتاج على أن يتم تمويل المؤسسة الحكومية من حصيلة ذلك الإنتاج<sup>(٥٠)</sup>.

تميز المجتمع الكويتي في بداية تكوينه بميزتين استمرتا حتى قبل اكتشاف البترول بقليل الأولى هي البساطة الشديدة في النظام السياسي والثانية هي الاعتماد على أنماط إنتاجية وأنشطة اقتصادية مرتبطة بالبحر، فقد كان تعين الحاكم يخضع لنوع من الموافقة الشعبية بشكل أو آخر، حيث كان الحاكم يعتمد بشكل رئيسي على تمويل الشعب له سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى تسيير شؤون البلاد، وأدى ذلك إلى نوع من التفاهم المتبادل بين

(٤٩) عبد الرضا علي أسييري، النظام السياسي في الكويت ، مبادئ ومارسات، ط١، الكويت، ٢٠٠٢ م، ص ٣٠ .

(٥٠) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ط٣، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٠ م، ص ٧ .

الحاكم والمحكوم، مما ترتب عليه أن يتعود الشعب الكويتي على تجاوب حكامه مع شكاواه ومتاعبه.

أما الخاصية الثانية المميزة للمجتمع الكويتي هي الاعتماد شبه الكامل على هذا المجتمع على أنشطة اقتصادية وأنماط إنتاجية مرتبطة بالبحر وكان النشاط الرئيسي هي صيد اللؤلؤ والمهن المترتبة عليها مثل صناعة السفن وتجارة اللؤلؤ.

وفي بداية تأسيس الدولة الكويتية كانت القوى الكبرى مثل بريطانيا والدولة العثمانية والدول الأخرى في المنطقة كانت مهتمة بأمور أهم من مراقبة مجتمع جديد يتتطور الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تطور الكويت حيث أعطى الكويت في مراحل تأسيسها الأولى ميزة الاستقرار السياسي<sup>(١)</sup>.

شكل وصول الشيخ مبارك الصباح خروجاً على الأسلوب المعتمد في الكويت لتداول السلطة حيث الشیخ مبارک قد قام بإزاحة أخيه عن الحكم محمد وجراح، وعلى الرغم من الأسلوب الذي اتبعه الشیخ مبارک في الوصول إلى السلطة إلا أنه لم يلق أية مقاومة من قبل الشعب الكويتي، الأمر الذي أعطى مؤسراً على رسوخ مفاهيم الشرعية التاريخية للأسرة الحاكمة في الكويت<sup>(٢)</sup>، وشهدت فترة حكم الشیخ مبارک تنافساً كبيراً بين القوى الدولية الكبرى خاصة بريطانيا والدولة العثمانية حول السيطرة على منطقة الخليج، في الوقت الذي كانت فيه منطقة الخليج مركزاً للتنافس بين الدول الكبرى الدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا وألمانيا، وفي ظل هذا الأجواء وجد الشیخ مبارک نفسه مضطراً إلى أن يطلب من البريطانيين الوقوف إلى جانبه في ظل دفع التهديدات عن بلده وفي ٢٣ كانون ثاني عام (١٨٩٦م) تم إبرام المعاهدة الكويتية - البريطانية الأولى، ولم تكن الكويت مستعمرة بل محمية مستقلة تقتصر علاقتها مع وزارة الخارجية البريطانية ولا علاقة لها مع وزارة المستعمرات البريطانية<sup>(٣)</sup>.

بعد وفاة الشیخ مبارک في العام (١٩١٥م) حدث تطور في مسألة نقل السلطة حيث أنه أصبح حكاماً باتفاقية سياسية مبرمة مع قوة خارجية وهي بريطانيا حيث حددت اتفاقية (١٨٩٩م) بين مبارک وبريطانيا العظمى وكذلك اتفاقية تأجير بندر شويخ (١٩٠٧م) بأن الحكم محصور في مبارك الصباح وأولاده من بعده فقط، وفي العام ١٩٢١م اجتماع مجموعة من وجهاء الكويت للتعبير عن موقفهم من أسلوب الحكم ووجهوا نداء إلى الأسرة الحاكمة وأنهم

(١) غانم النجار، مدخل للنظام السياسي في الكويت، مرجع سابق، ص ٩-٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣) قدرى قلعي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٥م، ص ١٧-٢٠.

على استعداد لقبول أحد الثلاثة الآتية أسماؤهم وهم عبدالله السالم وأحمد الجابر وحمد المبارك وأن على الأسرة الحاكمة أن تختار واحداً من بين الثلاثة، ولقد وافقت أسرة الصباح على العرض وبذلك تم اختيار الشيخ أحمد الجابر الذي كان في حينها في نجد، حيث حاز على دعم الملك عبد العزيز<sup>(٤)</sup>.

ولقد اتسمت فترة حكم الشيخ أحمد الجابر بالنسبة للعلاقة مع بريطانيا بالفتور حيث أن بريطانيا لم تعط الشيخ أحمد أية اهتمام، ولقد تمثل ذلك من خلال التجاهل والإهمال في مباحثات معاهدة العقير التي تم بموجبها تقسيم المنطقة الحدودية بين الكويت وال العراق وال سعودية، حيث أدت هذه المباحثات إلى خسارة الكويت ثلثي مساحتها الأصلية ومع ذلك لم يبلغ الإنجليز الشيخ أحمد الجابر بانعقاد هذا المؤتمر بل أن المعتمد السياسي في الكويت (الميجور مور) قد مثل الكويت، ولم يعلم الشيخ أحمد بنتائج هذا المؤتمر إلا بعد انتهائه<sup>(٥)</sup>. ومثل عهد الشيخ أحمد الجابر نقطة تحول في المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والتطور السياسي المؤسسي في البلاد، حيث أنشىء مجلس الشورى عام (١٩٢١م)، وانتخب المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨م كما تمت انتخابات المجالس العامة والمختصة مثل المجالس البلدية ومجلس المعارف كما وقعت اتفاقية التنقيب عن البترول في عام (١٩٣٤م)<sup>(٦)</sup>.

وفي ولاية الشيخ عبدالله السالم الصباح وبعد مطالبة الشعب والمسؤولين في الكويت باستكمال استقلال بلادهم وتوطيد سيادتها الوطنية، حيث اجتمعت مجموعة من العوامل والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي دفعت بالكويت إلى الإسراع في استكمال خطوات استقلالها الفعلي، فعلى المستوى المحلي، ارتفعت الدعاوى الوطنية المطالبة باستقلال الكويت وإنهاء الحماية البريطانية، وعلى الصعيد الإقليمي أثرت الحركة القومية العربية ومطالبتها للدول العربية بضرورة التمرد والاستقلال وإنها العلاقات الخاصة بالدول الاستعمارية على الوضع في الكويت، بالإضافة إلى تلك الرغبة الكويتية المتصلة من أجل مزيد من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية وإلى المشاركة في أنشطة من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية، وإلى المشاركة في أنشطة من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية، وإلى المشاركة في أنشطة مختلفة خاصة بجامعة الدول العربية للتمهيد تدريجياً إلى اكتساب عضويتها

(٢) غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، مرجع سابق، ص ١٤، ١٥.

(٣) حسين الشيخ خرزل، تاريخ الكويت السياسي، مكتبة الهلال العربي، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٤٧.

(٤) عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت، مرجع سابق، ص ٣٤.

أما في المجال الدولي فقد تدهور الوضع الدولي الخاص لبريطانيا، فلم تعد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وتقهقر مركزها في سلم توازن القوى العالمي ، لذا لم تعد بريطانيا قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت، فدخلت دول أخرى في حالة الصراع على المنطقة وثروتها في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومن ثم جاءت المحصلة النهائية لتفاعل جميع الاعتبارات سالفة الذكر في واقعة استقلال الكويت وانتهاء الحماية البريطانية عليها، وتمثلت الواقعة في تبادل أمير الكويت - آنذاك - الشيخ عبدالله السالم الصباح والمندوب السامي البريطاني، نيابة عن حكومة صاحبة الجاللة السير ويليام لوسي مذكوريين تاريخيتين شديدين الأهمية نتج عنهما مباشرة إلغاء اتفاقية عام (١٩٦٩م) وإعلان استقلال الكويت التام في ١٩ يونيو (١٩٦١م)<sup>(٥٧)</sup>.

وبعد الاستقلال بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الكويت حيث بدأ العمل على وضع دستور للدولة، واستقر الأمر على أن يوضع ذلك الدستور بواسطة مجلس تأسيسي منتخب من قبل الشعب ثم يصدر الدستور بعد أن يصدق عليه الأمير، وصدر القانون رقم ١ لعام ١٩٦٢ متضمناً النظام الأساسي للحكم للفترة الانتقالية التي بدأت من تاريخ البدء بالعمل بذلك القانون ١٩٦٢م إلى تاريخ العمل بالدستور عام ١٩٦٣م، على الرغم من أهمية الخطوات التي اتخذت على صعيد تدعيم النظام الديمقراطي النيابي في الكويت، فإن إصدار وثيقة الدستور ما زالت تمثل أهم إنجاز سياسي في تاريخ البلاد الحديث، خاصةً أن مقومات أية تجربة ديمقراطية ينبغي أن تقوم على أساس وركائز عديدة أبرزها الدستور الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم وشعبه، ويرسم ملامح النظام السياسي لأية دولة ونطاق سلطاتها العامة، ويؤكد الدستور الكويتي إجمالاً على الرغم أن نظام الحكم ديمقراطي والسيادة فيه للأمة، باعتبارها مصدر جميع السلطات، ولعل أهم ملامح ذلك النظام الذي صاغه الدستور في الكويت كالتالي:

١. رئيس الدولة: رئيس الدولة في الكويت هو الأمير وأهم الاختصاصات التي يباشرها

منفرداً هي:

أ) تزكية ولي العهد، وإصدار أمر بتعيينه.

ب) اختيار رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه، وبنفس المنطق بالنسبة للوزراء.

(١) حسن الإبراهيم، الكويت دراسة سياسية، دار البيان للنشر، الكويت، ١٩٧٢م، ص ٢٨.

ج) حل مجلس الأمة في حالة تعذر التعاون فيما بينه وبين رئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء.

د) مسألة الوزراء عن أعمالهم، وهو ما نص عليه الدستور بقوله: "رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته".<sup>(٥٨)</sup>

ه) اقتراح تعديل الدستور والقوانين من خلال مراسيم أميرية، وهو ما يتضمن الدور التشريعي للأمير، والذي يمارسه من خلال وزرائه.

وعلى الرغم من السلطات الكبيرة التي أعطاها دستور ١٩٦٢م لأمير الكويت، إلا أن هذه السلطات ليست مطلقة ولكنها مقيدة في جانب منها بالإرادة الشعبية، والتي يعبر عنها مجلس الأمة والذي يشارك منذ البداية في اختيار أمير البلاد، بتحديد شخصيةولي العهد، الأمر الذي يدعم ويفكّر اتجاه الدستور - منذ البداية - إلى إقرار أساس الممارسة الديمقراطية، وترسيخ مبادئ المشاركة السياسية.

أما بالنسبة لمنصب ولية العهد والإمارة مستقبلاً فإنه يجب الإشارة إلى أن الطريق الذي نص عليه الدستور لولية الإمارة هو ولية العهد، ذلك أن ولية العهد هو الذي يتولى الإمارة عندما يشغّل مسندها لأي سبب من الأسباب، ويشرط في ولية العهد توافر عدة شروط أبرزها شرط أساس وهو: أن يكون من ذرية "مبارك الصباح"، حيث أن الإمارة وراثية في ذرية المغفور له "مبارك الصباح" بنص الدستور، وأن يكون راشداً بالغاً من العمر ثلاثين عاماً، وأن يكون ابنًا شرعاً لأبوين مسلمين.

وقد جاء الدستور الكويتي بطريقة فريدة في كيفية اختيار ولية العهد، وهذه الطريقة تمثل نوعاً من التوفيق بين مقتضيات كون الحكم وارثياً، ومقتضى أن يكون لممثلي الشعب رأي فيمن سيكون أميراً عليهم، إذ تمضي إجراءات اختيار ولية العهد على النحو الآتي:

(١) يزكي الأمير واحداً من أعضاء الأسرة الحاكمة الذي تتوافق فيهم الشروط المشار إليها من قبل.

(٢) تعرض الترکية على مجلس الأمة في جلسة خاصة لهذا الموضوع.

(٣) تتم مبایعة المجلس إذا وافق أغلبية الأعضاء الذين يتّألف منهم المجلس.

(١) يحيى الجمل، النظام الدستوري في الكويت، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧١، ص ١٨١.

(٤) يصدر بعد ذلك أمر أميري بالتعيين<sup>(٥٩)</sup>.

وإذا لم تتم البيعة لولي العهد من أغلبية المجلس، يزكي الأمير ثلاثة أو أكثر من أعضاء الأسرة المالكة الذين تطبق عليهم الشروط، وعندئذ تتسع فرصة الاختيار أمام ممثلي الشعب وليس لولي العهد - بصفته هذه - اختصاصات معينة في الدستور أو القانون إلا أن ينوب عن الأمير في حالة تغيبه خارج البلاد، وقد جرى العرف على أن يتولى لولي العهد منصب رئيس الوزراء.

٢. مجلس الأمة : يمثل مجلس الأمة الكويتي أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفتها الكويت في تاريخها الحديث، نظراً للدور المحوري والهام الذي يلعبه في تدعيم الممارسة الديمقراطية، وهو ما يتضح من أسلوب تكوين المجلس والوظائف التي يقوم بها.

**ففي تكوين المجلس:** حرص المشرع على أن يعكس هذا التكوين إرادة الشعب الكويتي، لذا فقد نص على أن يتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الاقتراع العام السري المباشر، إضافة إلى الوزراء غير المنتخبين والذين يعتبرون أعضاء بمجلس الأمة بحكم وظائفهم.

ويشترط في الناخب الكويتي أن يكون كويتياً أصلياً، أو متجمساً بشرط أن يكون قد مر على تجنه عشرون عاماً، وأن يكون الناخب من الذكور فقط وبالغ من العمر ٢١ سنة ميلادية، كما يشترط في المرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون كويتياً جنسية بصفة أصلية، وألا يقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية، وأن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة.

ومن ثم، فقد حرص المشرع الكويتي على أن يكون اختيار أعضاء مجلس الأمة الكويتي من خلال الانتخاب الحر للمواطنين، لتأكد مشاركتهم الشعبية في الحكم وترسيخ مبادئ الديمقراطية الحديثة، وما يؤكد التوجه الكويتي لإقرار هذه المبادئ - باعتبارها أساساً ثابتاً للمجتمع - هو حجم المهام المنوطة بهذا المجلس المنتخب والمعبر عن وجهة النظر الشعبية في الحكم، حيث تتعدد هذه المهام ما بين تشريعية ومالية وسياسية، وذلك على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

أ) الوظيفية التشريعية: حيث يختص المجلس بمناقشة مشروعات القوانين من قبل الأعضاء المنتخبين، أو من قبل مجلس الوزراء والتصويت عليها بالموافقة أو بالرفض، ولا يتم

(١) يحيى الجمل، النظام الدستوري في الكويت، مرجع سابق، ص ١٨٣ - ١٨٤.

(١) المرجع السابق، ص ١٩٠.

الرفض إلا بأغلبية أعضاء المجلس، كما يشتر� المجلس مع الأمير في تعديل الدستور، وذلك طبقاً لنص المادة (١٧٤) من الدستور.

ب) الوظيفة المالية: حيث يقوم المجلس بمناقشة مشروع قانون الميزانية العامة، الذي تقوم الحكومة بإعداده وتقدمه للمجلس قبل شهرين على الأقل من انتهاء السنة المالية، وتنتمي إلّا هذا المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس الذي يدرسه، ويقدم تقريراً عنه ولا يصبح أي تعديل من قبل هذه اللجنة سارياً - خاصة إذا كان يتضمن زيادة في الإنفاق أو خفضاً في الإيراد - إلا بموافقة الحكومة والمجلس معاً.

ج) الوظيفة السياسية: وهي التي تتعلق بموازنته للسلطة التنفيذية وبرقابته عليها، ويحدد الدستور الكويتي عدداً من الوسائل لتحقيق تلك الوظيفة أبرزها: الأسئلة التي توجه للوزراء أو رئيس الوزراء لاستجلاء وعرض الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصاتهم، وتأليف لجان التحقيق للحصول على بيانات ومعلومات غير متوافرة لدى أعضاء المجلس في أي من الشؤون التي تدخل في اختصاص المجلس، والاستجواب وقد يتبعه طرحاً للثقة في أحد الوزراء أو عدم التعاون معه، والمسؤولية الوزارية الفردية للوزراء أمام المجلس والتي قد تنتهي بطرح الثقة بالوزارة ككل، والشكوى وغيرها من الوسائل التي تمكن نواب الشعب من محاسبة التنفيذية عن أعمالها والوزارة مسؤولة أمام سمو الأمير وتخضع لرقابة سلطة المجلس.

هذه المهام المنوطة بمجلس الأمة ، دفعت العديد من الخبراء والسياسيين العرب إلى مقارنة التجربة البرلمانية بالتجارب البرلمانية في دولة الديمقراطيات العربية، نظراً لما تتمتع به من فاعلية في الأداء: ففي عملية التشريع ورغم صلاحيات وسلطات الأمير الواسعة، إلا أنها لا يمكن أن تخرج عن إرادة أعضاء مجلس الأمة، فالامير لا يملك سلطة تشريعية مطلقة حتى عندما يمارس صلاحياته الدستورية في الحكم بمراسيم في حالات عدم انعقاد مجلس الأمة أو حلها، أو العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية، حيث يتحتم عليه في جميع هذه الأحوال الرجوع لمجلس الأمة لكي تحظى تلك القوانين بشرعية نفاذها كما أن سلطة الأمير في التأثير على التوجهات السائدة في مجلس الأمة محددة، وهذه ميزة قد تنفرد بها التجربة النيابية الكويتية عن التجارب العربية المماثلة<sup>(١٠)</sup>.

(١٠) محسن محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة : علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، كتلة مؤسسة الحياة، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٩٦-٩٨.

٣. **السلطة التنفيذية**: ويتو لاحتها طبقاً لنص المادة (٢٢) من الدستور الأمير و مجلس الوزراء والوزراء، ويفهم من ذلك أن الدستور يأخذ - نظرياً - بأن رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية، ولكن تمشياً مع النظام البرلماني، فإنه يجعل ممارسة رئيس الدولة للسلطة التنفيذية عن طريق الوزارة ولا يتدخل فيها مباشرة.

ويمارس رئيس الدولة دوراً بارزاً وأساسياً في اختيار رئيس مجلس الوزراء، حيث يصدر أمراً أميرياً لتعيينه، ولا يشترط في هذا المجال شروط خاصة، ولكن جرى العرف على اختيارولي العهد رئيساً لمجلس الوزراء، ثم يقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء ويرشحهم للأمير بخطاب رسمي، ويصدر بناء عليه مرسوم تشكيـل الـوزارة، الذي يوقعه رئيس مجلس الوزراء إلى جانب الأمير ويخـتص مجلس الوزراء بـرسم السياسة العامة للحكومة ومتـابـعة تنفيـذـها، كما أنه يشرف على سير العمل في الإـدارـاتـ الحكوميةـ.

٤. **السلطة القضائية**: وهي الجهة التي ينـاطـ بها الفصل في المنازعـاتـ التي تـقـعـ بينـ أفرادـ الشعبـ، أوـ بيـنـ وـبـيـنـ أحـجـزـةـ الـدـولـةـ المـخـتـفـيـةـ، وقد حـرـصـ المـشـرـعـ الـكـويـتـيـ عـلـىـ توـفـيرـ عـدـدـ مـبـادـيـءـ الـأـسـاسـيـةـ لـإـقـرـارـ حـكـمـ القـانـونـ وـسـيـادـتـهـ وـمـنـ أـهـمـ هـذـهـ الـمـبـادـيـءـ: استقلـالـ القـضـاءـ، وـعـدـمـ التـدـخـلـ فـيـ عـلـمـهـ مـنـ قـبـلـ آـيـةـ جـهـةـ، حيث لاـ سـلـطـانـ لـآـيـةـ جـهـةـ عـلـىـ القـاضـيـ فـيـ قـضـائـهـ، وـلـاـ يـجـوزـ بـحـالـ التـدـخـلـ فـيـ سـيرـ الـعـدـالـةـ، وـيـكـفـلـ الـفـانـونـ اـسـتـقـلـالـ القـضـاءـ، كـمـ يـبـيـنـ ضـمـانـاتـ القـضـاءـ وـالـأـحـکـامـ الـخـاصـةـ بـهـمـ وـأـحـوـالـ دـعـمـ قـابـلـيـتـهـ لـلـعـزـلـ.

كـمـ حـرـصـ الدـسـتـورـ الـكـويـتـيـ عـلـىـ كـفـالـةـ حـقـ التـقـاضـيـ لـكـلـ موـاـطنـ وـأـلـاـ يـحـالـ بـيـنـ الـموـاـطنـ وـالـلـجوـءـ إـلـىـ القـضـاءـ لـمـطـالـبـهـ بـحـقـهـ، أوـ بـمـاـ يـعـتـقـدـ أـنـهـ حـقـ لـهـ، إـضـافـةـ إـلـىـ التـأـكـيدـ عـلـىـ مـبـادـيـءـ الـعـلـيـةـ الـجـلـسـاتـ حـتـىـ تـشـيـعـ الـطـمـانـيـةـ بـيـنـ النـاسـ بـحـيـادـيـةـ وـنـزـاهـةـ القـضـاءـ، وـهـيـ كـلـهاـ مـبـادـيـءـ توـفـرـ الأـسـاسـ الـصـلـبـ لـحـكـمـ القـانـونـ<sup>(٦١)</sup>.

ويـؤـكـدـ ماـ سـبـقـ أنـ الدـسـتـورـ الـكـويـتـيـ كانـ وـمـاـ زـالـ هوـ الدـاعـمـ الـأـسـاسـيـ لـكـافـةـ الـمـبـادـيـءـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ الـلـيـبـرـالـيـةـ الـتـيـ تـشـهـدـهاـ الـكـويـتـ، خـاصـةـ وـأـنـ هـذـهـ الـمـبـادـيـءـ لـمـ تـكـنـ مـسـتـورـةـ مـثـلـاـ هوـ الـحـالـ فـيـ الـعـدـيدـ مـنـ الـنـظـمـ الـنـامـيـةـ، إـنـماـ جـاءـتـ مـنـ تـجـارـبـ تـارـيـخـيـةـ سـابـقـةـ تمـ تـوـيـجـهاـ بـهـذاـ الدـسـتـورـ<sup>(٦٢)</sup>.

(١) قـدـريـ قـلـعـجيـ، النـظـامـ السـيـاسـيـ وـالـاقـتصـاديـ فـيـ دـولـةـ الـكـويـتـ، مـرـجـعـ سـابـقـ، صـ ٣٠ـ.

(٢) يـحـيـيـ الـجـلـمـ، النـظـامـ الدـسـتـورـيـ فـيـ الـكـويـتـ، مـرـجـعـ سـابـقـ، صـ ١٨٨ـ.

## المبحث الثاني

### تطور التجربة الديمقراطية الكويتية

إن موضوع الديمقراطية وحكم الإنسان لنفسه، هو موضوع هذا العصر وقضية عالمية تهم كافة المجتمعات، ويجب الاعتراف بأننا أصبحنا نعيش في وضعية وحقبة زمنية تتطلب أن يكون هناك أدنى قاسم من الحفاظ على كرامة الإنسان ليحيا بحرية وديمقراطية في مجتمع لا يعاقبه على ما يكتب ولا كيف يفكر ولا ماذا يقول أو يؤمن ضمن عقيدة ونظم وتقاليد وتراث المجتمع، ولا شك أن مشاركة المواطن بتقرير مصير دولته وشؤونها العامة تلعب دوراً بارزاً في الحفاظ على المكاسب وترسيخها، ولذلك فكلما كان هناك نهج وتوجه لدى المجتمعات والأنظمة نحو الديمقراطية، كلما ترسخت المكتسبات.

وفي الكويت فإن روح الممارسة الديمقراطية بدأت منذ عام (١٧٥٢م)، عندما وافق المجتمع في تلك الفترة على تنصيب آل الصباح حكاماً على الكويت عن طريق ما عرف بالإجماع والشورى، فحكم العائلة الحاكمة أتى عن طريق ديمقراطي أشبه بما يعرف بالانتخابات، حيث وافقت الأغلبية من سكان الكويت على من سيحكم هذا المجتمع الصغير البسيط، وهكذا حصل الكويتيون على ما أرادوا دون أن يفرض عليهم حكم محدد، وكان هذا البناء الأول لتأهيل الديمقراطية في المجتمع الكويتي الصغير.

بدأت جهود بناء الدولة الديمقراطية في الكويت بداية من مطلع القرن العشرين، وذلك استجابة للتغيرات التي طرأت على المنطقة مثل قيام الثورة الدستورية الأولى في إيران، ووضع أسس الدولة السعودية الثالثة، ثم التدخل البريطاني السافر في الخليج، إضافة لعدد من المتغيرات الداخلية الاقتصادية التي تمثلت في الاتساع التجاري ورواج مواسم الغوص وبيع اللؤلؤ، وكان لهذه التغيرات آثاراً عميقة على الكويت التي استقطبت المهاجرين من المناطق القرية ونمو قنوات اجتماعية جديدة باتت تشعر بالحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة وتطوير النظام القائم، ومن هنا بدأت تظهر الإرهاصات الأولى لدولة المؤسسات والتي كان من أبرز مظاهرها ما يلي<sup>(٦٣)</sup>:

أولاً: تجربة المجلس الاستشاري لعام ١٩٢١، والذي جاء محصلة لمطالب النخبة التجارية الكويتية، وتكون المجلس من اثنين عشر عضواً، وعلى الرغم من هذا المجلس كان استشارياً ولم يكن فعالاً لكنه أوجد لأول مرة في تاريخ الكويت نوعاً من المشاركة الشعبية في

(٦٣) عبد الله بشارة، مأزق الديمقراطية في الكويت، صحفة البيان، ١٦٥٢، ٢٣/٢٠٠٠، ص ١٠.

شؤون الحكم الأمر الذي كن له أثره البعيد فيما بعد على محمل الأحداث السياسية والدستورية في الكويت.

ثانياً: تنامي مطالب ما سمي في السنوات الأخيرة من الثلاثينات (١٩٣٧ - ١٩٣٨) بـ الكتلة الوطنية التي طالبت بالمزيد من المشاركة السياسية كطريق وحيد للإصلاح، خاصة بعد فشل المحاولة في إقامة مجالس متخصصة، وتشكيل مجالس متخصصة، وتشكيل مجلس منتخب من قطاعات محددة من المجتمع، ومن أسباب ظهور هذه الحركة إلى عدد من المتغيرات منها بشائر وجود النفط والتدفقات المالية الأولى الناجمة عن إعطاء الامتيازات والتي تزامنت مع وجود حركة قومية ناهضة تمثلت في اشتداد مقاومة الاحتلال البريطاني في العراق، كذلك التطورات في مصر وسوريا، وعلى الرغم من وجود العديد من الظروف الداخلية والخارجية التي أطاحت في النهاية بهذه الحركة، إلا أنها مثلت نقطة فاصلة في تاريخ الكويت السياسي حيث نتج عنها تشكيل مجلس منتخب جديد، وقد أصدر هذا المجلس أول وثيقة دستورية في الثاني من يونيو (١٩٣٨) لتصبح الأساس الدستوري لنظام ديمقراطي برلماني حديث.

وفي العقدين اللذين أعقبا حركة (١٩٣٨) الإصلاحية شهدت المنطقة مجموعة من التطورات التي ساهمت في تدعيم عملية البناء الديمقراطي في الكويت ما بعد الاستقلال ومن أبرز هذه التطورات (١):

أولاً: زيادة العائدات النفطية وتضخم العائدات المالية الأمر الذي مكن الكويت من إقامة بنى تحتية لدولة حديثة واستقطاب هجرة عمالية عربية وأجنبية ضخمة.

ثانياً: ظهور فئات اجتماعية جديدة لها مطالباتها السياسية، مثل الطبقة الوسطى من موظفي الدولة وصغار التجار والمقاولين إضافة لتزايد دور القبائل البدوية، الأمر الذي أثر على تركيبة وبناء النخبة السياسية في الكويت.

ثالثاً: تبلور الوعي السياسي عند بعض التجمعات الاجتماعية تمثيلاً مع الموجة التحريرية العربية، وتجسد هذا الوعي من خلال تكون بعض التجمعات السياسية والاجتماعية مثل اللجنة الوطنية لأنصار السلام في عام (١٩٥٤)، والرابطة الديمقراطية التي طالبت بمجلس تأسيس ووضع دستور حديث (٢).

(١) المرجع السابق، ص ١٦.

(٢) فتوح أبو دهب، التجربة الديمقراطية وخطوات الإصلاح السياسي، شؤون خلبيبة، العدد ٢٥، ٢٠٠١، ص ٧٥.

رابعاً: رغبة القيادة السياسية في الكويت في عهد الأمير عبد الله السالم في تحويل الاستقلال إلى حقيقة شعبية، عن طريق تحويل النظام القائم إلى نظام دستوري أميري، وهو الأمر الذي تلاقى مع طموحات النخبة الجديدة لمزيد من المشاركة.

وكلنتيجة لهذه التطورات والخبرة الديمقراطية الكويتية جاء تحول النظام السياسي الكويتي عقب الاستقلال من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية، وفي الوقت الراهن تمتلك الكويت أقدم تجربة في الممارسة الديمقراطية مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل، لكن كثيرين يرون أنها لم تتجدد في إنجاز مهمات التحديث وبناء إطار مؤسسي أو تنظيمات قانونية لممارسة العمل السياسي، كما أنها لا تزال - من وجهة نظر بعض المحللين السياسيين - أسيرة المجتمع التقليدي ومحكومة بقيمها وممارساته المناقضة في جوانب أساسية منها للحداثة السياسية، وأنها خضعت في أغلب الأوقات للتقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة أكثر مما حكمتها أصول الممارسة الديمقراطية وقواعد التحديث السياسي.

استمرت التجربة مدة أربعة عقود (١٩٦٣ - ٢٠٠٤) لم تخل من بعض العثرات، وتخللها فترة انقطاع استمرت من منتصف السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، وفترة أخرى من منتصف الثمانينيات إلى سنة ١٩٩٢م، والتجربة الكويتية حققت بعض الإنجازات على طريق إرساء دعائم الحكم الدستوري النيابي، وتقنين الحريات العامة وتوفير مساحة واسعة لمارستها علمياً، وتشكيل المجالس البلدية والنيابية بالاقتراع الدوري المباشر، إلى غير ذلك من الإنجازات التي هي موضع تقدير من مختلف القوى والتيارات السياسية بما فيها المعارضة الكويتية، ولكن هذه التجربة في الوقت نفسه وبعد كل هذه المدة لا تزال تفصلها خطوات واسعة عن قيم ومؤسسات الحداثة السياسية كما ذكرنا، وعادة ما تتجلى هذه الحداثة المقصودة في إقرار حقوق المواطنة والمشاركة السياسية للرجل والمرأة على حد سواء، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة، والمنافسة الانتخابية على أساس البرامج والأفكار لا على أساس الأشخاص وانتماءاتهم الأولية (القبلية أو المذهبية)، وإقامة علاقة متوازنة بين السلطات على قاعدة الفصل بينها وبخاصة بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وحماية الحريات العامة وليس فقط تقديرها<sup>(٥)</sup>، وإفساح المجال أمام الاجتهادات المختلفة والأراء المتعددة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وسيادة حكم القانون لا القبلية والعلاقات الشخصية والعائلية... الخ.

ابر(٤) اليومي غانم، الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث، موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الانترنت : على الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres>

مع بدايات العقد الثالث بدأ الكويتيون يفكرون في أشكال أكثر تطوراً وحداثة للمشاركة في تقرير شؤونهم، في ٢٢ فبراير عام (١٩٢١م) تقدم عدد من رجالات الكويت على رأسهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بذكرة إلى حاكم الكويت آنذاك أحمد الجابر يقترحون فيها إنشاء مجلس للشورى يعين الحاكم على تصريف الأمور وتكون له رئاسته، والتقي الشيخ أحمد الجابر بمقدمي العريضة واتفق معهم على نص وثيقة تحقق الاستقرار في البلاد وتضع تنظيمياً للسلطتين التنفيذية والتشريعية بالرغم من عدم وضوح الحدود بين الاثنين في تلك الفترة.

ولم يعمر المجلس طويلاً لخلافات بين أعضائه، لكنه كرس عرفيين ما زالاً نافذين في الكويت حتى الآن:

الأول: يتصل بخلو المجلس من اسم ينتمي إلى أسرة الصباح، وحتى اليوم فإن آل الصباح لا يرشحون أنفسهم إلى عضوية مجلس الأمة رغم عدم وجود نص دستوري يحظر ذلك.

الثاني: يتمثل في اختيار المجلس رئيساً له وهو حمد الصقر عضو مجلس الأمة الحالي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية محمد جاسم الصقر، وبذلك ألغيت رئاسة الحاكم للمجلس تلقائياً حتى وإن قال البعض إنها ربما كانت رئاسة شرفية ما يؤكّد الحرص على الفصل بين السلطات.

انتهى مجلس الشورى بسرعة، ولكن حرص الكويتيين على المشاركة ترسخ وتجذر، فقد تم في عام (١٩٣٢م) تشكيل المجلس البلدي بالانتخاب بل إن الأعضاء انتخبوا من بينهم مديرًا للبلدية في حين عين الحاكم رئيساً للمجلس فيما يشبه الرئاسة الشرفية، وبعد باربع سنوات انتخب مجلس المعارف وعيّن الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت وقتذاك الشيخ عبدالله الجابر رئيساً له إلى جانب رئاسته للمجلس البلدي، ويلاحظ في تلك الفترة أن الانتخاب كان يتم من قبل مجمع انتخابي محدود العدد يمثل وجهاء الكويت وأبرز أفراد العائلات المعروفة<sup>(١)</sup>.

نضجت فكرة المشاركة داخل المجتمع الكويتي، خاصة وأنها امتدت لتشمل مجالس هي بالأصل تنفيذية كالمجلس البلدي ومجلس المعارف، وكانت حالة النضج تلك وراء تقديم عدد من المواطنين في عام ١٩٣٨م بذكرة إلى الحاكم يطالبون بالمشاركة في تسخير أمور الحكم وجعله شورياً، وافق الشيخ أحمد الجابر وتولى ٣٢٠ شخصاً يمثلون المجمع الانتخابي المحدود انتخاب ٤٤ عضواً للمجلس التشريعي الجديد، وبعد إتمام الانتخابات اختار الشيخ أحمد الجابر حاكم

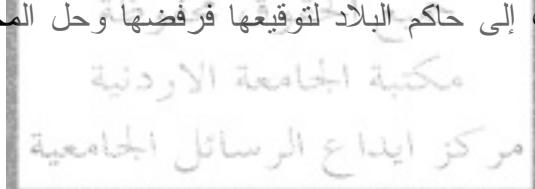
(١) أحمد البرصان (محرر)،  *التعليم، الديمقراطيات في الوطن العربي، الجزء الأول، ط ١، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٤م، عمان، ص ٤٦-٤٧.*

الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح رئيساً للمجلس، وقد تولى ذلك المجلس وضع مشروع القانون الأساسي للبلاد ووقعه الحاكم يوم ٩ يوليو / تموز ١٩٣٨م، وهو حالة تمهدية للدستور، بالإضافة إلى قانون انتخاب غرفة التجارة وإصلاح القضاء والإشراف على الميزانية ومحاربة الفساد وتوسيع صلاحيات مجلس المعارف.

كان بعض الذين سافروا للتلقى العلم خارج الكويت قد تركوا بصماتهم على اختصاصات المجلس وربما بدرجة كانت تتحلى الوعي المجتمعي ليس في الكويت وحدها ولكن ربما في المنطقة بأسرها، ما عجل بإنهاء وجوده حيث وجه الشيخ أحمد الجابر كتاباً إلى الشيخ عبدالله السالم يبلغه فيه بحل المجلس اعتباراً من يوم ٢١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٣٨م.

وبعد مرور ما يقرب من عام ونتيجة لمطالبات محلية أدت إلى صدام بين السلطة والمطالبين بالشوري أو الديمقراطي، تم في نهاية ديسمبر / كانون الأول ١٩٣٩م انتخاب المجلس التشريعي الثاني والمكون من ١٤ عضواً برئاسة الشيخ عبدالله السالم الصباح، وأعد المجلس وثيقة للدستور وحوّلت إلى حاكم البلاد لتوقيعها فرفضها وحل المجلس بعد حوالي ثلاثة أشهر

من بدء أعماله<sup>(٦٧)</sup>.



(٦٧) اسماعيل الشطي، الكويت وتجربة الانتقال إلى الديموقراطية، المستقبل العربي، العدد ٢٨٩، ٢٠٠٣م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ١١٧.

## الدستور والحياة البرلمانية:

دخلت الكويت في مفاوضات مع بريطانيا لتعديل اتفاقية (١٨٩٩م) وإعلان الاستقلال في العام الأول من العقد السابع، ونجحت مفاوضات الشيخ عبدالله السالم الذي كان قد تولى الحكم خلفاً للشيخ أحمد الجابر في عام (١٩٥٠م) وأصدر أول ينایر (١٩٦٢م) القانون رقم (١) لسنة (١٩٦٢م) بإنشاء مجلس تأسيسي يقوم بإعداد دستور للبلاد ويقيم نظام حكم على الأسس الديمقراطية.

وأجريت الانتخابات فعلاً في ٦ يناير ١٩٦٢م، وكانت انتخابات مباشرة، وتشكل المجلس من ٢٠ عضواً انضم إليهم ١١ وزيراً ضمهم أول وزارة تعرفها الكويت. واختار المجلس العضو عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيساً والدكتور أحمد الخطيب نائباً للرئيس، وأن مهمة المجلس كانت محدودة بوضع دستور للبلاد فقد شكل لجنة من داخله لإنجاز المهمة ضمت يعقوب الحميضي و Hammond الزيد عبد اللطيف الغانم والشيخ سعد العبد الله السالم (ولي العهد الحالي) و سعود العبد الرزاق<sup>(١)</sup>.

أنهت اللجنة مهمتها بعد مناقشات صعبة للغاية استمرت أكثر من عشرة أشهر وصدق أمير الكويت على الدستور يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٢م ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي، وإلى جانب المكتسبات العديدة التي كرسها الدستور، فقد أشرك المواطنين في اختيار أميرهم عندما نص في إحدى مواده على أن أمير البلاد يختار ولي العهد ثم يطرح اسمه على مجلس الأمة ليزكيه، وفي حالة عدم استقرار الرأي على واحد يتم ترشيح ثلاثة يزكي مجلس واحد منهم، وكان أول من طبق عليه النص الشيخ جابر الأحمد الصباح عندما اختاره سلفه الشيخ صباح السالم ولياً للعهد في العام ١٩٦٦م.

## المجالس التشريعية في الكويت:

انتخب أول مجلس للأمة عملاً بمواد الدستور الذي أكد الفصل بين السلطات يوم ٢٣ يناير ١٩٦٣م، تبعه المجلس الثاني في ٢٥ يناير ١٩٦٧م ثم المجلس الثالث في ٢٣ يناير ١٩٧١م، فالمجلس الرابع في ٢٧ يناير ١٩٧٥م، غير أن المجلس الأخير أو ما يعرف بالفصل التشريعي الرابع انتهى في ٢٠ يوليو ١٩٧٦م أي بعد عام وأقل من سبعة أشهر على انتخابه. كان الحل غير دستوري حيث صاحبه أمر أميري أصدره الشيخ صباح السالم الصباح الذي

(١) يحيى الجمل، النظام الدستوري في الكويت، مرجع سابق، ص ١٣٠ - ١٣٣.

تولى الحكم في أعقاب رحيل شقيقه عبدالله السالم في ١٩٦٥م بتعطيل أربع مواد دستورية من بينها تلك التي تنص على إجراء انتخابات المجلس الجديد في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في حالة حل المجلس، بل إن الأمر الأميركي تضمن كذلك إنشاء لجنة للنظر في تنفيذ الدستور.

بعد ١٨ أسبوعاً من الاجتماعات المستمرة أنهت لجنة تنفيذ الدستور أعمالها بعد أن أقرت تعديل المادة الثانية لتكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع واقتصرت زيادة عدد أعضاء مجلس الأمة إلى ٦٠ عضواً بدلاً من خمسين، من دون أن تقترب من مساحة الحريات التي كفلاها الدستور ولا من مهام السلطة التشريعية.

ويبدو أن الحكم أدرك صعوبة الأمر، خاصة أن الشيخ جابر الأحمد الصباح كان قد تولى الحكم عقب وفاة سلفه في اليوم الأخير من العام ١٩٧٧م، لذلك صدر مرسوم أميري يوم ٢٤ أغسطس ١٩٨٠م بعودة الحياة البرلمانية. وأجريت الانتخابات في ٢٣ فبراير ١٩٨١م ولكن بعد أن كان تم تقسيم الكويت إلى ٢٥ دائرة انتخابية بدلاً من عشر كما كان في السابق.

أكمل المجلس الخامس مدته ليتلوي المجلس السادس في ٢٠ فبراير ١٩٨٥م، وتعرض المجلس الأخير للحل في يوم ٣ يوليو ١٩٨٦م مع وقف بعض مواد الدستور لتغييب الحياة البرلمانية عن الكويت حتى ٥ أكتوبر ١٩٦٢م. وفي تلك الفترة صدر الأمر بإنشاء مجلس وطني اعتبره الكويتيون رده على الدستور، بل واعتبروا من يشارك فيه خائناً للديمقراطية، وعندما اجتاحت قوات الرئيس العراقي صدام حسين الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م أكد الكويتيون تمسكهم بصيغة الحكم السابق والمحدد في دستور ١٩٦٢م وأكدوا التفافهم حول الأسرة الحاكمة مع عودة الحياة البرلمانية وإنهاء وجود المجلس الوطني وإعطاء كل الفئات المحرومة حقوقها السياسية كاملة، وتم الاتفاق على ذلك في مؤتمر جدة الشعبي في أكتوبر ١٩٩٠م<sup>(٦٩)</sup>.

وأجرت انتخابات مجلس الأمة السابع في ٥ أكتوبر ١٩٩٢م، ثم المجلس الثامن يوم ٧ أكتوبر ١٩٩٦م، الذي تم حله حلاً دستورياً يوم ٤ مايو ١٩٩٩م حيث أجريت انتخابات جديدة يوم ١٧ يوليو ١٩٩٩م ولم يكمل المجلس التشريعي التاسع مدته الدستورية حيث تم حله والإعلان عن إجراء انتخابات جديدة وهي التي أدت إلى إفراز المجلس العاشر في انتخابات حزيران ٢٠٠٣م<sup>(٧٠)</sup>.

(٦٩) أحمد الرشيدى، محرر، مجموعة مؤلفين، الكويت من الإمارة إلى الدولة، ط١، دار سعد الصباح، الكويت، ١٩٩٣م، ص ٢٥٧.

(٧٠) أحمد البرصان، الديمقراطيات في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٥٢.

## انتخابات عام ٢٠٠٣ ومستقبل الحياة السياسية في الكويت:

تعتبر الانتخابات في معظم دول العالم فرصة لإلقاء الضوء على وجهات نظر المرشحين حيال الأحداث السياسية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، أما في الكويت فإن الانتخابات الكويتية تتميز بأنها فرصة لترشيح وتناول جميع القضايا المحلية بلا استثناء، وعلى ذلك فالانتخابات الكويتية يغلب عليها الطابع المحلي بدرجة كبيرة، وقد لا يبالغ إذا قلنا إنها محلية بنسبة ١٠٠ % ولكن مع وجود حالات نادرة لنوعية من المرشحين تخرج على بعض القضايا الإقليمية ولكن على عجل دون إطالة أو تحليل، حيث يطرح المرشحون شعارات متعددة منها ضرورة الإصلاح السياسي بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، وتشكيل الحكومة برئاسة شخص يمكن محاسبته برلمانياً، وبوقف الرئاسة بالتفويض لأنها حسب وصف البعض بدعة غير دستورية، وبضرورة تقديم الحكومة ببرنامج تحاسب على أساسه، وبوقف احتكار وزارات السيادة من قبل أبناء الأسرة الحاكمة وتعيين الأكفاء.

ومن أبرز الشعارات ضرورة الاعتراف بالأحزاب السياسية وإعطائها شرعية العمل لتكتمل أركان الديمقراطية خاصة أن هناك ستة تيارات سياسية تمارس دوراً سياسياً في الكويت منذ سنوات تحت مسميات مختلفة ولا ينقصها غير الاعتراف الرسمي.

وقد حظيت الانتخابات الأخيرة التي شهدتها الكويت في منتصف عام ٢٠٠٣ م بأهمية كبيرة بالنظر إلى عدة اعتبارات أساسية، يتمثل أهمها فيما يلي:

(١) جرت الانتخابات في ظل بيئة إقليمية جديدة، كان أهم مفرداتها الإطاحة بنظام صدام حسين، وهو الأمر الذي أدى إلى زوال التركيز على الهاجس الأمني من برامج المرشحين، لصالح التركيز على قضايا أخرى هامة، جاء في مقدمتها قضية تطوير التجربة الديمقراطية، التي لم تحظ بالتركيز المطلوب خلال الدورات الانتخابية الثلاث السابقة التالية لواقعة الاجتياح العراقي للكويت في صيف عام ١٩٩٠ م.

(٢) في إطار التركيز على قضية تطوير التجربة الديمقراطية، تم طرح العديد من القضايا الهامة، في مقدمتها المطالبة بضرورة فصل منصب ولاية العهد عن منصب رئاسة الوزراء، ومنح المرأة كامل حقوقها السياسية، وعلى الرغم من أن قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي كانت مطروحة من قبل الدورات الانتخابية لمجلس الأمة، فإنها اكتسبت هذه المرة أهمية خاصة بالنظر إلى عاملين أساسيين: أولهما، تصاعد الضغوط

الدولية (الأمريكية تحديداً) الهدافه إلى التدخل في الشؤون الداخلية بزعم فرض الديمقراطية، وثانيهما موجة الانفتاح التي طالت النظم الخليجية الأخرى في مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة التي شهدتها الكويت عام ١٩٩٩م، ومثلت تحدياً للتجربة الديمقراطية الكويتية صاحبة السبق في هذا المجال.

(٣) ارتفاع نسبة المشاركة في العملية الانتخابية، حيث وصلت نسبة الاقتراع إلى أكثر من ٨٠% من جملة من لهم حق التصويت ( حوالي ١٣٦ ألفاً)، وتصاعد معدل التنافس بين التيارات المختلفة، الأمر الذي أشار إلى حيوية الساحة السياسية<sup>(٧١)</sup>.

#### العلاقة بين السلطات في الدستور الكويتي:

رغم أن العديد من الفقهاء يرون اقتراب النظام السياسي الكويتي من الشكل البرلماني لقراره مبدأ الفصل مع التعاون بين السلطات وهو المبدأ الحاكم للنظم البرلمانية. إلا أنه في التطبيق الواقعي رجحت كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حيث يشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية التشريعية وفقاً لنص المادة (٥١) من الدستور. كما أن المادة (١٠٦ من الدستور) تعطي للأمير الحق في تأجيل اجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تتجاوز شهراً، على أن يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة. أما المادة (١٠٧) فقد نصت على أنه (للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وقد حل مجلس الأمة مرتين مجلس الأمة الرابع ١٩٧٦م ومجلس الأمة السادس عام ١٩٨٦م. كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الانتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقم بتادية واجبها حسب ما هو متوقع منها، ويكتفي الدستور بجعل الأمير حكماً بعد أن يرفع إليه من قبل رئيس الوزراء وضع عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعندها يلحاً الأمير إلى إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة<sup>(٧٢)</sup>).

من ناحية أخرى فقد أكدت الممارسات هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية في الكويت بشكل واضح، وبالإضافة للأمثلة السابقة الإشارة إليها يلاحظ أن الدستور نص على

(١) إبراهيم البيومي غانم، الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقليد وتحديات التحديث، نقلأً عن الرابط التالي: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

(٢) عزة وهبة، الأداء التشريعي للمجالس العربية (دراسة مقارنة)، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلأً عن الرابط التالي: <http://www.pogar.org/publications/>

ضرورة إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بذلك مما نتج عنه أن البلاد كثيراً ما شهدت فترات خلت من أي سلطة تشريعية منتخبة.. من ناحية أخرى فإن الممارسة السياسية جرت على الجمع بين منصبي ولادة العهد ورئاسة الوزراء وهو ما جعل الدولة تشهد العديد من الأزمات السياسية والدستورية فلما كان الدستور يشترط مبادعة ولد العهد من قبل مجلس الأمة وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية عدم التعاون، وعندما يكون ولد العهد هو نفسه رئيس الوزراء فإن ذلك يخلق حالة من عدم الانسجام المنطقي بين النصوص الدستورية عندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء الذي هو في الوقت نفسه ولد العهد<sup>(٧٣)</sup>.

بين ١٩٦٣م و ٢٠٠٤م - وهي فترة الحكم الدستوري - عاشت الكويت حوالي سنة ببرلمان حوالي ١٥ سنة بدونه أي بنسبة ٦٥ إلى ٣٥% تقريباً. وكان الحل في أول مرتين مصحوباً بتعديل بعض مواد الدستور وبمحاولات لإعادة صياغة جديدة لها أو ما يسمى بتقديمه. وربما كان ذلك هدفاً جاداً رمت إليه السلطة الكويتية وربما كان من باب رغبتها في ترشيد الممارسة البرلمانية والديمقراطية بدليل قوله في كل مرة بالعودة إلى سابق أوضاعه.

ويضرب أحمد الخطيب (برلماني وسياسي كويتي) أمثلة على ضيق صدر السلطة التنفيذية بالديمقراطية بحرمان البلاد منها مدة طويلة، وبتزوير الانتخابات في العام ١٩٦٧م ثم بزيادة عدد الدوائر بشكل زاد من نفوذ القبائل وأفسح المجال لنواب الخدمات وساعد على استشراء رشوة الناخبين في مناطق عدة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن القاعدة الانتخابية في الكويت (المجمع الانتخابي) ضيق للغاية، إذ يشكل إجمالي عدد الناخبين ١٣٦٧٥١ من عدد الكويتيين البالغ ٨٨٤٥٥٠، وبنسبة تزيد قليلاً على ١٥%. ويعود سبب أو واحداً من بين كل ستة كويتيين ينتخب إلى حرمان فئات عديدة من هذا الحق، في مقدمتهم المرأة التي ساوي الدستور بينها وبين غيرها من المواطنين في حين وضع قانون الانتخاب التفرقة القائمة حتى الآن، ثم المتجمسين الذين لم يمض على تجنسهم ٣٠ سنة، فال العسكريين ورجال الشرطة ، إلى جانب ارتفاع سن الناخب (٧٤).

(٢) عزة وهبة، الأداء التشريعي للمجالس العربية (دراسة مقارنة)، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلأ عن الرابط التالي:  
<http://www.pogar.org/publications/>

(١) عبد الحميد بدر الدين، الحياة البرلمانية في الكويت بين الأمس واليوم، الأربعاء، ٢٠٠٣/٧/٢، نقلأ عن الرابط التالي:

## المجتمع الكويتي ودوره في ترسیخ الديمقراطية:

اتسمت العلاقة بين الشعب الكويتي وحكامه على مر التاريخ بطبيعة خاصة لاحظها الكويتيون وغير الكويتيين فقد تميزت هذه العلاقة واختلفت عن نظيرتها في الكيانات المحيطة بها مما حدا ببعض الجغرافيين إلى أن يسجلوا هذه العلاقة المتميزة في خرائطهم فاستخدمو اسم (جمهورية الكويت) للدلالة على طبيعة النظام السياسي لهذا المجتمع فنجد هذه التسمية في الخريطة التي رسمها العالم الألماني كارل نير لجزيرة العربية عام ١٨١٨م وهذه الإشارة التاريخية تعزز طبيعة العلاقة الديمقراطية الخاصة بين الكويتيين وحكامهم.

لقد مرت الكويت خلال تاريخها بتطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية عديدة ويمكننا تقسيم التطور الفكري والثقافي لربطه بالمسيرة الديمقراطية في الكويت إلى مراحلتين<sup>(٣)</sup>:

### ١. مرحلة الانفتاح الفكري:

هي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقد أكسب العامل الاقتصادي هذه المرحلة الكثير من الملامح التي تشير إلى نضج الحركة الفكرية مثل النمو المستمر في عدد المدارس لجميع مراحل التعليم المختلفة ما رافقها من تطوير في العملية التعليمية وإيفاد البعثات العلمية في كافة التخصصات إلى جامعات عربية وأجنبية وكذلك انتشرت المنتديات الفكرية والدينية والأدبية والمجلات والصحف وأسهمت هذه العوامل مجتمعة في دعم المسيرة الديمقراطية نتيجة معرفة الكويتيين بمفهوم الديمقراطية وأهميتها في الحياة مما دفع الكويتيين للعمل المتواصل من أجل تحقيق هذا الهدف ونتلمس ذلك من خلال مطالبتهم بتطبيق مبادئ الحكم المشترك من خلال مجلس الشورى ومجلس البلدية والمعارف والصحة والأوقاف وال المجالس التشريعية إضافة إلى الممارسة الديمقراطية في جوانب الحياة الأخرى مما جعل الديمقراطية سمة للنظام الكويتي.

وهكذا حصل الكويتيون على نظام الحكم الذي ارتبته وكان هذه هي اللبنة الأولى في صرح الديمقراطية الشامخ في المجتمع الكويتي الصغير.

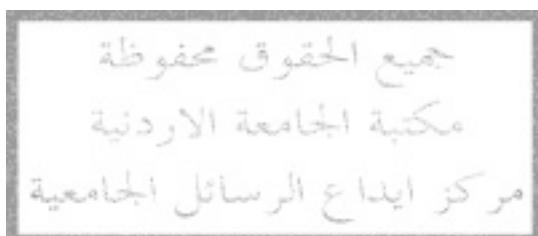
ومن خلال استعراض تاريخ التجربة الديمقراطية الكويتية بدا جلياً أن هذه التجربة عريقة بدأت قبل تكوين الدولة الكويتية وإن كانت الممارسة الديمقراطية بأبسط صورها إلا أنها

[http://www.aljazeera.net/in-depth/kuwaiti\\_elections/٢٠٠٣/٧/٧-٢-٣.htm#0](http://www.aljazeera.net/in-depth/kuwaiti_elections/٢٠٠٣/٧/٧-٢-٣.htm#0)

(٢) مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، مركز تنوير للدراسات، نقلأً عن الرابط التالي:

<http://www.kwtanweer.com>

تمثل وعيًا شعبيًا مسبقاً بضرورة الديمقراطية كنظام حكم وآلية لتسخير شؤون الدولة، وعلى الرغم من العقبات وفترات الانقطاع في هذه التجربة إلا أنها كانت تعود من جديد تحت ضغط التيارات السياسية والمطالبات الشعبية بعودة الحياة الديمقراطية، وفي هذه المرحلة تدخل الديمقراطية في الكويت منحى جديداً من خلال الضرورات التي أملتها طبيعة المرحلة الحالية والتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية، فضلاً عن متطلبات البيئة الداخلية في الكويت، وهذه العوامل مجتمعة أوجبت ضرورة القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية في العديد من المجالات بدأ من العملية السياسية والعلاقة بين السلطات والانتخابات وحقوق المرأة السياسية وقضية البدون وغيرها من القضايا التي لا بد من معالجتها في إطار عملية الإصلاح السياسي.



### المبحث الثالث

## بنية المجتمع المدني في الكويت ومؤسساتها

### نشأة المجتمع المدني في المجتمعات الخليجية:

إن الكثير من مقاربات الباحثين في مفهوم المجتمع المدني في الخليج العربي تفتقر للدقة، فالذهنية العربية لم تخبر تحولاً كييفياً مقارباً لذلك الذي خضعت له الذهنية الأوروبية، فبروز المجتمع المدني في الظاهر الأوروبية قد رافقه صعود دور البرجوازية في مواجهة الإقطاع، كما أن الفشل الساحق لأنظمة الحزب الواحد الحاكم في أوروبا الشرقية، على يد هيئات وتجمعات المجتمع المدني كالتنظيمات النقابية والهيئات الشعبية، ساهمت إلى حد كبير ، في إعطاء المزيد من الدفع للبحث عن الأطر المكونة للمجتمع المدني في علاقته مع الدولة ومع عناصر المجتمع ككل. إن صعود البرجوازية لا يمكن فصله هو الآخر عن التحولات التي أصابت أنماط الإنتاج وكذا لا يمكن فصله عن المنجزات الفكرية والثقافية، وتحديداً بروز تيار العقلانية. فالمجتمع المدني ومفهومه إنما انبثق من التغيرات التي حدثت في المجتمعات الغربية مع بداية العصور الحديثة، للتعبير عن تطلعات تلك الطبقات والفئات الجديدة والمتسعة، وحريتها في الحركة وتنظيم نفسها، في مقابل تلك الطبقات المهيمنة، ولكنها فقدت القاعدة الاجتماعية للهيمنة، وبالتالي كان لزاماً إعادة صياغة المجتمع وفق معادلة تبرز التوازن الحقيقي لقوى الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي السياسية، ولذلك فإن مفهوم المجتمع المدني، والحالة هذه، كان نتاجاً اجتماعياً في المقام الأول، ومن ثم جاء التعبير النظري عنه لاحقاً، سواء تظيراً بشيرياً، كما في حالة منظري العقد الاجتماعي، أو تظيراً أيديولوجياً، كما في حالة الهيغيلية والماركسيّة، أو عقلانياً، كما هو جار في الأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة<sup>(٣)</sup>.

لقد بات واضحاً أن المجتمع المدني مفهوم ناشيء في بيئه غربية، وأن العالم العربي استعار المفهوم بصورة أو أخرى لا تعنينا بقدر ما تعنينا الإشارة إلى الاختلاف بين كلا المجتمعين الغربي والعربي / الإسلامي، فرغم اتفاقنا على أن بعض مجتمعاتنا العربية قد خبرت منذ مطلع القرن الماضي أو في حالة مجتمعنا في الخليج في مطلع القرن العشرين، تحولات مجتمعية وبروزاً لقوى ومنظماً اجتماعية وسياسية تفاوتت درجة تقلها الاجتماعي السياسي

(٣) ريم الصبان، نشأة الدولة والمجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة، الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٨م عقد في الكويت تحت عنوان : "المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية، العولمة وأثرها تربوياً، إعلامياً، تموياً"، ص ١٩٥.

لطبيعة المضامين الاجتماعية لخطابها السياسي، كما هو في طبيعة الأصول الاجتماعية لقيادتها السياسية ذات الطبيعة النخبوية إلا أنها لا تعني بالضرورة مقاربة دقيقة لمفهوم المجتمع المدني في موقعه الغربي<sup>(٧٧)</sup>. فليس بالضرورة القول أن وجود المؤسسات الأهلية في المجتمع العربي الخليجي برهان على أنه مجتمع مدني. فهذه المؤسسات تكتسب عمقها عندما تكون فاعلة وتضفي على كيونتها شرعية الديمقراطية، وليس مهماً فقط أن تتحرر من هيمنة الدولة وتتفصل عنها، بل المهم أيضاً ألا تخضع لسيطرة فئة من المجتمع وألا تضعفها صراعات المصالح الفردية وأن تستمد استمراريتها من ذاتية قراراتها بعيداً عن هيمنة الأجهزة الحكومية ومصالحها.

تقوم الدولة الخليجية بكل الأدوار الممكنة التي تطالها يدها، فمن الإدارة السياسية إلى التنمية الاقتصادية إلى العمل الاجتماعي إلى البناء التكافي إلى التوجيه الديني فالتربيـة والتعليم والعمل الخيري والعمل المؤسسي، ولم نعد نمتلك القدرة على التمييز بين ما يجب علينا عمله، وبين ما يجب على الدولة أن تقوم به من أعمال. إن قيمة المجتمع تتبع من فضاء الحرية في حركة المواطن، وفي السعي الحر للتعبير عن أهدافه، سواء بشكل فردي أو من خلال وسيط مؤسسي، ومن هنا جاءت أهمية نشوء المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحديثة، من أحزاب سياسية ونقابات عمالية، واتحادات مهنية، وجمعيات ثقافية<sup>(٧٨)</sup>.

ويرى البعض أن ثمة خصائص مستجدة فيما يسمى بالتوتر البنائي بين الدولة والمجتمع المدني في البلاد العربية بدأت علاماتها بالظهور وتبشر بمستقبل للمجتمع المدني العربي<sup>(٧٩)</sup>: أولاً: روح المبادرة لدى المواطنين والرغبة في الاعتماد على النفس، وهناك حركات اجتماعية وسياسية تلـجـأ إلى بناء مؤسسات خدمية خيرية أو تطوعية خارج سلطة الدولة ، تحاول من خلالها الانفتاح على قطاعات واسعة من المجتمع، إلا أنها مازالت تعاني من القيود القاسية المفروضة عليها.

ثانياً: انتشار العقلانية بشكل ملحوظ في البلدان العربية، وتمثل بتنظيم مبدأ التمييز بين الخير العام (المصلحة العامة) والخير الخاص (المصلحة الخاصة)، ورغم انتشار الفساد الإداري والمالي والمحسوبيات، فإن بإمكان المواطن التظلم إلى جهات قانونية، أو اللجوء إلى ضغوط الرأي العام.

(١) باقر النجار، نشأة الدولة والمجتمع المدني في البحرين، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٨م، الملتقى الاجتماعي التكافي الخامس لجمعيات وروابط اجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت ص ٤٦.

(٢) عبد الرسول علي الموسى، نشأة الدولة والمجتمع المدني في الكويت، الكويت، ١٩٩٨م، ص ٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٣.

ثالثاً: انتعاش مبدأ المواطنة في البلد العربية لا سيما التي لعب العسكر فيها دوراً رديعاً من الزمن، وترسخه تدريجياً في الدول الخليجية التي لا تملك قوانين وضعية، أو تنظيمات بiero-قراطية عقلانية، فمبدأ المواطنة يقف في مواجهة حاسمة مع مبدأ الرعية التابعين، من حيث هم أبناء قبيلة أو طائفة أو ملة. وهكذا وجدنا ازدياد في التوجه العام نحو منح فئات: النساء، الشباب، الفئات الهامشية مزيداً من الحقوق والمنافع.

### العمل الأهلي في المجتمع الكويتي:

إن العمل الأهلي والذي يمكن أن يعد قاعدة تحقيق وتطور المجتمع المدني في الخليج هو من الأمور الحديثة نسبياً، ويمكن أن نستشف ملامحه الأولى في مطلع العشرينات، لكن معالمه التشريعية والفنية اكتملت مع نهاية الخمسينات ومطلع السبعينات في أغلب مناطق الخليج العربي. وفي عشرينات هذا القرن انفتحت بعض أقطار الخليج على تجارب وأنشطة المؤسسات الأهلية في مصر ولänder الشام والهند ولبلاد فارس، وقد لعب التجار والأرستقراطيين دوراً بارزاً في نقل مثل هذه التجارب ومحاولتها تقليدها في المجتمعات الخليجية. كما أن موقع الكويت الاستراتيجي على الخليج العربي حيث الاتجاه القريب نحو الشرق في التجارة مع إيران والهند وسيان وسنغافورة أعطى لسكانها الفرصة للارتفاع والاستفادة من حضارة وثقافة شعوب عريقة، كذلك فإن العلاقة الدينية والقومية ربطت الشعب الكويتي بشركائه في العراق ومصر وسوريا وفلسطين. فكان التفاعل الثقافي والاستعارة بمناهج التعليم وبعثاته مساهمة في بناء المؤسسات المدنية في الكويت. وقد بدأت تكوينات المجتمع الأهلي بالتشكل في الكويت مع تسريب مجلة المنار عام ١٩٠١م حيث انتشرت فكرة "الجامعة الإسلامية" التي نادى بها جمال الدين الأفغاني، فقد تأسست الجمعية الخيرية في ١٩٠٧م، والمدرسة المباركية ١٩١٢م، والمدرسة الأحمدية ١٩٢٠م، والنادي الأدبي في ١٩٢٢م، والمكتبة الأهلية في ١٩٢٤م<sup>(٨٠)</sup>.

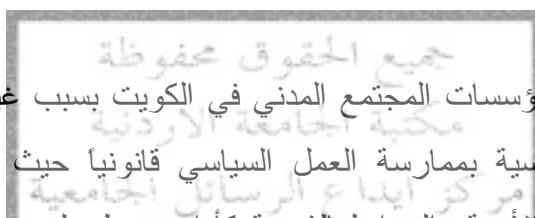
إن الطابع العام للعمل الأهلي في الكويت هو الطابع التطوعي، والذي ينطلق من قوى مختلفة مثل قوى المال أو المعرفة أو القوى الاجتماعية، ومن هنا انتظم المجتمع الكويتي في الوفاق والتراضي. وكانت الحكومة تلعب دور المساهم أو الراعي للأنشطة المختلفة ولكنها لم تكن مسيطرة على مثل هذه الأنشطة. فقد كان هناك إصراراً على أن يكون هناك دور إيجابي للمجتمع بجانب الدور الحكومي، فالجمعيات والأندية تشكلت بإرادة شعبية (في نهايات النصف

(٨٠) أحمد الشهاب، المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية العربية، الملتقى الاجتماعي القافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي ، الكويت، ٢٢٣-٢١ - تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٨م، ص ٢.

الأول من القرن العشرين تأسس نادي الجزيرة والنادي الأهلي ونادي العروبة) وكانت بيئة رحمة لتكوين الرأي العام في أوساط المجتمع.

وكان للمؤسسات المختلفة دوراً كبيراً في صياغة العمل الشعبي، وتكريس أسس المجتمع المدني، فالجمعيات التعاونية والتي تعتمد النظام التعاوني في تكوين رأس المال المساهم من سكان المناطق، والتي تديرها مجالس منتخبة من السكان المساهمين، تطورت لتصبح مركزاً لتقديم الخدمات لمناطقها، كما أنها أصبحت منطقاً للطامحين للانخراط في العمل كمجلس الأمة والمجلس البلدي، ويتم ذلك على مستوى فردي وعلى مستوى تنظيمات تأخذ طابع خيري أو اجتماعي أو سياسي. في نفس السياق لا يمكن التكير للدور الذي لعبته جمعيات النفع العام وعلى رأسها جمعيتي الإصلاح والثقافة الإسلامية، واللتين ساهمتا في صياغة أطروحات تنظيمية اجتماعية حاولت من خلالها استقطاب شريحة واسعة من أبناء المجتمع الذي تفاعل معها بصورة مشهودة لا سيما في مطلع الثمانينيات، وجسد من خلالها أحد صيغ العمل الأهلي المتقدم

(٨١)



وتتبع أهمية مؤسسات المجتمع المدني في الكويت بسبب غياب التنظيم الحزبي حيث لا يسمح للأحزاب السياسية بممارسة العمل السياسي قانونياً حيث يتركز النشاط السياسي في الجمعيات والنقابات والأندية والروابط الشعبية كأداة ضغط على صناع القرار، ويعزى الحديث المستمر والمتضاد عن تكوينات المجتمع المدني أمراً طبيعياً في ظل تنامي درجة الإيمان بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أعلى مراحل التعددية، والمشاركة السياسية، والمحافظة على حقوق أعضاء الوطن الواحد، كما في تفعيل تكوينات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بدأت تأخذ شكل المؤسسات الثقافية والاجتماعية والرياضية، والتي بلغ عددها عام ١٩٥٥م ، (١٥) نادياً تمارس نشاطات ثقافية واجتماعية ورياضية، وتضم حوالي ثلاثة ألف عضو، وكان لهذه الهيئات الأهلية واقع نظامي وتشريعى، تمثل في أنظمتها الأساسية التي تضمنت أهدافها وشروط العضوية فيها، ونظام هيئاتها الإدارية، وجمعياتها العمومية، كما تأكّدت هذه الشرعية في نظام القواعد الخاصة التي وضعتها دائرة الشؤون الاجتماعية آنذاك لإعانة هذه الأندية ومساعدتها في النهوض بمستوى أعضائها، ولم تقتصر هذه الأنشطة الأهلية على مدينة الكويت وحدها بل تخطت أسوارها لتشمل القرى والمناطق الخارجية، فقد تأسس في قرية أبي حليفة "نادي أبو حليفة الثقافي الرياضي" وفي قرية الفحيحيل تأسس "نادي نهضة الفحيحيل".

(١) المرجع السابق، ص ٣.

وباستقلال الكويت، وبتصور الدستور، أخذت هذه الهيئات الأهلية وضعها القانوني، وشخصيتها الاعتبارية في المجتمع، بعد أن مهد لها الدستور في بابه الثالث (الحقوق والواجبات العامة) الطريق إلى هذا الحق، حين نص في مادته (٤٣) على أن : "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أساس وطنية وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة".

وتنفيذاً لهذا النص الدستوري، واستكمالاً للأداة التشريعية الواجبة للفالة هذا الحق، صدر القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢م في شأن الأندية وجمعيات النفع العام.

فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون، على أن المقصود بالأندية وجمعيات النفع العام : "الجمعيات والأندية المنظمة والمستمرة لمدة معينة أو غير معينة، وتتألف من أشخاص طبيعيين واعتباريين، بغرض آخر غير الحصول على ربح مادي، وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي، أو ثقافي أو ديني، أو رياضي"، وقد خضع هذا القانون للتعديل بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥م، ثم جاء التعديل بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٨م، ليفصل بين النشاطين استجابة لتطور الحركة الرياضية، وكان آخر تعديل لقانون جمعيات النفع العام بعد عملية الفصل وفك الارتباط، هو ما تضمنه المرسوم بقانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٨٨م<sup>(٨٢)</sup>.

علاقة الدولة بالمجتمع المدني:

لا توجد أحزاب سياسية رسمية في الكويت، ولكن توجد جماعات شبه سياسية من العشائر والتجار والناشطين المعتدلين من السنة والشيعة، وللليبراليين العلمانيين والقوميين تتذبذب نفسها شكلاً منظماً، ويتألف المجتمع المدني الكويتي من جمعيات النفع العام والنقابات العمالية والعديد من الجماعات غير الرسمية.

تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى الجمعيات التعاونية التي تؤدي مهام مدنية واقتصادية بشكل غير رسمي. والوظيفة الرئيسية لهذه الجمعيات شراء المواد الغذائية والأواني المنزلية وتوزيعها من خلال مراكز بيع بالتجزئة. وتسسيطر التعاونيات على أكثر من ٨٠٪ من سوق التجزئة في مجال الأغذية، ويحق لكل كويتي مقيم في البلاد ويتجاوز ١٨ سنة الالكتتاب في الجمعية التعاونية الموجودة في منطقته السكنية. وللمكتتبين الحق في حصة من أرباح الجمعيات التعاونية السنوية، كما أن لجميع المكتتبين ومن فيهم النساء الحق في التصويت في انتخابات مجلس إدارة التعاونيات. وتمثل الخدمة في مجلس إدارة تعاونية ما إحدى طرق بناء

(١) فلاح عبد الله المديري، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، ط١، دار قرطاس، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ١٦.

العضو المعنى لقاعة من المؤيدين والأنصار في منطقة سكنية ما وهي خطوة عامة نحو تنظيم حملة انتخابية للوصول إلى مجلس الأمة، ولوزارة الشؤون الاجتماعية سلطات رقابية كبيرة على نشاط هذه الجمعيات. ويمكن لوزير الشؤون الاجتماعية مثلاً أن يحل مجلس إدارة الجمعية المنتخب إذ رأى أنه يقوم بنشاط غير ملائم، أو إذا أسيء استعمال أموال الجمعية، وينظم القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م الإطار السياسي والقانوني الذي تعمل في إطاره المنظمات المدنية في الكويت. وفقاً لهذا القانون تراقب وزارة الشؤون الاجتماعية عمل الجمعيات الأهلية التي تتلقى مساعدات حكومية. ومنعت التعديلات التي أدخلت سنة ١٩٦٥م على هذا القانون الجمعيات الأهلية من ممارسة النشاط السياسي. ولا تخضع غرفة التجارة والصناعة الكويتية لأحكام القانون رقم ٢٤. وتقدم الحكومة دعماً مالياً جزئياً لبعض منظمات المجتمع المدني ذات التوجه السياسي وتحتفظ بحق حل هذه المنظمات في أي وقت تشاء. ولكن لا يمكن حل النقابات العمالية من غير حكم من المحكمة. الاتحاد العام لعمال الكويت، واتحاد عمل شركة النفط الكويتية ، واتحاد عمل البترول والتوكيموايات هي أهم الاتحادات في البلاد<sup>(١)</sup>.

تلقى جميع الجمعيات الأهلية تقريباً المسجلة كجمعيات نفع عام دعماً مالياً من الحكومة الكويتية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى هذه الجمعيات منافع أخرى من الحكومة مثل تكاليف السفر لحضور بعض المؤتمرات أو لأداء مهام أخرى، وإعطاء عدد محدود من الموظفين الحكوميين إجازة بمرتب للعمل في بعض الجمعيات الأهلية، وتقديم المنح لمشروعات محددة تضطلع بها هذه الجمعيات. لكن هذه الأموال الحكومية لا تكفي بالضرورة لتسهيل عمل جمعية أهلية، فهذا يعتمد على نوعية وحجم نشاط الجمعية المعنية. ولهذا السبب تعمد العديد من المنظمات النشطة إلى جمع التبرعات بنفسها، وعادة ما تستطيع تحصيل دخل يفوق بكثير الأموال التي تتلقاها من الحكومة<sup>(٨٣)</sup>.

ينظم قانون الصحافة والنشر لعام ١٩٦١م عمل الإعلام الكويتي. ووفقاً لدستور الكويت، فإن حرية الرأي والإعلام مضمونة في حدود القانون. بعد الاجتياح العراقي استولت القوات العراقية على جميع وسائل الإعلام الكويتية، ولكن بعض الصحف الكويتية وإذاعة الكويت استطاعت العمل من خارج البلاد. ورفعت الحكومة الرقابة الإعلامية سنة ١٩٩٢م في أعقاب استعادة الكويت سيادتها وأزالـت القيود الأخرى عن الصحافة، ولكن مجلس الوزراء يحتفظ

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ص ١٠٦.

<sup>(٨٣)</sup> رضا يوسف الفيلي، العولمة وأثرها إعلامياً، الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت / ٢١-٢٣ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٨م، ص ٥٦.

بسطة تعليق صدور الصحف. وتتولى وزارة الإعلام إدارة الصحافة الحكومية ومحطات الإذاعة والتلفزيون. ويجب تقديم نسخ عن جميع المطبوعات إلى وزارة الإعلام مسبقاً للحصول على تصريح بطبعتها. ولا تمنح الوزارة ترخيصاً لمجلات أو مجلات سياسية. وتسيطر المؤسسة العامة للمطبوعات والنشر على طباعة ونشر وتوزيع المواد الإعلامية. وتتولى وزارة الإعلام إدارة الصحافة الحكومية ومحطات الإذاعة والتلفزيون. وتتولى وزارة الإعلام إدارة وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ومحطات إذاعة الكويت الثلاث ومحطة تلفزيون الكويت. وعلى الرغم من عدم وجود محطات تلفزيونية كويتية خاصة، يتقى السكان البث الفضائي التلفزيوني من غير أي تدخل حكومي، وتوجد أيضاً محطة فضائية كويتية موجهة إلى المشاهدين في الخارج.

أخيراً، الديوانية مصطلح جماعي يشير إلى الاجتماعات العامة في البيوت. وقد ازداد عدد الديوانيات في السنوات الأخيرة، وهي تلعب دوراً مهماً في العملية السياسية في البلاد<sup>(٤)</sup>.

حيث تلعب الديوانية دوراً هاماً وعانياً مؤثراً في الحياة السياسية في البلاد.

جميع الحقوق محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز إيداع الرسائل الجامعية

(٤) الكويت المجتمع المدني، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نفلاً عن الرابط التالي:  
<http://www.pogar.org/publications/>

## المبحث الرابع

### التحول من الدولة القبلية إلى الدولة المدنية

اهتمت الدراسات الأكاديمية خلال العقود الماضيين بدراسة موضوع "القبيلة" في بعض بلدان الشرق الأوسط ودورها في عملية بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي سواء في الجانب الإيجابي أو السلبي منه، فرغم اعتقاد الكثير أن دور القبيلة والانتماء القبلي قد شارف على النهاية، أو انتهى فعلاً، يلاحظ أن الحس القبلي قد أعيد توظيفه في السياسة من جديد في بعض البلدان التي قطعت شوطاً واسعاً في مجال التحديث الاقتصادي السياسي، ويرى الكثير من المفكرين أن القبيلة كانت - وما تزال - عامل التأسيس والهدم في نفس الوقت بالنسبة للدولة، فهي بذرة الحياة لها وجرثومة موتها في آن معاً، فعلى قاعدتها تتأسس الدولة وتقوم، ومعها أو بسببها قد تسقط. وإذا كان التاريخ السياسي الأوروبي، والغربي بعامة، لا تفهم جذوره إلا من خلال تجربة (الدولة - المدينة) في بلاد اليونان، فإن التاريخ السياسي للعرب لا يمكن تفهمه جيداً إلا بالنظر الدقيق في ظاهرة (الدولة - القبيلة) سواء من حيث آليات السلطة الحاكمة، أو آليات الكيان العام للدولة، أو آليات التفاعل الأساسي بين الجانبين<sup>(٨٥)</sup>.

والقبيلة كما يرى كثير من المفكرين هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب ترتيبية تنظيمية، وهو رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب (والقرابة) وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرسة في أعماق وجدان الجماعة، وتظهر القبيلة بتأثيراتها المختلفة في كل مراحل التاريخ الإنساني، تضعف أحياناً وتقوى أحياناً أخرى، تتخفي خلف التنظيمات السياسية وتتلدون بألوان الطبقات أو الطوائف، في الريف كما في المدن<sup>(٨٦)</sup>.

ويكون المجتمع الكويتي من قبائل سكنت الكويت من فترة طويلة، وقد تطرقـتـ هـ ذـهـ الـدـرـاسـةـ فيـ مـوـضـعـ سـابـقـ إـلـىـ نـشـوـءـ الـكـوـيـتـ وـتـطـوـرـ الـحـيـاـةـ السـيـاسـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ فـيـهـاـ وـأـنـ الـقـبـائـلـ مـمـثـلـةـ بـزـعـمـائـهـ كـانـ لـهـمـ دـورـ مـهـمـ فـيـ تـطـوـرـ الـحـيـاـةـ السـيـاسـيـةـ فـيـهـاـ،ـ وـأـنـ الـأـسـرـةـ اـعـتـمـدـتـ لـحـاكـمـةـ اـعـتـمـدـتـ بـزـعـمـائـهـ كـانـ لـهـمـ دـورـ مـهـمـ فـيـ تـطـوـرـ الـحـيـاـةـ السـيـاسـيـةـ فـيـهـاـ،ـ وـأـنـ الـأـسـرـةـ اـعـتـمـدـتـ عـلـىـ التـحـالـفـاتـ الـقـبـيلـيـةـ وـالـأـسـرـيـةـ فـيـ الـمـرـحـلـةـ السـابـقـةـ لـلـنـفـطـ،ـ حـيـثـ أـنـ الـدـوـلـةـ نـشـأـتـ عـلـىـ أـسـاسـ عـقـدـ اـجـتمـاعـيـ حـقـيقـيـ بـيـنـ أـسـرـةـ آـلـ الصـبـاحـ وـزـعـمـاءـ الـقـبـائـلـ وـكـبـارـ التـجـارـ الـذـيـنـ مـتـلـوـاـ مـخـتـلـفـ فـئـاتـ الـجـمـعـ وـإـلـىـ الـيـوـمـ فـيـنـ هـ الـوـاقـعـةـ الـتـيـ تـرـجـعـ إـلـىـ بـدـايـاتـ الـقـرـنـ الثـامـنـ عـشـرـ لـاـ تـزـالـ تـتـجـ

(٨٥) جابر الأنباري، التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام : مكونات الحالة المزمنة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٩٠.

(٨٦) خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٩.

آثارها وتضبط ميزان علاقـة المجتمع بالـدولة على أساس أنـ الدولة جـزء من كلـ هوـ المجتمع، وأنـها لا تـشكل حـقيقة مـفارقة لـه، ولا تـعلـو عـلـيـه.

وقد أـسـهم في تـرسـيخ هـذا النـمـط منـ العـلاـقة أنـ السـلـطة المـمـثـلة للـدولـة والنـاطـقة بـاسـمـها هيـ فـي وـاقـع الـأـمـر وـاحـدة منـ مـكـونـات التـركـيب الـاجـتمـاعـي القـبـلي المعـروـف لـدىـ الكـافـة ، وـقدـ عـبـرـ رـئـيسـ مجلـسـ الـأـمـةـ الـكـويـتـيـ جـاسـمـ الـخـراـفيـ عنـ هـذـهـ الحـقـيقـةـ بـطـرـيقـةـ عـفـوـيـةـ عـنـدـمـاـ قـالـ "ـنـظـامـ الـحـكـمـ هوـ أـسـرـةـ منـ أـسـرـ الـكـويـتـ".

وـمعـ الـضـعـفـ التـارـيـخـيـ لـعـوـامـلـ الـاستـقـرارـ الـحـضـريـ أوـ الـمـدـنـيـ ، لمـ تـجـدـ السـلـطةـ حاجـةـ إـلـىـ بـنـاءـ أـجـهـزةـ بـيـرـوـقـراـطـيـةـ أوـ مـؤـسـسـاتـ مـرـكـزـيـةـ مـحـترـفةـ وـمـنـفـصـلـةـ وـمـتـمـايـزـةـ عـنـ أـعـرـافـ وـتـقـالـيدـ التـكـوـينـ الـاجـتمـاعـيـ السـائـدـ، وـيـقـومـ عـلـىـ أـسـاسـ تـداـخـلـ أـجـزـاءـ هـذـاـ التـكـوـينـ مـعـ مـرـاكـزـ السـلـطةـ وـالـإـدـارـةـ بـشـكـلـ أـفـقـيـ لـاـ مـرـكـزـيـ، وـقدـ بـقـيـتـ هـذـهـ الأـصـوـلـ الـاجـتمـاعـيـةـ السـيـاسـيـةـ تـؤـدـيـ دـورـهاـ فـيـ تـنظـيمـ عـلـاقـةـ الـدـولـةـ بـالـمـجـتمـعـ، وـلـمـ تـتأـثـرـ بـمـوجـةـ التـحـديـتـ الـتـيـ اـجـتـاحـتـ مـنـطـقـةـ الـخـلـيجـ بـأـسـرـهاـ مـعـ الطـفـرـةـ الـنـفـطـيـةـ، وـظـلـتـ هـذـهـ المـوـجـةـ عـبـارـةـ عـنـ مـجـرـدـ "ـقـشـرـةـ"ـ سـطـحـيـةـ وـعـجزـتـ عـنـ النـفـاذـ إـلـىـ صـلـبـ الـبـنـىـ الـاجـتمـاعـيـ وـالـقـافـيـةـ الـمـورـوثـةـ، بـلـ إـنـ هـذـهـ الـبـنـىـ تـمـكـنـتـ مـنـ توـظـيفـ كـثـيرـ مـنـ إـنـجـازـاتـ التـحـديـتـ وـأـدـواتـهـ فـيـ تـدـيـعـ قـوـتهاـ وـتـبـيـيـنـ دـعـائـمـ وـجـودـهاـ، وـبـدـلـاـ مـنـ أـنـ تـسـتوـعـبـهاـ عـمـلـيـاتـ التـحـديـتـ اـسـتـوـعـبـهاـ هـيـ وـهـضـمـتهاـ وـتـغـذـتـ بـهـاـ. وـالـدـلـيلـ الـأـبـرـزـ الـذـيـ يـؤـكـدـ ذـلـكـ هـوـ أـنـ الـكـثـيرـيـنـ يـرـوـنـ أـنـ الـاـنـتـخـابـاتـ الـنـيـابـيـةـ الدـوـرـيـةـ هـيـ الـمـسـؤـلـةـ عـنـ تـقوـيـةـ الـعـصـبـيـاتـ الـقـبـلـيـةـ وـالـفـتوـيـةـ وـالـمـذـهـبـيـةـ، وـهـذـهـ الـعـصـبـيـاتـ مـنـ مـنـظـورـ التـحـديـتـ تـتـحـولـ بـدـورـهاـ إـلـىـ نـزـعـاتـ تـقـلـيـدـيـةـ مـعـاكـسـةـ لـلـتـقـدـمـ<sup>(٨٧)</sup>.

وـمـنـ الـبـدـيـهـيـاتـ الـمـنـطـقـيـةـ وـالـوـاقـعـيـةـ أـنـ قـيـامـ مجـتمـعـ مـدـنـيـ فـيـ أـيـ بـلـدـ يـفـرـضـ، بـلـ وـيـفـرـضـ زـوـالـ كـافـةـ الـاـنـتـمـاءـاتـ السـابـقـةـ لـلـدـولـةـ الـقـومـيـةـ الـحـدـيـثـةـ، أـوـ عـلـىـ الـأـقـلـ تـضـاؤـلـ نـفـوذـهاـ إـلـىـ درـجـةـ لـاـ تـسـمـحـ لـهـاـ بـالـضـغـطـ عـلـىـ الـدـولـةـ وـإـرـبـاكـ عـمـلـ آـلـهـاـ، أـيـ الـحـكـومـةـ، إـضـافـةـ إـلـىـ توـفـيرـ حدـ أـدـنـىـ إـلـزـاميـ مـنـ الـتـعـلـيمـ لـلـأـغـلـبـيـةـ، إـنـ لـمـ يـكـنـ لـلـكـلـ، يـؤـهـلـهـاـ لـلـتـميـزـ الـمـطـلـوبـ بـيـنـ الـخـطـأـ وـالـصـوابـ وـيـمـنـعـ وـقـوعـهـاـ فـيـ قـبـضـةـ مـنـ يـمـلـكـ الـمـالـ وـالـإـعـلـامـ، وـأـخـيـرـاـ وـلـيـسـ آـخـرـاـ تـحرـيرـ الـفـقـراءـ مـنـ مـثـالـ فـقـرـهـمـ كـاـلـاـضـطـرـارـ لـبـيعـ أـصـوـاتـهـمـ أـوـ أـصـوـاتـهـمـ لـلـآـخـرـينـ، حـتـىـ لوـ كـانـ ذـلـكـ صـدـ قـنـاعـاتـهـمـ وـمـصـالـحـهـمـ.

(١) إـبرـاهـيمـ الـبـيـومـيـ غـانـمـ، مـرـجـعـ سـابـقـ.

أما بخصوص زوال، أو ضعف الانتماءات السابقة للدولة القومية، أو الوطنية الحديثة، فإن المقصود هو الانتماءات العشائرية والقبيلية والدينية والطائفية والاثنية، مع ما يرتبط بها من تقاليد وطقوس والتزامات متوارثة لمئات أو لآلاف السنين، وصار بعضها أو أغلبها أحياناً مكوناً جوهرياً للسلوك الاجتماعي، مثل تقاليد القبيلة وغير ذلك. في المجتمع المدني يجب إزالة تأثير هذه القوى والروابط، أو على الأقل تحبيدها كما حصل للكنيسة المسيحية في أوروبا وأمريكا بفضل نظام العلمنة، فأصبحت الدولة والمجتمع في آن واحد قادرين على ضمان حرية تحركهما المطلقة أو شبه المطلقة، بعيداً عن تأثير الدين أو القبيلة أو الطائفة، فالسيادة للدول وليس لأية صلة أو قوة أخرى.

وبعد تحقيق هذا الانفصال الحتمي مع الانتماءات السابقة للدولة الوطنية الحديثة يبدأ المجتمع بتجريد الدولة من الكثير من وظائفها وسلطاتها الاستبدادية، وتأخذ المؤسسات المدنية بممارسة سلطة رقابية وتشريعية فعالة، لأن الفرد أصبح ولاه للوطن والدولة وليس لأية رابطة أخرى، ومن ثم فهو مؤهل للتصرف بشكل يخدم الدولة المجتمع ومهما كان الرأي بالحكومة. بتعبير آخر إن الشعور بالمسؤولية والقدرة عن تجنب كل ما يسيء للمجتمع، نتيجة دوافع فردية أو انتماءات قديمة، تصبح هي السائدة، وهكذا ييرز المجتمع (السعيد) و(المثالي) الذي يتحول فيه الفرد إلى (سوبر مان)! لا يخدم إلا مصلحة المجتمع ويقف ضد عائلته أو أبناء قبيلته، وبحزم، إذ كانوا يشكلون خطراً على الدولة والمجتمع، وعندما ظهر إلى الوجود الدستور الكويتي ومؤسسات الدولة المختلفة، كانت قد تكونت بين هذه القبائل وفي تعاملها مع الشؤون العامة للدولة وأثرت هذه العادات والممارسات على علاقة هذه القبائل بالسلطة وعلى الحياة السياسية في الكويت حتى الوقت الراهن، مما أدى إلى إضعاف دور مؤسسات المجتمع المدني على اعتبار أن هذه القبائل قد أخذت العديد من الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني<sup>(٨٨)</sup>، وهذا الأمر يستدعي توضيح العلاقة بين الدولة والقبيلة، فوجود كافة مظاهر الدولة لا يعني أن القبيلة قد تخلت عن منطق القبيلة وقيمها ومفاهيمها وطريقة تفكيرها، لكن منطق الدولة وقيمها ومفاهيمها تختلف عن تلك التي تتمسك بها القبيلة وإذا أرادت القبيلة أن تكون دولة فعلاً فإن عليها الأخذ بالسمات والمظاهر في حين أن الممارسة الفعلية أن تذوب القبيلة في الدولة فتحتفي الانتماءات القبلية والولاءات القبلية، لأن الدولة هي البوصلة التي تجمع كافة الأفراد بغض النظر عن أي انتماءات أو ولاءات فهم جميعاً مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، وفي دول الخليج العربي بشكل عام – الكويت بشكل خاص – يحاول المواطنين التمسك بمنطق القبيلة وقيمها

(١) عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي، مرجع سابق، ص٥٩.

ومفاهيمها وأنماط تفكيرها في إطار المؤسسات والأجهزة القائمة التي تمثل سمات الدولة ومظاهرها، والدولة ليست مجرد مظهر مؤسسي ولكن حضور فعلي على الساحة يتجسد بصورة رئيسية بتذويب النعرات والانتتماءات والولاءات القبلية ويحل محلها جميعاً الانتتماء والولاء للدولة<sup>(٨٩)</sup>.

والواقع في الكويت يجسد هذه الحالة وظهر ذلك جلياً من خلال الانتخابات البرلمانية فالقبيلة تعد أساس المجتمع الكويتي، فهي تشكل نسيجه الاجتماعي، ويمكن القول إنها تشكل أيضاً معظم ملامح البرلمان، وتتدخل بطريقة أو بأخرى في تشكيل الحياة السياسية ورسمها، ولا شك في أن احتفاظ القبيلة بسماتها وتقاليدها الأصلية قد حفظ لها قوتها وهيبتها ونفوذها على الساحة، فشيخ القبيلة أو مجلس حكمائها وكبارها يحظون باحترام الجميع وطاعتهم، والترابط الاجتماعي المتنين بين أبنائها في السراء والضراء، والتكافل والتعاضد في كل الأحوال الاجتماعية والسياسية حفظ للقبيلة لحمتها القوية ونسيجها المتنين.

وتعد الديوانية (مكان بالبيت يجتمع فيه الرجال) من سمات المجتمع الكويتي منذ نشاته، فهي من لوازم القبيلة وملتقى أبناءها وزوارهم في كل المناسبات، ويخصص كل صاحب ديوانية يوماً من الأسبوع يستقبل فيه ضيوفه من الأقارب والجيران والمعارف، وتعد الديوانية منتدى للنقاش على امتداد العام حيث يطول الحديث ويتشعب دون أي سقف للحرية متداولاً كل القضايا، وفيها تفرغ كل أخبار وأسرار المجتمع، وتحتل السياسة جانبًا كبيراً من المناوشات خاصة ما يتعلق بالانتخابات البلدية والبرلمانية، وفي فترة الانتخابات تتحول الديوانيات إلى غرف عمليات لا تتوقف لمساندة المرشح المتفق على دعمه من القبيلة، ويمكن القول أن معظم ملامح البرلمان يتم تحديدها عبر ديوانيات الكويتيين، فهي تشهد فعاليات انتخابات حقيقة من حيث الترشيح والتصويت وإعلان النتائج عبر اللجان المشرفة وهي الانتخابات التي اصطلاح على تسميتها بـ "الانتخابات الفرعية" أو "انتخابات القبيلة" والتي دأبت القبائل الكويتية على إجرائها بين أبنائها للخروج بمرشح واحد إلى الساحة تدعمه القبيلة مادياً واجتماعياً وقف وراءه بكل ثقلها لإنجاحه.

ورغم أن القانون يجرم هذه الانتخابات، ويشدد على أن الانتخابات الشرعية هي التي تعلن عنها الحكومة ، فإن أحداً لم ينفذ القانون، وتصر جميع القبائل على إجراء انتخاباتها الفرعية، ولكن وفق احتياطات تجعلها بعيدة عن سيطرة أو ضبط سلطات الأمن، فالديوانيات التي تعد مقر إجراء هذه الانتخابات معروفة أنها مقر النساء جماهير الناس على امتداد العام،

(١) صلاح المختار، نواقض المجتمع المدني، دار الوطن، الكويت، ١٩-آب-٢٠٠٤، ص ٩٩.

وبالتالي فلا يكون لافتًا للنظر تجمعهم فيها، ولم يسبق لقوات الأمن أن دهمتها يوماً بأنها تعد من حرمات البيت التي يحافظ الجميع عليها، في داخل القبيلة الواحدة - خاصة القبائل الكبيرة - تجري أكثر من انتخابات فرعية في مناطق ودوائر انتخابية متعددة حيث ينتشر أبناء القبيلة، والتنافس على المرشحين فيها لا يقل سخونة عن منافسة الانتخابات العامة، بل إن خلافات تتشعب وطعون تقدم في النتائج إلى لجنة خاصة وأحياناً يتدخل شيخ القبيلة للتوفيق<sup>(٩٠)</sup>.

وتعد هذه الانتخابات الفرعية صورة من صور حرص القبيلة التي تمثل الشريحة الاجتماعية الأهم في المجتمع الكويتي على مصالحها، وقوتها الاجتماعية ونفوذها السياسي، ولذلك فإنها تحرص على تجميع أصوات أبنائها خلف مرشح واحد يمثل القبيلة، ويدافع عن مصالح أبنائها، ويحفظ لها وجاهتها الاجتماعية والسياسية؛ إذ تبارى القبائل وتتفاخر بعدد نوابها في البرلمان، وفي كل الأحوال فإن الانتخابات الفرعية (القبيلية) تضطر القوى السياسية إلى تأجيل إعلان أسماء مرشحيها؛ إذ ينتظر الجميع رأي القبيلة أولاً ليحددوا على ضوئه مرشحهم، فالتيارات السياسية كلها موجودة بأطيافها بين أبناء القبائل<sup>(٩١)</sup>.

وهذا الأمر يظهر مدى التأثير الذي تمارسه القبيلة على الحياة السياسية في الدولة خاصة المجلس التشريعي مما يعطي صورة عن نشاط التوابل داخل البرلمان، وخارجه، وأن ممارستهم محكومة، أو تأخذ بالاعتبار أمور القبيلة ورأيها في ذلك، مما جعل بعض المحللين السياسيين يسمون هذه الحالة بالقبيلة السياسية التي هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبلية العادية أي مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابة، إذ أنه يتحول إلى حكم العناصر الأيديولوجية في توزيع السلطة السياسية.

ومن ناحية أخرى فإن القبيلة ليست شكلاً أساسياً من أشكال التنظيم الاجتماعي فقط، بل هي أيضاً عقلية عامة تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة ولا تنحصر في فترة زمنية محددة أو شكل من أشكال المجتمع، وأن المكونات الأساسية للمتغيرات الدينية والسياسية والاقتصادية والعاطفية في مفهوم القبيلة السياسية توفر الكثير من المميزات في تفسير السلوك الاجتماعي<sup>(٩٢)</sup>.

أما عن علاقة القبيلة بالمجتمع المدني فالقبائل لا تعترف - عادة - بما يسمى مؤسسات المجتمع المدني، وهي على النقيض من المجتمع المدني، فالقبيلة دخلت على العصر المتمدن،

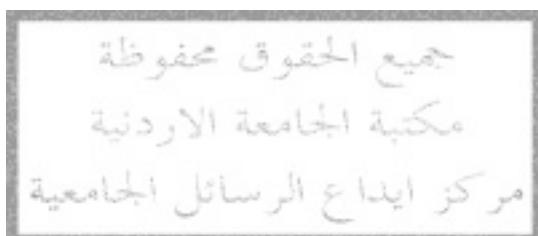
(١) ملف خاص، في الكويت القبيلة أساس المجتمع والديوانية برلمانها، موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الانترنت، نموذج، ٢٠٠٣، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7F8361DB-8040-427F-AE76-14BBA01Eba74.htm>.

(٢) المرجع السابق.

(١) خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية حالة الكويت، ص ١٩ - ٢٣.

وأخذت منه واجهاته فقط ولم تأخذ منه سلوكه، وهذه القبائل أقامت مؤسسات لتسيير العمل الإداري والتجاري، وبقيت التحالفات والولاءات في الأطر القبلية، وهي ما تزال قائمة وإن بدا إنها اختفت أو ليس لها حضور واضح، وهذه الأطر القبلية لا تعترف بطبيعتها بمؤسسات المجتمع المدني فالرعاية الأبوية التي تمثل إرثاً قبلياً يجعل كل المنتسبين للقبيلة خاضعين لمشيئة الرعاية الأبوية، ولما كان الأب حريراً كل الحرص على مصلحة ابنائه فإنهم يجب أن يذعنوا له كل الإذعان، ويقبلوا ما يصدر عنه من أوامر ، ومن هنا يأتي الدور الأبوى السياسي متقمصاً للدور الأبوى الأسرى والذى يعتمد الأبوة نهجاً أخلاقياً، وبذلك تضفي القبيلة على الدور الأبوى السياسي النهج الأخلاقي بحيث يبدوا مجافاة للأخلاق عدم التزام الطاعة أو المطالبة بحرية الرأي والتعبير والمشاركة في اتخاذ القرار ، ومن الجدير ذكره أن الرعاية الأبوية ليست إرثاً قبلياً فقط ولكنها إرث تربوي مجتمعي غالب على الساحة العربية بتفاوت نسبي<sup>(٩٣)</sup>.



(٢) أسامة عبد الرحمن، النفط والقبيلة والعلمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠م، ص ٤٦.

### الفصل الثالث

## دُوافع الإصلاح السياسي في الكويت ومتطلباتها

تتعدد العوامل التي باتجاه عملية الإصلاح السياسي في الكويت، فعملية الإصلاح ليست عاملًا مستقلًا بحد ذاته بحيث يكون بمفرز عن المؤثرات الداخلية والخارجية على حد سواء، ذلك أن عملية الإصلاح عملية متكاملة الجوانب تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية منها والخارجية، والبيئة الداخلية لأي نظام سياسي هي المحدد الأهم في تقرير مدى حاجة هذا النظام إلى الإصلاح والتطوير، ذلك أن هذه الحاجات تتبع من خلال تطور هذا المجتمع وبروز عناصر جديدة تتطلب إحداث تغييرات تتناسب مع الوضع الجديد، والعملية السياسية تتأثر بمختلف عناصر المجتمع المدني من التجمعات السياسية، ونقابات العمال، وجمعيات أهلية، وجمعيات نسائية مطالبة بحقوق المرأة، وغيرها من الفعاليات التي تشارك في الحياة السياسية، بحيث تتفاعل كل هذه القوى مع بعضها من جهة بحيث يحاول كل طرف فرض رؤيته للإصلاح المنشود ومحاولة تحقيق مكاسب، ومن جهة أخرى تفاعل هذه القوى مع النظام السياسي والحكومة عبر العديد من القنوات الرسمية، ومن أهمها مجلس النواب الذي يمثل المكان الصحيح لانطلاق عملية إصلاح سياسي جادة وعملية وليس مجرد شعارات لا تجد لها مكان في التطبيق العملي في الحياة السياسية، إضافة للصحافة والندوات والمؤتمرات التي تظهر مدى الحاجة إلى الإصلاح السياسي، ذلك أنها تعبّر عن هذه الحاجة بواسطة هذه الوسائل.

لا يعيش النظام السياسي في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية، على اعتبار أن عضواً في هذه المنظومة الدولية يؤثر ويتأثر بها، والكويت تعيش في وسط الأحداث الإقليمية، وهي فاعل رئيسي في هذه الأحداث منذ العام (١٩٩٠م)، حيث كان لهذه الأحداث الدور الكبير في التأثير على دولة الكويت كنظام سياسي عقب الاجتياح العراقي للكويت الأمر الذي أدى إلى ضرورة إحداث تغييرات سياسية تتناسب مع الواقع الجديد الذي أفرزته هذه المرحلة، وفي الوقت الراهن ترتب على سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الوضع الإقليمي الجديد خاصة الوضع العراقي، ومحاولة التخلص من عقدة الأمن الخارجي التي عرقلت العديد من خطوات الإصلاح السياسي في الكويت طول عقد التسعينات.

ومن ناحية أخرى فإن كافة دول الخليج العربي تمر الآن بمرحلة الإصلاح السياسي والكويت عضواً في المنظومة الخليجية وتنثر بما يحدث على الساحة الخليجية ذلك أن التطورات وعوامل التغيير الداخلية التي تمر بها المجتمعات الخليجية الأخرى لا بد أن تتسحب آثارها على باقي دول مجلس التعاون.

منذ سقوط الاتحاد السوفياتي السابق وظهور الولايات المتحدة أقوى دولة على صعيد النظام الدولي، فإن مجموعة من التغيرات صاحبة هذا الظهور ذلك أن الولايات المتحدة تمتلك أجذتها الخاصة فيما يتعلق بالنظام الدولي ككل وبتوجهات هذا النظام، حيث حمل النظام الدولي شعارات رئيسية وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر (الرأسمالية)، وعملت الولايات المتحدة على نشر هذه المبادئ في مختلف دول العالم، ومن المناطق التي تأثرت بهذه السياسة مجلس التعاون الخليجي بكافة دوله ومنها الكويت، وهذه السياسة عبرت عنها الولايات المتحدة من خلال المشاريع التي تطرحها مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وسيحاول الفصل تناول المطالب الداخلية للإصلاح والعوامل الخارجية التي تؤثر على عملية الإصلاح السياسي في الكويت، من خلال المبحوثين التاليين.

جامعة الحقيقة محفوظة  
مكتبة الجامعة الأردنية  
مركز إيداع الرسائل الجامعية

## المبحث الأول

### متطلبات البيئة الداخلية

تتعرض كافة المجتمعات لعوامل التطور والتغيير وهذه العوامل لا يمكن عزل المجتمع عنها، ذلك أنها تأت في سياق التطور الطبيعي للمجتمعات البشرية، ولقد من المجتمع الكويتي منذ نشأته بمراحل متعددة من التطور، التي انعكست على النظام السياسي الكويتي وساهمت في العديد من الإصلاحات التي مر بها النظام السياسي والتجربة الديمقراطية في الكويت تتميز بالتجديد والحيوية والتطلع إلى المزيد منها والرغبة في إصلاح ما يعتري هذه التجربة من ظواهر سلبية، فقد عرف الكويت حركة سياسية واجتماعية في بداية القرن الماضي، وقد مثلت أحداث عام ١٩٢١م نقطة تحول رئيسية في تطور النظام السياسي في الكويت، وتعتبر مبادرة الشيخ أحمد الجابر في تلك السنة وإنشاء مجلس للشورى لمشاركة الأمير في الحكم دليلاً على وجود هذه الحركة في الكويت<sup>(٤)</sup>.

تعود أسباب هذه الحركة على عاملين أساسيين هما:

الأول: الوضع الداخلي وتداعيات الأوضاع داخل العائلة الحاكمة وتنازع أجنحتها المختلفة.

ثانياً: العامل الخارجي. مركز ايداع الرسائل الجامعية

وبالنسبة للعامل الداخلي فعلى أثر وفاة الشيخ سالم مبارك الصباح، اجتمع رجالات الكويت من الأعيان والتجار بال صباح وأبلغوا الشيخ أحمد الجابر رغبتهم في أن تكون كلمتهم مسموعة لدى الحكومة، وأن تكون لهم يد في إدارة البلاد، وأنهم يريدون مجلساً استشارياً يعبرون من خلاله عن وجهة نظرهم، ويشاركون في إدارة البلاد والحكم، وأسفر هذا الاجتماع عن الاتفاق على صياغة وثيقة الدستور التي تمثلت في الميثاق الذي نص في أهم بنوده على أن ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد معلوم لإدارة البلاد على أساس العدل والإنصاف، وتطبيقاً لأحكام هذه الوثيقة الدستورية الأولى في تاريخ الكويت فقد تم تكوين مجلس استشاري، ولكن أعضاء هذا المجلس جرى اختيارهم عن طريق التعين بدلاً من الانتخاب المباشر، إضافة لذلك فإنه لم يكن من بين أعضاء المجلس أحد من عائلة الصباح كما جاء في الوثيقة، واجتمع المجلس الاستشاري معناً الموافقة على وضع ميثاق مكتوب لتنظيم أمور الكويت ومن أهم ما جاء فيه ما يلي:

١. أن تكون جميع الأحكام على حكم الشرع الشريف.

٢. المشاورات في الأمور الداخلية والخارجية.

(٤) خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية حالة الكويت، مرجع سابق، ص ٢٦.

٣. كل من عنده رأي فيه صلاح ديني أو دنيوي للوطن وأهله، يعرضه على الحاكم.

ويلاحظ على الميثاق أنه قد ألزم الحاكم بمشاورة المجلس في أمور البلاد الداخلية والخارجية، وسمح لكل فرد أن يدللي برأيه إذا كان في ذلك مصلحة عامة، ومن الواضح أن المجلس لم يملك سوى سلطة استشارية بحتة حيث أنه يعاون الحاكم عن طريق إبداء الرأي والنصح في المسائل التي يعرضها عليها، كان الحاكم ملزماً بعرض هذه الأمور على المجلس، لكنه غير ملزم قانونياً بما ينتهي إليه المجلس من رأي، وبشكل عام لم يعمر المجلس طويلاً نظراً لعدة أسباب منها:

١. عدم مواظبة الأعضاء على حضور الاجتماعات، وحصول خلافات شخصية بينهم.

٢. عدم احترام قاعدة الأغلبية عند التصويت<sup>(٩٥)</sup>.

### الحركة الإصلاحية في الكويت ١٩٣٨ م:

لم تكن حركة عام ١٩٢١م الأخيرة في تاريخ الكويت الحديث في المطالبة الشعبية بالمشاركة والإصلاح الإداري، إذ تلى ذلك عدة تجارب مثل انتخابات (١٩٣٤م)، ومجلس المعارف (١٩٣٦م) إلى أن جاء المجلس التشريعي (١٩٣٨م).

قامت طبقة التجار بدور كبير في هذه الحركة عبر نقل بعض مظاهر النظام البرلماني، الذي بدأ على شكل استيراد الديمقراطية الغربية، حيث برزت هذه الفئة كنواة للحركة الحديثة بما فيها من مطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية وتحديث المدينة، بل إن مطالب المجلس التشريعي عام (١٩٣٨م) الذي قاده التجار لم تخرج عن كونها مطالب تحديثية إصلاحية<sup>(٩٦)</sup>.

وهناك أسباب داخلية وخارجية أدت إلى نشأة هذه الحركة، أما الظروف الداخلية فإن التغير الذي طرأ على الاقتصاد الوطني، والقيم التي تحكمه ولد نوعاً من المطالب التي تختلف عن سبقاتها، فقد كان لنمو طبقة التجار وازدياد التعليم، وتحسين وسائل المواصلات دور في هذا التحول في المطالب، خاصة وأن استمرار الشيخ أحمد الجابر في حكمه بنفس الممارسات التي تعود إلى العشرينات مع كل السلبيات التي علقت بها، التي أدت إلى خلق تناقضات تجمعت لتدفع بموجة من عدم الرضا بين أوساط التجار والأعيان الذين كانوا محرومين من المشاركة في السلطة أو غير راضين عنها، وعلى الرغم من تقديم الأوساط المعنية ببعض المطالب

(١) فيصل أحمد عثمان الحيدر، وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت، ١٩٩٥م، ص ١٣.  
(٢) تأليف العبراء، الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية للسلطة والمجتمع، ط ١، مركز ابن خلدون بالإشراف مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٢٣.

الإصلاحية والإدارية إلا أنها رُفضت من جانب الحكومة، وإن كان أيدُها بعض أعضاء العائلة الحاكمة، وهذه المطالب لم تكن محصورة في الإصلاحات الإدارية والتعليمية بل إنها شملت بعض المطالب المتعلقة بتطوير الإمارة كذلك تمت مطالبة الحاكم بأن تكون الكويت على اتصال وثيق مع العراق لتحقيق أهداف المشروعات الإصلاحية<sup>(٩٧)</sup>.

في هذا الوقت قامت (الجمعية السرية) التي سميت بالكتلة الوطنية بإبراز مطالبتها بشكل رسمي، حيث سلمت الشيخ أحمد الجابر عربضة طالبت فيها تأكيد حكم الشورى، وذلك عن طريق إنشاء مجلس تشريعي لحكم البلاد، ولعب الإنجليز دوراً في نصيحة الحاكم بإجراء بعض الإصلاحات، خاصة بعد أن تبين أن المطالبين بالإصلاح كان غرضهم تحديث الإدارة المحلية في المقام الأول، وبناء على ذلك وافق الشيخ أحمد الجابر على تكوين مجلس تشريعي، وتمت الانتخابات وأنجز المجلس قانوناً تأسيسياً صادق عليه الحاكم في الثاني من يوليو (١٩٣٨م) حيث نصت هذه الوثيقة على:

- أ) الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين.
- ب) دور المجلس التشريعي في تشريع القوانين التالية (الميزانية، والقضاء، والأمن العام، والمصارف، والصحة، وكل قانون تقضي مصلحة البلاد تشريعية).
- ج) مجلس الأمة التشريعي هو المرجع لجميع المعاهدات، والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقات، وكل ما يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعاً إلا بموافقة المجلس وإشرافه.
- د) رئيس المجلس التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد.

إلا أن هذا المجلس لم يعمر طويلاً بسبب المشاكل التي كان عليه أن يواجهها ومن أهم هذه المشاكل قضية الإصلاح الإداري، وإنشاء البيروقراطية العقلانية، وقضية الاستقلال قضية الاحتكارات الاقتصادية الضارة وأخيراً قضية الهجرة الأجنبية إلى البلاد<sup>(٩٨)</sup>.

وكما جاء في الفصل السابق فإن العقدتين اللذين أعقباً حركة ١٩٣٨م الإصلاحية شهدتا المنطقة مجموعة من التطورات التي ساهمت في تدعيم عملية البناء الديمقراطي والإصلاحي في الكويت ما بعد الاستقلال ومن أبرز هذه التطورات:

أولاً: التدفقات النفطية وتضخم العائدات المالية الأمر الذي مكن الكويت من إقامة بنى تحتية لدولة حديثة واستقطاب هجرة عمالية عربية وأجنبية ضخمة.

(١) محمد غانم الرميحي، حركة (١٩٣٨م) الإصلاحية في الكويت والبحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤، ١٩٧٥م، ص ٣٥.

(٢) فيصل أحمد عثمان الحيدر، وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت، مرجع سابق، ص ٢٠ - ٢١.

ثانياً: ظهور فئات اجتماعية جديدة لها مطالبها السياسية، مثل الطبقة الوسطى من موظفي الدولة وصغار التجار والمقاولين إضافة لترابيد دور القبائل البدوية، الأمر الذي أثر على تركيبة النخبة السياسية في الكويت وبنيتها.

ثالثاً: تبلور الوعي السياسي لبعض التجمعات الاجتماعية تمشياً مع الموجة التحررية العربية، وتجسد هذا الوعي من خلال تكون بعض التجمعات السياسية والاجتماعية مثل اللجنة الوطنية لأنصار السلام في عام (١٩٥٤م) والرابطة الديمقراطية التي طلبت بمجلس تأسيسي ووضع دستور حديث.

رابعاً: رغبة القيادة السياسية في الكويت في عهد الأمير عبدالله السالم في تحويل الاستقلال إلى حقيقة شعبية، عن طريق تحويل النظام القائم إلى نظام دستوري أميري، الأمر الذي تلاقى مع طموحات النخبة الجديدة لمزيد من المشاركة<sup>(٩٩)</sup>.

ونتيجة لهذه التطورات والخبرة الديمقراطية الكويتية جاء تحول النظام السياسي الكويتي عقب الاستقلال من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية، وفي الوقت الراهن تمتلك الكويت أقدم تجربة في الممارسة الديمقراطية مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل، لكن كثيرين يرون أنها لم تنجح بعد في إنجاز مهام التحديث، وبناء أطر مؤسسية أو تنظيمات قانونية لممارسة العمل السياسي، كما أنها لا تزال - من وجهة نظر المحللين السياسيين - أسيرة المجتمع التقليدي، ومحكومة بقيمه وممارساته في جوانب أساسية منها للحداثة السياسية، وأنها خضعت في أغلب الأوقات للتقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة أكثر مما حكمتها أصول الممارسة الديمقراطية وقواعد التحديث السياسي.

لم يكن من المستغرب أن تكون الكويت بتاريخها الطويل في المؤسسات النيابية والمناخ السياسي المتحرر نسبياً بين دول الخليج هي الأولى التي يطالب المواطنون فيها بالمزيد من المشاركة السياسية، فمع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام (١٩٨٨م) كانت الاعتبارات الأمنية التي تم تقديمها كذرية لحل مجلس الأمة الكويتي في عام (١٩٨٦م)، تبدو غير مبررة بالنسبة إلى معظم الكويتيين، فقام ثلثون عضواً في عام (١٩٨٩م) من أعضاء المجلس المنحل من مختلف التوجهات السياسية بكتابة عريضة تطالب الأمير بإدخال إصلاحات دستورية، وعندما رفض الأمير ما جاء في العريضة تم عقد الاجتماعات المنظمة لمناقشة أوضاع المؤسسات السياسية الكويتية، ومساندة المطالبة بالإصلاحات الدستورية فيما سمي بدواوين الاثنين.

(١) فتوح أبو الذهب، التجربة الديمقراطية وخطوات الإصلاح السياسي، مرجع سابق، ص ٧٥.

وتحت الضغوط الشعبية أعلن الأمير في نيسان (١٩٩٠م) بتشكيل مجلس وطني يتتألف من خمسين عضواً منتخبًا وخمسة وثلاثين عضواً معيناً يحل محل مجلس الأمة السابق، وكان للمجلس الجديد اختصاصات إشرافية واستشارية من دون صلاحيات تشريعية ، مما أدى إلى الإعلان عن اقسام أعضاء حركة الديوانية بين مؤيدين ومعارضين للمجلس الجديد الذي رأى فيه تراجعاً عن دستور (١٩٦٢م)، ونظموا مقاطعة للانتخابات التي جرت في حزيران (١٩٩٠م)، وتعاملت الحكومة مع المعارضين بشكل قاس حيث اعتقلت العديد منهم ومن كانوا يمثلون عناصر بارزة في المجتمع الكويتي.

ولقد مثل الاجتياح العراقي منعطفاً كبيراً في مجريات الأحداث، حيث جرد الحكومة الكويتية من قوتها، ولفت الانتباه إلى الضعف في الأداء الذي اتسمت به في التعامل مع أحداث هذا الاجتياح، فكانت الحكومة بحاجة ماسة إلى دعم الكويتيين في داخل الكويت وخارجها؛ لتأكيد شرعيتها وهي في المنفى، وهذا الوضع دفعه إلى الموافقة على إدخال إصلاحات دستورية، وعودة مجلس الأمة في وعد قدمه أمير الكويت وولي عهده لفصائل المعارضة في المؤتمر الذي عقد في جدة بعد شهرين من الاجتياح العراقي والذي حضرته (١٢٠٠) شخصية كويتية بارزة<sup>(١)</sup>.

ولقد أثارت حرب الخليج الثانية مجموعة من المشاكل السياسية للكويت ولكلية دول مجلس التعاون الخليجي ومن هذه المشاكل:

أولاً: قضية الشرعية السياسية: إن الشرعية السياسية تعني الرضى والقبول الطوعي الذي يمنحه المحكومين للسلطة باعتبارها تعبير عنهم وتسعى لتحقيق مصالحهم<sup>(٢)</sup>، والشرعية لها ثلاثة مصادر رئيسية هي: التقاليد والزعامة الكارزماتية والعقلانية القانونية، غير أن أهم وسائل تكرис الشرعية هي الكفاءة الفاعلية في إدارة شؤون المجتمع وفي تحقيق أهدافه، وتجسيد قيمه ومثله العليا، وهو ما يسمى بشرعية الإنجاز<sup>(٣)</sup>.

وقد اعتمدت دول الخليج العربي بشكل عام إما على الشرعية الدينية أو الشرعية القبلية، بالإضافة لذلك سعت هذه الدول إلى تدعيم شرعيتها خاصة فيما يتعلق بتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية بفضل الثروة النفطية فضلاً عن الأخذ ببعض مظاهر النظام البرلماني كما حدث في الكويت، ولقد اتبعت هذه الدول مجموعة من الأساليب التي ساعدتها على تثبيت شرعيتها ومنها:

(١) ابتسام سهيل الكتبى، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد ٢٥٧، تموز ٢٠٠٠م، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٢٤.

(٢) أندريله هوريه، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج ١، ط ٨، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت، ١٩٧٧م، ص ١١٠.

(٣) سعد البليهي، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٤٢٠.

١. بناء أجهزة أمنية وعسكرية حديثة.
  ٢. زيادة برامج الخدمات وتعديها، لذا أصبح الوجود الأمني والحكومي مقتناً بوجود الخدمات وبرامج الرفاهية الاجتماعية.
  ٣. توسيع مجالات فرص العمل والكسب والحرak الاجتماعي.
  ٤. تكريس المؤسسة الملكية من خلال تثبيت ذلك في الدستير<sup>(١٠٣)</sup>.
- ثانياً: قضية المشاركة السياسية، يشير مفهوم المشاركة السياسية في أوسع معاناتها إلى حق المواطنين في أن يؤدوا دوراً معيناً في عملية صنع القرارات ذات الصلة بشؤون وطنهم، ويشير في أضيق معاناته إلى حق هؤلاء المواطنين في أن يراقبوا تطبيق القرارات عقب صدورها من جانب الحاكم، فالمشاركة السياسية وفقاً لذلك، تعني المساهمة في الأنشطة الاقتصادية، وإشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي<sup>(١٠٤)</sup>.
- ولقد تعاظمت قضية المشاركة السياسية أثناء وبعد الحرب، وأصبحت من أهم التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، وبشكل خاص الكويت، فقد حركت الأزمة ركود الحياة السياسية وأثارت عدداً من التساؤلات حول السياسات المتبعة، وتعالت الأصوات المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية، وهذا ما عبر عنه الوعود التي أطلقها أمير الكويت أثناء الاجتياح العراقي بإعادة البرلمان وتوسيع المشاركة السياسية في الكويت<sup>(١٠٥)</sup>.
- ولقد أوجدت ظروف الحرب مناخاً انفتاحاً لم يكن معهوداً من قبل، فحضور الصحافة الغربية ومراسلوها والأعداد الكبيرة من الجيوش، وزيادة الأنشطة الإعلامية كل ذلك أوجد أربع تطورات ذات دلالة مهمة وهي:
١. أجواء من الانفتاح أثرت على المجتمعات التقليدية.
  ٢. توالي ردود الفعل الإسلامية والراديكالية السياسية.
  ٣. زيادة الضغوط الليبرالية التحديدية من أجل التحديث.
  ٤. قيام بعض الدول بإدخال إصلاحات طال انتظارها.

(١٠٣) المرجع السابق، ص ٤٢٠.  
كتاب عبد الله، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط ١، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣م، بيروت، ص ٦٣.  
(١٠٤) علي عبيد، قمة أبو ظبي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي، ٢٠٠٠م، ص ٨٤.

واستقبلت كافة دول المجلس الدعوات إلى الديمقراطية والتحديث السياسي، غير أن الفترة التي أعقبت الحرب، والمشاكل التي أحدثتها الحرب وفتور الاهتمام الأمريكي بقضية الديمقراطية في الخليج قد أثرت على عملية التحديث السياسي<sup>(١٠٦)</sup>.

وبعد تحرير الكويت تم التوقيع على عريضة من قبل قادة إسلاميين ولiberاليين ومستقلين في آذار (١٩٩١م) تحت تنفيذ الوعود التي قدمها الأمير في مؤتمر جدة، ومثلت هذه العريضة جهاداً جماعياً مؤلماً من سبع جماعات سياسية، واستجابت الحكومة لهذه المطالب، وأوفت بتعهداتها وأرست أسس الإصلاحات الدستورية، حيث جرت أول انتخابات برلمانية لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في عام (١٩٩٢م)، وقام هذا المجلس بنشاطات بارزة سواء على صعيد التشريعات أو تشكيل اللجان للتحقيق في الاجتياح العراقي للكويت وهو الأمر الذي أكد استعادة المجلس لدوره الرقابي على أعمال الحكومة<sup>(١٠٧)</sup>.

وفي عام (١٩٩٦م) جرت ثاني انتخابات برلمانية في الكويت، وفي عام (١٩٩٩م) جرت ثالث انتخابات برلمانية، بعد أن تأزمت الأمور بين البرلمان والحكومة حيث انتهت الأمور بحل المجلس، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة حيث حصل كل من التيارين الليبرالي والإسلامي المستقلين على التقل الأكبر على حساب ممثلي الحكومة قد سبق هذه الانتخابات إصدار مرسوم أميري يقضي بتعديل قانون الانتخاب والترشح للبرلمان يمنح المرأة الكويتية الحقوق السياسية في الانتخاب، والترشح للبرلمان في عام (٢٠٠٣م)، غير أن هذا المرسوم لم يحظ بالقبول والموافقة من قبل مجلس الأمة المنتخب احتجاجاً على إصداره أثناء غياب البرلمان، وأن المجلس لم يكن في حالة انعقاد.

ومما تجدر الإشارة إليه أن درجة استجابة الحكومة الكويتية أكبر من باقي دول مجلس التعاون للمطالبات الدستورية نابعاً من أن تأثير الاجتياح العراقي في الكويت كان أكبر مما كان عليه في باقي دول مجلس التعاون الأخرى، إلى جانب اجتياحها إلى المساندة الشعبية، وهي في المنفى قلل من قدرتها التساؤمية مع القوى الاجتماعية المطالبة بالإصلاح الدستوري، يضاف إلى ذلك التجربة التاريخية للديمقراطية في الكويت<sup>(١٠٨)</sup>.

هذه التجربة الديمقراطية الطويلة كان لا بد أن يتخللها العديد من التطورات الإيجابية والسلبية، الأمر الذي يقتضي إيجاد حلول لهذه المشاكل لأن استمرارها يؤدي لترامكها، وبالتالي

(١) محمد السعيد ادريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٥٣٣.

(٢) فتوح أبو الذهب، التجربة الديمقراطية الكويتية، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٣) ابتسام سويل الكتبى، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م، ص ٢٢٥.

تفاقم المشاكل واستفحال آثارها في المجتمع، وهناك عدد من القضايا السياسية التي يعاني منها المجتمع الكويتي منذ فترة والتي شكلت محور اهتمام الحركة السياسية في الكويت حيث ظهرت العديد من الأصوات المطالبة بإصلاح هذه القضايا، التي انعكست في الشعارات والطروحات التي تجسدت في الانتخابات البرلمانية لعام (٢٠٠٣م)، حيث طرح المرشحون شعارات متعددة منها ضرورة الإصلاح السياسي بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، وتشكيل الحكومة برئاسة شخص يمكن محاسبته برلمانياً، وبوقف الرئاسة بالتفويض لأنها حسب وصف البعض بدعة غير دستورية، وبضرورة تقديم الحكومة ببرنامج تحاسب على أساسه، وبوقف احتكار وزارات السيادة من قبل أبناء الأسرة الحاكمة وتعيين الأكفاء.

ومن أبرز الشعارات ضرورة الاعتراف بالأحزاب السياسية، وإعطائها شرعية العمل لتكلمت أركان الديمقراطية خاصة أن هناك ستة تيارات سياسية تمارس دوراً سياسياً في الكويت منذ سنوات تحت تسميات مختلفة، ولا ينقصها غير الاعتراف الرسمي.

وقد حظيت الانتخابات الأخيرة التي شهدتها الكويت في منتصف العام الماضي ٢٠٠٣ م بأهمية كبيرة بالنظر إلى عدة اعتبارات أساسية، يتمثل أهمها فيما يلي:

١. جرت الانتخابات في ظل بيئة إقليمية جديدة، كان أهم مفرداتها الإطاحة بنظام صدام حسين، وهو الأمر الذي أدى إلى زوال التركيز على الهاجس الأمني من برامج المرشحين لصالح التركيز على قضايا أخرى هامة، جاء في مقدمتها قضية تطوير التجربة الديمقراطية، التي لم تحظ بالتركيز المطلوب خلال الدورات الانتخابية الثلاث السابقة التالية لواقعة الاجتياح العراقي للكويت في صيف عام ١٩٩٠ التي جاءت بعد تحرير الكويت.

٢. في إطار التركيز على قضية تطوير التجربة الديمقراطية، تم طرح العديد من القضايا الهامة، في مقدمتها المطالبة بضرورة فصل منصب ولاية العهد عن منصب رئيس الوزراء، ومنح المرأة كامل حقوقها السياسية. وعلى الرغم من أن قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي كانت مطروحة من قبل الدورات الانتخابية لمجلس الأمة، فإنها اكتسبت هذه المرة أهمية خاصة بالنظر إلى عاملين أساسيين: أولهما: تصاعد الضغوط الدولية (الأمريكية تحديداً) الهدافة إلى التدخل في الشؤون الداخلية بزعم عرض الديمقراطية. وثانيهما موجة الانفتاح التي طالت النظم الخليجية الأخرى في مرحلة ما

بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة التي شهدتها الكويت عام (١٩٩٩م)، ومثلت تحدياً للتجربة الديمقراطية الكويتية صاحبة السبق في هذا المجال.

٣. ارتفاع نسبة المشاركة في العملية الانتخابية، حيث وصلت نسبة الاقتراع إلى أكثر من ٨٠٪ من جملة من لهم حق التصويت ( حوالي ١٣٦ ألفاً ) ، وتصاعد معدل التنافس بين التيارات المختلفة، الأمر الذي أشار إلى حيوية الساحة السياسية<sup>(١٠٩)</sup>.

ولقد عكست نتائج هذه الانتخابات تطلع الشعب الكويتي إلى الإصلاح والتغيير، حيث أسفرت عن هزيمة رموز كويتية معروفة في الحياة السياسية لصالح عناصر جديدة، وهذا الأمر يعبر عن رغبة في بدء مرحلة جديدة من الإصلاح وتثثير النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات العديد من الدلالات ذات الصلة بقضية الإصلاح والتغيير وأهمها:

أولاً: الرغبة الشعبية الجادة في التغيير، حيث بلغت نسبة الإقبال على الانتخابات ٨٠٪، فالظروف المناخية الصعبة وقيظ شهر يوليو لم تثن الناخبين عن الإقبال على مراكز التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية بأعداد كبيرة، وهو ما عكس رغبة الناخبين في إحداث تغيير في التركيبة السابقة لعضوية المجلس، سواء في نوعية الأشخاص أو في توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية، وكانت النتيجة نجاح ٢٣ عضواً جديداً أي أن نسبة التغيير بلغت ٤٦٪، كما تميزت هذه الانتخابات بدخول العديد من الرموز الشابة.

ثانياً: نجاح العديد من المستقلين، وهذا يعطي دلالة واضحة على أن الناخبين لم يعودوا يولون أهمية للطرح الحزبي الذي ظهر أثره سلبياً بين التيارات السياسية في الآونة الأخيرة والصراعات التي برزت بينها على السطح خصوصاً بين القوى الإسلامية التي فقدت بعض المراكز التي كان بإمكانها أن تحصل عليها لو لا هذه الصراعات، بالإضافة لذلك ظهرت نتيجة جديدة وهي أن الناخبين يفضلون الخدمات على الشعارات السياسية.

ثالثاً: أظهرت الانتخابات أيضاً ثقة الناخبين الكويتيين بالمؤهلين علمياً وأكاديمياً من رجال الاقتصاد والتكنوقراط والإدارة.

رابعاً: أظهرت الانتخابات أن الناخبين أعطوا صوتهم للفئات العمرية الأصغر نسبياً<sup>(١١٠)</sup>.

(١) عبد الحميد بدر الدين، خريطة التجمعات السياسية الكويتية، ٢٠٠٣/٧/٧ م شبكة الانترنت:  
[http://www.aljazeera.net/in-depth/kuwaiti\\_elections/2003/7/7-2.htm](http://www.aljazeera.net/in-depth/kuwaiti_elections/2003/7/7-2.htm)

(٢) أشرف سعد العيسوي، تجربة الإصلاح الكويتية، شؤون خليجية، العدد ٣٥، خريف ٢٠٠٣م، ص ٥٩.

و هذه كلها مؤشرات على الرغبة الجادة لدى الكويتيين في التغيير والإصلاح عبر إحداث التغيير في البرلمان، على اعتبار أن البرلمان هو المكان المؤهل والمطلوب منه أن يحدث التغيير والتطوير في المجتمع الكويتي.

أما المطالب الشعبية والنخبة الكويتية من المثقفين والأكاديميين ومسؤولين سابقين، تناولت إصلاحات جديدة للتعاطي مع الواقع الجديد الذي تشهده المنطقة، وأصبح لدى هذه النخب قناعة بأن تراكم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد يعصف بالكويت إذا لم يتم تدارك الموقف عن طريق إجراء إصلاحات تعالج الاختلالات الحالية، وهذا ما دفع ٥٣ من المثقفين والأكاديميين والنواب السابقين إلى إصدار بيان حمل عنوان: "الكويت وتحديات جديدة" في التاسع من يونيو عام (٢٠٠٣م)، حيث عرضا تصورهم للأزمة الكويتية في جمود الدستور وعدم نضج الممارسة السياسية ، وترهل الإدارة العامة ، وإفراط التعليم من محتواه، وحدّر هؤلاء من أن استمرار هذا الخلل الهيكلي سوف يؤدي صعوبات حقيقة في مواجهة المستقبل، ودعا هؤلاء إلى تتفيق الدستور، وتكوين الأحزاب السياسية بقانون ينظمها، بالإضافة إلى إشراك المرأة في الحياة السياسية، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والارتقاء بالتعليم، وهذه المطالب تشكل المحاور الأساسية للإصلاح السياسي المنوشد في الكويت<sup>(١١)</sup>.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٧.

## المبحث الثاني

# ضغوط البيئة الخارجية

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى إحداث العديد من التغيرات على السياسة الخارجية الأمريكية والغربية عموماً، هذا إضافة للتغيرات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيافي السابق، والتحولات الديمقراطية في العديد من البلدان في أوروبا الشرقية وأفريقيا، هذا إضافة لما سمي بعصر العولمة والتي تعني في أبسط معانيها سقوط الحواجز الفاصلة بين الدول والمجتمعات والاتجاه نحو مزيد من الاندماج بما جعل العالم يتحول إلى قرية صغيرة، وصارت كثير من القرارات الاقتصادية تتخذ خارج حدود الدول عن طريق المؤسسات والشركات الدولية متعددة الجنسيات، كما تميز هذا العصر بالتدفق الحر وال سريع للأموال والبضائع والخدمات فضلاً عن الأفكار والمعتقدات، وكان للديمقراطية وحقوق الإنسان نصيب الأسد في الانتشار العالمي كقضايا ذات أولوية في جداول أعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مع صعود الدعوة العالمية لإعادة الاعتبار للفئات التي تعرضت للاهتمال والظلم والاضطهاد لفترات طويلة سابقة كالمرأة والطفل والمعاق<sup>(١١٢)</sup>.

وكان من أبرز التطورات العالمية الجديدة تزايد عدد المنظمات غير الحكومية واتساع نطاق نشاطها بما يتجاوز ويتخطى حدود الدول القومية، وفي ظل التقدم الهائل في مجال الإرسال الفضائي والأقمار الصناعية والأطباق الهوائية استطاعت منظمات حقوق الإنسان توعية الرأي العام العالمي بما يجري من انتهاكات في أي دولة كما شاهد سكان العالم جميعاً أحداث سقوط النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية على أيدي حركات الاحتجاج الشعبي على شاشات التلفزيون وهو ما كان عاملاً هاماً في تشجيع الشعوب الخاضعة لحكومات مستبدة على تقليد الشعوب الأوروبية والمطالبة بالتغيير<sup>(١١٣)</sup>.

وهذه العوامل مجتمعة شكلت عوامل ضغط على كافة الدول غير الديمقراطية، ومن أبرز العوامل الخارجية التي تؤثر على سياسات الدول وممارساتها السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويمكن تتبع سياسة الولايات المتحدة من فترة الثمانينات حتى الآن حيث شهدت السياسة الخارجية ربطاً متزايداً بين موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى بات هذان الوضعين من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع أية دولة، ويرتبط موضوع

(١) الفضل شلق، عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب، ط١، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٩.

حقوق الإنسان والديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية معتمدة بثلاث جوانب من نشاطها الخارجي.

أ) قانون المعونة الخارجية.

ب) قانون تبادل المساعدات.

ج) قانون الإصلاح التجاري، وكانت الجلسات لخمس عشرة التي عقدتها لجنة التنظيمات والحركات الدولية في الكونغرس الأمريكي وبإدارة النائب دونالد فاستر، آنذاك دعت في تقريرها إلى اتخاذ التدابير التي من شأنها دفع حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية.

يذكر أن الولايات المتحدة بدأت نشاطها بهذا الاتجاه عام (١٩٧٤م) وفي عام (١٩٧٧م) تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية

(١) بحيث يتم ربط التفاعل الإيجابي بين هذه المؤسسات المالية الدولية والدول الأجنبية بمقدار ما تتبنى تلك الدول السلوك الديمقراطي، وفق التصور الأمريكي وكان أول تقرير سنوي عن وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان في ذاك العام.

(٢) خلال الفترة تزايده المناقشات في الكونغرس الأمريكي حول تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

المرحلة الثالثة (١٩٨٣م) أبرز ما فيها إنشاء الصندوق القومي الديمقراطي الذي يسعى لدعم التوجهات الديمقراطية في الدول الشيوعية وغير الشيوعية.

المرحلة الرابعة: مرحلة استغلال نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. وتغطي هذه الفترة رئاسة كلينتون، وكان أبرز ما فيها يتمثل في ما عرف (ABC-List) وهي مصفوفة قام بوضعها ثلاثة أشخاص هم: وزير الدفاع السابق (وليم بيري)، ومساعده اشتون كارتر وغراهام يسون، وتضم هذه المصفوفة خانات ثلات:

أ) تضم روسيا والصين واليابان.

ب) تضم كوريا الشمالية والعراق وإيران.

ج) وتضم رواندا وهaiti والبوسنة... الخ<sup>(١٤)</sup>.

(١) الفضل شلق، عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب، مرجع سابق، ص ٦٧.

وفي ٢٧ أيلول (١٩٩٣م) تحدث كلينتون عن مبدأ أسماء التوسع الديمقراطي، وترتبط على هذا المبدأ ظهور ثلات وثائق تحت اسم إستراتيجية الأمن القومي للتدخل والتوسيع (تموز ١٩٩٤م - وشباط ١٩٩٥م - ١٩٩٦م)، وترتکز هذه الإستراتيجية على التدخل بقوة في الخارج لأجل فتح أسواق خارجية، وذلك يعني أن الإستراتيجية هي التوسع الديمقراطي كآلية لكسب المزيد من الأسواق وأعطت هذه الإستراتيجية نتائج مهمة.

ولخصت الدراسة الأدوات المستخدمة من قبل السياسة الخارجية الأمريكية لضمان تنفيذ

النهج الديمقراطي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الوسائل السياسية والإعلامية وتشمل تصريحات المسؤولين الأمريكيين لدعم التحول الديمقراطي والكشف التي تقدمها وزارة الخارجية عن حالة الديمقراطية في الدول الأخرى، وتجدد البعثات الأمريكية بعناصر جديدة لها دراية في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي، واستخدام المؤتمرات الدولية لممارسة الضغط على الدول غير الديمقراطية أو من خلال المنظمات الدولية كال الأمم المتحدة بشكل أساسى، وتعتبر وكالة المعلومات الأمريكية التي أدمجت مؤخراً بوزارة الخارجية من أبرز هذه الهيئات.

ثانياً: الوسائل الاقتصادية: الرابط بين التحول الديمقراطي، والمعونات، أو الحظر على التجارة والاستثمارات، أو التجميد الإداري للمعونة أو التصويت في البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتحول الديمقراطي، وهناك الشكل المباشر للعلاقة الاقتصادية المترافقه مع طابع المنح بدل المنع، ويتمثل في تقديم المساعدات لهيئات المجتمع المدني<sup>(١٥)</sup>.

وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول على الولايات المتحدة حدثت تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان، ذلك أن متغيراً جديداً دخل في الحسابات الأمريكية وهو الإرهاب، ومحاربته من منابعه، وكانت دول الخليج العربي بشكل عام من أكثر الدول تأثراً بالسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة على اعتبار أن هذه الدول مصدرة وممولة للإرهاب وفقاً للتصور الأمريكي، وبناء على ذلك عملت الولايات المتحدة على صياغة مشاريع جديدة لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه الدول، إضافة إلى أخرى، وفي عام (٢٠٠٢م) وعلى سبيل المثال طرح وزير الخارجية الأمريكي مبادرة الشراكة الأمريكية - الشرق الأوسطية بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط التي أعلنها وزير

<sup>(١٥)</sup>المهد كمال، برنامج بوش لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٩٣ ، سبتمبر، ٢٠٠٢م، ص ١٠٠-٩٩

الخارجية الأمريكي باول في ديسمبر (٢٠٠٢م)، وتقدر ميزانيتها ٢٩ مليون دولار، إلا أن هذه المبادرة لم تحظ بالاهتمام الكافي، وعليه بُرِز مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أخذت الولايات المتحدة تروج له في المنطقة، وفيما يلي لمحّة عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وما يحتويه هذا المشروع من أفكار تهدف إلى التغيير الديمقراطي.

جاء الإعلان عن المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير في فبراير/شباط (٢٠٠٤م) كمشروع خاص بمنطقة الشرق الأوسط، يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية وتعلّيمية واقتصادية واجتماعية في دول المنطقة. وتركز مبادرة واشنطن بخصوص الشرق الأوسط الكبير على عدة محاور أبرزها<sup>(١)</sup>:

- تشثيط آليات مواجهة البطالة بوصفها أزمة آخذة في التفاقم بدول المنطقة، وتهدد استقرارها ومصالح الدول الصناعية الكبرى معها. وتدعو المبادرة في هذا الصدد إلى تدعيم عملية الإصلاح عن طريق قيام علاقة مشاركة طويلة الأجل مع دول المنطقة.

- إعطاء جهود التحول الاقتصادي والاجتماعي، وخطط الحد من العجز المالي في ميزانيات دول الشرق الأوسط الأولوية دون إغفال عملية الإصلاح الديمقراطي، ونظم الحكم القائمة، وتشجع المبادرة العمل على بناء مجتمعات واعية، ومؤسسات غير حكومية، وتكتيف التعاون مع منظمات شعبية تكرس جهودها للإصلاح الاقتصادي، ودعم الحرّيات العامة.

وتعد الوثيقة الأمريكية بتزويد هذه المنظمات، والمؤسسات الشعبية بالمساعدات الفنية اللازمة للاضطلاع بمهامها، خاصة في مجال الاستجابة لشكاوى مجتمعات المنطقة.

- توفير الدعم والتمويل اللازمين لعمل المنظمات غير الحكومية.

- تشكيل تجمعات من القانونيين وخبراء التشريع والإعلاميين من دعاة الإصلاح على أن تتولى هذه التجمعات نشر بيانات سنوية عن تطور مسيرة الإصلاح، ومدى الحرية التي تتمتع بها صحفة الدول المعنية.

- توفير الدعم المادي والفكري لعملية تسجيل الناخبين، وتأسيس مراكز مدنية للدفاع عن الحقوق العامة، والعمل على إلهاق هذه لمرکز بكليات الحقوق في جامعات دول المنطقة. وتدعو المبادرة الأمريكية إلى إصلاح التشريعات القانونية المعمول بها، ووضع قوانين جديدة، بما يتفق مع الإصلاحات المرجو إعمالها.

- تشجيع جهود قيام مؤسسات صحفية مستقلة، وتدريب الصحفيين فيها على التكنولوجيا الحديثة.

(١) خليل العناني، مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤م، ص ٩٨.

- محاربة الفساد، والتركيز على ضمان الشفافية في السياسات العامة.
- حث حكومات المنطقة على السماح بعمل المؤسسات المستقلة، وتجنب فرض قيود عليها، أو التدخل في شؤونها.
- تحرير السياسات الاقتصادية، بما يحد من سيطرة الحكومات على النشاط الاقتصادي، وإلغاء القيود على المعاملات المصرفية، وتحرير الخدمات المالية التي تقوم بها، وإزالة أي قيود على الأنشطة التجارية.

شكلت هذه البنود المحاور الأساسية للمشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ، وقد تلاقت الإستراتيجيتين الأمريكية والأوروبية بشأن نشر الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط مع وجود بعض الاختلافات في بعض النواحي التي تم الاتفاق عليها في قمة الثماني، وعلى أن يكون لحلف شمال الأطلسي دوراً مهماً في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة.

وفيما يلي، الرؤية الأمريكية للإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، فإن وزارة الخارجية الأمريكية تعد ملفاً لتضعيه أمام المسؤولين في الدول العربية لا سيما مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل أهم ملامح هذا الملف والذي تعمل على إنجازه إيلزابيث تشيني ابنة نائب رئيس الجمهورية والتي تتولى منصب مساعدة وزير الخارجية فيما يلي<sup>(١٧)</sup>:

أولاً: خريطة إصلاح سياسي، تتمثل أهم عناصره في احترام حقوق الإنسان وتطبيق قيم الديمقراطية وتفعيل المجتمع المدني واحترام سيادة القانون والمحاسبة والشفافية.

ثانياً: خريطة إصلاح اقتصادي، تتضمن تكثيف دولة الرفاه بما يعني ذلك من ترشيد الإنفاق، والشخصية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والافتتاح على الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: خريطة إصلاح التعليم، وذلك انطلاقاً من قناعة أمريكية بأن التعليم في الدول العربية بوجه عام والدول الخليجية على وجه الخصوص "تعليم عالي" طارد لغير أهله، ومن ثم تسعى الخطة الأمريكية في هذا الإطار إلى إزالة "الجدار" الذي يباعد بين الشعوب ويعزز قيم التنوع بما يؤدي إلى "قبول الآخر".

(١) عبدالله بشارة، الملف الخليجي الساخن في واشنطن، السياسة، ٤/٦/٢٠٠٣م.

رابعاً: خريطة إصلاح ثقافي وإعلامي، تتضمن دعوة إلى التعايش بين الحضارات، وإبراز هذه القيم والسلوك التي تجمع بينها والاستفادة من عطائهما، والدعوة إلى التفاعل بين الشعوب والمزيد من التعرف على هوياتها وتكثيف الترابط والتعاون.

هذه الرؤية الأمريكية ترتبط بوجوب إحداث تغييرات عززها التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية، الذي يبحث في أوضاع ١٢٩ دولة في العالم تعتبر الولايات المتحدة أن حالة حقوق الإنسان فيها خطيرة، ومن بين هذه الدول يبحث التقرير في وضع (١٥) دولة في المنطقة هي "الجزائر والبحرين وسلطنة عُمان وقطر وال السعودية وإيران والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وسوريا وتونس واليمن".<sup>(١٨)</sup>

ويعتبر التقرير أن "الوضع العام في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية يبقى ملبداً" في المنطقة على حد تعبير التقرير، على الرغم من بعض "الاتجاهات الإيجابية" في مجال الانفتاح السياسي في قطر والمغرب وسلطنة عُمان".<sup>(١٩)</sup>

أما الاهتمام الأمريكي بالديمقراطية والإصلاح في الكويت فقد كان الاهتمام الأمريكي مبكراً منذ تحرير الكويت، حيث نشرت مجلتا "يو.أس.نيوز" و "نيوزويك" الأمريكية، موضوعين حول ممارسات العائلة الحاكمة في الكويت، وحول مأذق المعارضة الكويتية التي وعدتها السلطة بالديمقراطية في غياب أية مؤشرات لتحقيقها، واعتبرت المجلتان أن مأذق المعارضة الكويتية هو أساساً مأذق يطال الولايات المتحدة الأمريكية التي حشدت الحشود لتحرير الكويت تحت لواء الديمقراطية.

إن الكويتيين يختنقون، والسبب لا يعود فقط إلى سحب الدخان المتتصاعدة من ٤٥٠ بئراً نفطية مشتعلة، فبعد عدة أشهر على التحرير بدأت ولادة الوعود الكويتية الرسمية تتعرّض، ابتداء بإعادة بناء البنية التحتية الكويتية، ووصولاً إلى تقديم التغيير السياسي، فمنذ عودته إلى وطنه بدأ الأمير جابر الأحمد الصباح يفكر بتدمير بما أطلق عليه "الكونغرس الجديدة" وحتى الآن فإن كل ما منحه الأمير هو تعهد غامض بإجراء الانتخابات البرلمانية، في حين تضغط المعارضة الكويتية لإعادة البرلمان الذي حلّه الأمير في العام (١٩٨٦م) إلا أن كل ما حصلت عليه المعارضة هو تبديل تجميلي في مجلس الشورى، فال Amir أبعد ثلاثة وزراء غير معروفين، وأبقى سيطرة أسرته الحاكمة منذ العام ١٧٥٦م على أهم المراكز.

(١) مرجع سابق، ص ١٠١ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٣ .

وكان وزير الخارجية الأميركي جيمس بىكر قد عبر عن انزعاج الولايات المتحدة من الموقف الرسمي الكويتي المعارض لإجراء التغييرات في النظام.

وجاء التحرك الأميركي في أعقاب البيانات الصادرة عن المنظمات الإنسانية العالمية، التي حثت الرئيس الأميركي لكي يتدخل شخصياً لإنهاء موجة الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل التي تسود الأراضي الكويتية منذ انسحاب القوات العراقية منها<sup>(٢٠)</sup>.

أما آخر مؤشرات الاهتمام الأميركي بالتحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي فقد تمثل في إرسال الولايات المتحدة وفداً لمتابعة الانتخابات البرلمانية الكويتية التي عقدت في ٥ يوليو (٢٠٠٣) ويضم الوفد الأميركي باحثين وعاملين في الكونгрس ومؤسسبي Freedom House و Heritage Foundation صحافيين في "واشنطن تايمز" ومجلة "هيل" الخاصة بأعضاء الكونгрس<sup>(٢١)</sup>.

يشير العرض السابق إلى أن الكويت تعرضت ولا تزال تتعرض للضغط الخارجي ولا تزال تتعرض لهذه الضغوط خاصة من قبل الولايات المتحدة التي كانت الداعم الأساسي للكويت في تحريرها من الاحتلال العراقي، وعليه فإن الرؤية الأمريكية الرسمية والعديد من الجهات الأهلية الأمريكية المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ترى أنه يتوجب على الكويت أن تخطوا خطوات أوسع في الإصلاح السياسي الديمقراطي، ومن ناحية أخرى فإن الإدارة الأمريكية رسمت استراتيجية للشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص على اعتبار أن هذه الدول حاضنة وممولة رئيسية للإرهاب العالمي الذي تشن الولايات المتحدة حرباً عالمية عليه، وتعتبر أن محاربة الإرهاب يجب أن تبدأ من القضاء عليه من مواطنه، ولقد كان الموقف الرسمي للكويت إزاء المبادرات الأمريكية خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير هو الرفض حيث أعلن رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد "رفض" الكويت لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" وقال الشيخ صباح في تصريحات لصحيفة الوطن الكويتية أنه "لم يتسلم مبادرة الشرق الأوسط ولا يريد لها"<sup>(٢٢)</sup>.

وهذا الموقف الرسمي الكويتي من المبادرة يشير إلى الرغبة الكويتية في عدم التعامل مع المبادرات الأمريكية الخاصة بنشر الديمقراطية والإصلاح السياسي وهذا الأمر يثير

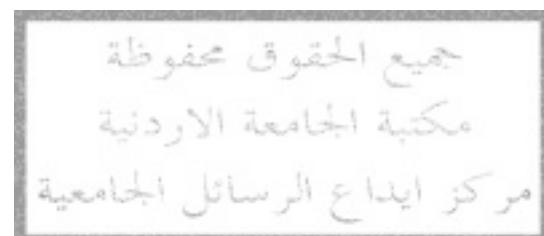
(١) الوطن، الكويت، العدد ٨٤٢٢، ٢٥ يونيو ٢٠٠٣ م.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الكويت ترفض مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط، موقع المجلة على شبكة الانترنت:

<http://www.middle.east-online.com>

تساؤلات حول مدى جدية الحكومة الكويتية في المضي قدماً في الإصلاح السياسي كما هو الحال مع العديد من دول الشرق الأوسط التي رفضت المبادرة حتى قبل أن تصدر بشكل رسمي عن الإدارة الأمريكية، وعلى الرغم من هذا الرفض الكويتي لهذه المبادرة إلا أن الضغط الدولي والأمريكي يبقى يلعب دوراً هاماً في التحول الديمقراطي في الكويت نظراً للعلاقات الخاصة التي ترتبط بها الكويت مع الولايات المتحدة حيث سيتضاع هذا الدور من خلال المسيرة المستقبلية للإصلاح السياسي في الكويت ودول مجلس التعاون عموماً.



## الفصل الرابع

### القضايا الأساسية ومحاور الإصلاح السياسي في الكويت

تمهيد:

إن عملية الإصلاح السياسي عملية متكاملة ومتراقبة مع العديد من القضايا الأخرى التي تؤثر وتتأثر بها من خلال التفاعل فيما بين هذه الظواهر في الحياة السياسية اليومية للنظام السياسي، فالإصلاح السياسي مرتبط بالإصلاح الاقتصادي ذلك أن الإصلاح السياسي المنشود المتصل بالاقتصاد المفتوح اقتصاد السوق الحر بكل آلياته، كذلك يرتبط بالإصلاح التعليمي والاجتماعي ومكافحة الفساد، والسبب في أن الإصلاح السياسي يرتبط بالعديد من الظواهر الأخرى ذلك أن الإصلاح ذاته بحاجة لمتطلبات من أجل تحقيقه ومنها ما هو يرتبط بالمجتمع كله، إضافة لأن أي تغيير في طبيعة عمل النظام السياسي بالضرورة لابد أن تحدث تغييراً في المجتمع إذ أنه لابد أن يتم التأقلم مع هذا الوضع الجديد والتعامل معه كواحد سياسي جديد له متطلبات جديدة.

أما في هذا الفصل من الدراسة فإن هناك مجموعة من القضايا الأساسية هي التي تشكل أهم المحاور في قضية الإصلاح السياسي في الكويت، وذلك لما لها من أهمية في الحياة السياسي في الكويت ومن هذه المحاور التي ظلت تشكل منذ فترة طويلة عقبة في وجهة تطور الديمقراطية في الكويت، وتعمل على تحجيمها، كما بقيت هذه المحاور فترة طويلة محل انتقاد للمنظمات الدولية المعنية، ومن أهم هذه المحاور الأحزاب السياسية حيث تعتبر الأحزاب من أهم آليات عمل النظم الديمقراطية، بحيث أنها توفر الوسيلة السلمية للتداول اسلامي للسلطة، وتنظم الحياة السياسية في العلاقة بينهما تميز دوماً بالتوتر وعدم الاستقرار، مما يقلل من الإنجازات، ويصعب عمل الطرفين على حساب الدولة والمواطنين، وفي المحور الثالث تتناول الدراسة موضوع المشاركة السياسية، والدور السياسي للمرأة، حيث أن المرأة في الكويت تعاني من الانتهاكات من حقوقها السياسية سواء من حيث تولي المناصب العامة أو الانتخاب أو الترشيح وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى هكذا نتيجة سوف تتطرق الدراسة إليها في هذا الفصل، وأخيراً المحور الأخير الذي سوف تتناوله الدراسة هو واقع المؤسسات الصحفية والإعلامية ذلك أن حرية الصحافة مؤشر سياسي على مدى الحرية التي يتمتع بها النظام.

## المبحث الأول

### دور الأحزاب في الخارطة السياسية

إن الدول التي تتخذ من الديمقراطية أسلوباً للحكم لابد من أن تلتزم بكافة متطلبات هذا الأسلوب ولا اعتبر ذلك تشويهاً للنموذج الديمقراطي الذي إن طبق وفقاً للمعايير الديمقراطية بحياة ونراها فإنه سوف يؤدي إلى إحداث تغيير في الدولة والمجتمع، ومن أهم الأمور التي تلتزم مع الديمقراطية ويعتبر من آليات عملها هي الأحزاب السياسية ذلك أنها تعتبر محرك العمل السياسي في الدولة وفقاً لبرامجها صحة كما أنها توفر آلية سلمية ل التداول السلطة في الدولة أي أن الأحزاب توفر الوسيلة المناسبة للمشاركة السياسية<sup>(١٢٣)</sup>.

إن تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية ما زال محظوراً في الكويت، ولا توجد أحزاب سياسية رسمية في الكويت، على الرغم من كون الدستور الكويتي لا يمنع تشكيل أحزاب سياسية، ولكن توجد جماعات شبه سياسية من العشائر والتجار الناشطين المعتدلين من السنة والشيعة، وللبيرين العلماين والقوميين تتبعها شكلًا منظماً.

وينظم القانون رقم (٢٤) لسنة (١٩٩٦م) الإطار السياسي والقانوني الذي تعمل في إطار المنظمات المدنية في الكويت، وفقاً لهذا القانون تراقب وزارة الشؤون الاجتماعية عمل الجمعيات الأهلية التي تتلقى مساعدات حكومية، ومنعت التعديلات التي أدخلت سنة (١٩٦٥م) على هذا القانون الجمعيات الأهلية من ممارسة النشاط السياسي، ولا تخضع غرفة التجارة والصناعة الكويتية لأحكام ا لقانون رقم (٢٤)، وتقدم الحكومة دعماً مالياً جزئياً لبعض منظمات المجتمع المدني ذات التوجه السياسي، وتحتفظ بحق حل هذه المنظمات في أي وقت تشاء، ولكن لا يمكن حل النقابات العمالية من غير حكم من المحكمة، الاتحاد العام لعمال الكويت، واتحاد عمال شركة النفط الكويتية، واتحاد عمال البترول والبتروكيمياويات هي أهم الاتحادات في البلاد<sup>(١٢٤)</sup>.

مما أدى إلى أن الساحة السياسية الكويتية تموج بتكتلات وقوى سياسية فرضت نفسها وتمارس نشاطها بحرية، ولا شك في ان وجود برلمان ومجالس بلدية منتخبة انتخاباً حراً وتمثلاً

<sup>(١٢٣)</sup> علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، مرجع سابق، ص ٣٠.

<sup>(١٢٤)</sup> الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، نقلأً عن الرابط الإلكتروني التالي : <http://www.pogar.org/arabic>

صلاحيات واسعة تصل إلى عزل الوزراء وإسقاط الحكومات ورد القرارات الأميرية يعطي التجربة حيوية متتجدة ويزيد من حيويتها.

وقد جاء تشكيل هذه القوى السياسية بعد تحرير الكويت عام (١٩٩١م) من الاجتياح العراقي بمبادرات من أصحابها، وبتغاض من السلطات دون التعرض لها، فقد أعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وأحد أعمدة الحكم الرئيسية أكثر من مرة أن الدستور الكويتي لا يسمح بقيام الأحزاب والتجمعات "، إلا أن قادة العديد من القوى السياسية له رؤية مختلفة عن ذلك مثل النائب عدنان عبد الصمد (شيعة) الذي يرى أن الدستور وإن كان لم يقر بهذه التجمعات فإنه لم يحررها، وأشار إلى أن المذكرة التفسيرية للدستور أشارت ضمناً لمثل هذه التكتلات، وقد اتفق معه النائب ناصر الصانع (الحركة الدستورية / إخوان) وأشار إلى أن هناك نصاً غير مباشر في الدستور يتيح قيام مثل هذه التكتلات، كما يؤكد النائب عبد الله النباري (المتنبر الديموقراطي) على الأمر نفسه.

ورغم عدم الشرعية القانونية لهذه التكتلات فإنه لم يسجل في تاريخ الحكومة أن اتخذت أي إجراء سلبي حيالها، فلم يتم استدعاء مؤسسيها أو التحقيق معها، كما لم تمس اجتماعاتهم في قريب أو بعيد، وحيث أن السلطات تغض الطرف عن تشكيل التجمعات فقد شهدت الساحة السياسية بين حينآخر ظهور تكتلات جديدة يعلن عنها، وتتعامل معها وسائل الإعلام وتتصدر بيئاتها المعبرة عن مواقفها حيال الأحداث التي تشهدها البلاد، وتتقسم التيارات أو التجمعات السياسية إلى ما يلي:

#### أولاً: الإسلاميون:

وهم تيار واسع ويضم العديد من القوى المتباعدة في الفكر والطرح وهي كما يلي<sup>(١٢٥)</sup>:

#### ١ - الإسلاميون السنة:

التيار السلفي: كان التيار السلفي قبل أربع سنوات تياراً واحداً يتبع "جمعية إحياء التراث" وهي إحدى جمعيات النفع العام الإسلامية، لكن خلافات فكرية وسياسية قسمته إلى مجموعتين: هما:

<sup>(١٢٥)</sup> فلاح عبد الله المديري، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، ط٣، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٩م، ص٤٧.

أ- التجمع السلفي: ويضم التيار الأكبر من السلفيين، ويتبع جمعية إحياء التراث التي ترفض ربط نفسها به إعلامياً، حيث يمنع القانون الكويتي جمعيات النفع العام من التدخل في السياسة أو المشاركة في الانتخابات، والتجمع السلفي رسمياً نائباً في برلمان (٤٠٠٤م) هما أحمد باقر وعبد الله عكاش، ويدعو التجمع السلفي (٢٢) مرشحاً للانتخابات.

ب- السلفية العامة: وهي حركة انفتت عن التيار السلفي الرئيسي قبل عدة أعوام إثر خلافات فكرية، وقد قام بتأسيسها عدد من الشخصيات الأكاديمية الإسلامية أبرزهم الدكتور عبد الرزاق الشايجي وكيل كلية الشريعة، وأمينها العام الحالي الدكتور حاكم المطيري، وأمينها العام السابق الدكتور حامد العلي والنائب الحالي وليد الطبطبائي.

## ٢- الحركة الدستورية:

ونضم التيار المحسوب على الإخوان المسلمين، وهي منبقة من جمعية الإصلاح الاجتماعي أوسع في الكويت ويرأسها الشيخ عبد الله علي المطوع.  
مركز ايداع المسائل الجامعية (١٢٦):

### ٣- الائتلاف الإسلامي الوطني:

وهو يمثل التيار الشيعي الحركي، وقد خاض رموزه انتخابات العام (١٩٩٦م) منفردين دون تحالف مع أي من التيارات الموجودة، ويكون من مجتمع إسلامية ووطنية شيعية بعضها محسوب على الفكر المرجعي الشيعي باتجاهاته وتطبيقاته الحزبية المختلفة، وواجهه معادات صعبة في إطار الطائفية ما بين من هم في أقصى درجات التشدد والليبراليين والحكوميين وهو ما أعطى المنافسة في حينه شكلاً جديداً.

## ٤- قوى إسلامية ظهرت فجأة ثم توارت بسرعة:

وبين الحين والآخر تشهد الساحة الكويتية بروز تكتلات وتجددات جديدة بقيادة بعض الأفراد، وهي تمثل مجموعات صغيرة لها اتجهاداتها الخاصة وتحدث عند ظهورها فرقعة إعلامية لكنها سرعان ما تتوارى وتظهر فقط في المناسبات، ومن هذا النوع تجمع أنصار الشورى وتجمع العدالة.

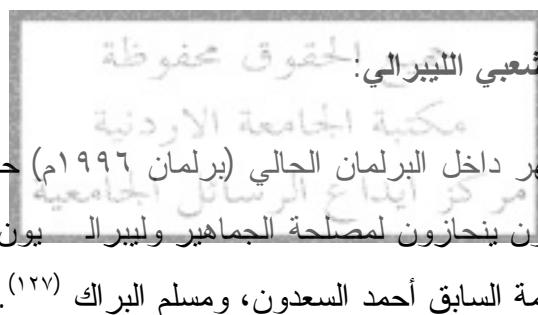
(١٢٦) المرجع السابق، ص ٨٤.

### ثانياً: الليبراليون:

تيار يضم خليطاً من القوميين واليساريين وهو ذو حضور جماهيري لكن ليس بالقليل الإعلامي الذي يعبر عنه، فالآلية هذا التيار الإعلامية تعد قوية لامتلاكه واستحواده على العديد من الواقع الإعلامية المهمة الخاصة والحكومية، ويضم هذا التيار:

#### ١ - المنبر الديمقراطي:

ويعد أكبر تجمع لهذا التيار، ويعتبره بعض المراقبين السياسيين الوجه الآخر لليسار ويسميه البعض بمجموعة "الطليعة" نسبة إلى جريدة الطليعة الأسبوعية الناطقة باسمهم، لكن الأديبيات اليسارية في خطاب المنبر لم يعد لها وجود خاصة بعد سقوط الشيوعية، وأصبح الخطاب يصب في خانة حقوق الإنسان وحرية الإبداع والفكر وحقوق المرأة، وللمنبر الديمقراطي ممثلان في البرلمان هما عبد الله النباري وأمينه العام الرامل سامي المنسي.



#### ٢ - التجمع الشعبي الليبرالي:

وهو تجمع ظهر داخل البرلمان الحالي (برلمان ١٩٩٦م) حيث أعلن عنه ستة نواب وصفوا أنفسهم بأنهم شعبيون ينحازون لمصلحة الجماهير وليرياليون في الوقت نفسه، ومن أبرز قادته رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون، ومسلم البراك <sup>(١٢٧)</sup>.

#### ٣ - التجمع الوطني الديمقراطي:

على طريقة نشأة تجمع أنصار الشورى والعدالة ظهر التجمع الوطني الديمقراطي "فجأة وأعلن مؤسسوه في مايو ١٩٩٧م موعداً لإعلان البيان التأسيسي لـ تجمع، وضم لائحة المؤسسين ٧٥ من الشخصيات الأكademية والسياسية والإعلامية، ورجال الأعمال، وقد وصفهم بعض المراقبين بأنه تجمع جديد لليرياليون، وهو ما نفاه في حينه، وأكدوا أنهم شخصيات مستقلة وأن تجمعهم وطني علني مستقل.

<sup>(١٢٧)</sup> فلاح عبد الله المديري، التجمعات السياسية في الكويت، ط١، الكويت، ١٩٩٤م، ص ١٤-١٨.

### ثالثاً: القوميين:

المرة الأولى التي يعلن فيها في الكويت عن تكتل القوميين كانت بمناسبة انتخابات عامة (١٩٩٢م) لكنه مني بخسارة فادحة في الانتخابات طالت رموزه مثل جاسم القطامي، وبعد ذلك لم يسمع أحد بهذا التكتل، فقد أصيب بما يشبه النوبان بعد اختفاء رموزه من الساحة.

### رابعاً: التجمع الدستوري:

وهو يمثل التيار السياسي التاريخي لغرفة تجارة وصناعة الكويت، وقد شارك في انتخابات العام (١٩٩٢م) بوضوح ومثله في المجلس محمد جاسم الصقر، لكن التجمع عزف عن خوض انتخابات العام (١٩٩٦م) بطريق مباشر، فقد فضل أن يعمل فيها من وراء الستار بدعم من المرشحين، وقد ألح بالفعل في إذ جاح الثنين ممن دعمهم وهم عبد الله النباري في "الم baiser الديمقراطي"، وعبد الوهاب الهارون "مستقل".<sup>(١٢٨)</sup>

### خامساً: التجمعات الانتخابية:

تمثل الانتخابات النباتية فرصة مواتية للإعلان عن تشكيلات وتكتلات وتجمعات سياسية، وهو ما يعتبره بعض المراقبين مختبراً حقيقياً لإ فراز تشكيلة حزبية واقعية تجسد معالم الخريطة السياسية للشعب الكويتي.

بالإضافة للتكتلات القائمة على الساحة تفرز المعركة الانتخابية البرلمانية بالذات تكتلات عديدة قبل الانتخابات ويستمر بعضها تحت قبة البرلمان بعد إعلان النتائج، ففي انتخابات العام (١٩٨٥م) بُرِزَ ما يسمى بـ "تكتل نواب عام (١٩٨٥م)" برئاسة أحمد السعدون، لكن هذا التكتل انتهى وجوده على الساحة بمجرد وصول أعضائه إلى مقاعد البرلمان.<sup>(١٢٩)</sup>

وفي الكويت اتجاهين متعارضين بشأن وجود الأحزاب على الرغم من أن التجمعات السياسية في الكويت تمتلك كافة مقومات الحزب السياسي في أية دولة ديمقراطية، حيث يرى الاتجاه الأول أن التجربة الديمقراطية الكويتية ما زالت غير مكتملة المقومات نظراً لعدم وجود الأحزاب التي تمثل بصورة منتظمة وجهات النظر المختلفة، وعدم وجود الأحزاب يعني عدم وجود أسلوب يحدد آلية طريقة الوصول إلى الحكم، بينما يرى الاتجاه الآخر أن دولة مثل

<sup>(١٢٨)</sup> فتوح أبو الذهب، التجربة الديمقراطية الكويتية، مرجع سابق، ص ٨٠.

<sup>(١٢٩)</sup> فلاح عبد الله المديري، التجمعات السياسية في الكويت، مرجع سابق، ص ٢٢-٢٦.

الكويت لا تتناسب الأحزاب مع حجمها الجغرافي، وعدد سكانها، لأن الأحزاب من الممكن أن يكون لها تأثيرات عكسية وانقسامية.

وبغض النظر عن الرأيين السابقين إلا أن وجود الأحزاب والسماح بتأسيسها يمثل ضرورة وخطوة إيجابية في طريق الإصلاح السياسي إذا تم الأخذ بعين الاعتبار ما يلي<sup>(١٣٠)</sup>:

١ - أن يكون حجم هذه الأحزاب متناسباً مع حجم الدولة ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

٢ - أن تكون لها برامج تنمية واضحة تهدف إلى خدمة المصلحة الوطنية بعيداً عن المصالح الشخصية الضيقة، حتى يتمكن المواطن المنتمي إلى حزب معين أن يحاسب الحزب بناء على برنامجه.

٣ - إن غياب الأحزاب يعني أن هناك إمكانية لتحول التمثيل والتنافس من حزبي إلى تنافس طائفي وفئوي وجهوي، وهذا الأمر يشكل مشكلة للكويت التي تتسم بقوة القوى التقليدية مثل القبائل وتيارات الإسلام السياسي.

بناء على ما سبق . فإنه يجب أن يتم السماح للتجمعات السياسية الحالية بأن تتحول إلى أحزاب سياسية من أجل تقديم مسيرة الإصلاح الديمقراطي في الكويت، لكن يلاحظ أن هناك اتجاهًا حكومياً رفض لفكرة إشهار الأحزاب السياسية، كما أن هناك برلمانيين يرفضون إشهار الأحزاب كذلك إلا أن الحركة الإصلاحية في الكويت تسير بخطى ثابتة نحو المزيد من الانفتاح الديمقراطي مما يعطي دلالة على أن اتجاه الإصلاح ومن خلال الدعم الخارجي (الضغط الدولي) سوف يتمكن من إحداث تغيير على الموقف الحكومي الرافض لفكرة وجود الأحزاب السياسية.

<sup>(١٣٠)</sup> أشرف العيسوي، تجربة الإصلاح الكويتية، مرجع سابق، ص ٦٢.

## المبحث الثاني

### المشاركة السياسية والدور السياسي للمرأة

التنمية عملية مجتمعية تقع مسؤوليتها على جميع أفراد المجتمع ومؤسساته فلا يجوز قصرها على المؤسسات الرسمية الحكومية دون الأهلية، كما لا يجوز حصرها بالمسؤولين الرسميين دون بقية أفراد المجتمع، والتنمية لا يمكن أن يقدر لها النجاح وتنتشر إلا إذا تفاعل معها المجتمع بجميع فئاته ومؤسساته وبالتالي التنمية ليست عملية منحصرة وفي الذكر دون الإناث وكل له دوره وكل له الحق في الاستفادة من نتاج التنمية والتفاعل معها، وأن يكون له دور بها، وإذا نظرنا للتنمية كعملية ثلاثة الأضلاع تتكامل فيما بينها لتحقق اتفاقية الشاملة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، فالتنمية الاقتصادية تتأثر وتحظى في التنمية الاجتماعية وكلا التمرين تؤثران وتتأثران بالتنمية السياسية وعملية التنمية السياسية والإصلاح الاجتماعي بكافة أنواعه السياسي والاقتصادي والثقافي جميع هذه الإصلاحات يجب أن تستفيد من كافة الجهود والطاقات التي تتتوفر في المجتمع وأن لا يقتصر الأمر على جزء من المجتمع لأن ذلك يؤدي إلى تعطيل جزء مهم من عملية الإصلاح والتحديث.

ومنذ قيام مجموعة من نساء الأسر العربية في الكويت بحرق عباءتهن في فترة الخمسينيات إيزاناً بولادة المرأة الكويتية الحديثة، دخلت المرأة، التي تبلغ نسبة حاملات الشهادات الجامعية بينهن ٤٥% في المائة، إلى معرك الحياة الميدانية لتنقل المناصب في جميع القطاعات الحكومية والتجارية والأكاديمية والمهنية بالكويت.

وكان للمرأة دور فعال في المجتمع الكويتي القديم، ففي مرحلة ما قبل النفط تحملت مسؤولية الأسرة كاملة عندما كان رب الأسرة يتغيب لأشهر طوال في رحلات الغوص، والسفر بحثاً عن الرزق، ونهضت بشؤون البيت، وبمسؤولية الأسرة، ومارست العمل المنتج في إطار اقتصادي محدود في تلك الفترة.

ولعبت المرأة الكويتية دوراً مؤثراً إبان فترة الاحتلال العراقي للكويت، وبشرت في تنظيم التظاهرات المنددة بالاحتلال والمطالبة بعودة الحكومة الشرعية بعد يومين فقط من بدء الاحتلال<sup>(١٣١)</sup>.

<sup>(١٣١)</sup> العربية، المرأة الكويتية غائبة عن الانتخابات، نقرأ عن الرابط الإلكتروني التالي: <http://arabic.cnn.com>

وتشير إحدى الإحصائيات إلى أن المرأة الكويتية تمثل ٣٤,٥٪ من مجموع القوى العاملة في الكويت، في بلدة مثل فيه النساء ٥١٪ من إجمالي الكويتيين البالغ تعدادهم ٧٩٨ ألف نسمة في دولة يقدر عدد سكانها بحوالي ٢٧٤ مليون نسمة، أما نسبة إشغال المرأة الكويتية للمناصب القيادية ما تزال متذبذبة، حيث تبلغ نسبة الكويتيات في المراكز القيادية ١٠٪ من إجمالي المناصب القيادية، وأشار تقرير الأمم المتحدة في مجال دراسة مركز المرأة في العالم حيث أشار التقرير إلى أن الحد الأدنى المستهدف لشغل المناصب القيادية هو ٣٠٪ بمعنى أن المرأة الكويتية أمامها طريق ما زال طويلاً حتى تحصل على مكانتها في المجتمع الكويتي<sup>(١٣٢)</sup>.

ومن الجدير ذكره أن هناك اثنان من أكبر الجماعات النسائية في الكويت هم "اتحاد الجمعيات النسائية الكويتية" والـ"جمعية النسائية الثقافية والاجتماعية". وتدعم الحكومة الكويتية اتحاد الجمعيات النسائية وترافقه عن كثب، والاتحاد هو المجموعة النسائية الوحيدة التي يسمح لها بتمثيل الكويت عالمياً، أما الجمعية النسائية الثقافية والاجتماعية "ف كانت في الأساس جمعية خيرية لكنها تحولت إلى داعية نشط لحقوق المرأة.

وتحتل النساء الكويتيات عدة مناصب حكومية، مع أن حضورهن على المستويات القيادية العليا محدودة، فهناك امرأة تشغل حالياً منصب وكيل وزارة التربية، وهناك عدة سفراء كويتيات من النساء، كما ترأس امرأة جامعة الكويت حالياً.

لجميع الرجال والنساء في الكويت الحق في الرعاية الصحية المجانية وفي التعليم المجاني حتى المستوى الجامعي، وعلى الرغم من أن معدلات الالتحاق بالتعليم تراجعت بشكل حاد في أثناء الاحتلال لا عراقي، فقد عاودت الارتفاع فبلغ عدد المسجلين في التعليم الأساسي ٦٦٪ من الصبيان و٦٤٪ من البنات سنة (١٩٩٨م) وتشكل النساء ثلثي الطلبة الجامعيين<sup>(١٣٣)</sup>.

وحققت الكويت تقدماً أكثر من معظم دول الخليج من حيث تحسين وضع المرأة وتأمين المساواة بين الجنسين، وللنساء نسبة مرتفعة من المشاركة في قوة العمل، كما يتمتعن بحماية وفيرة حيال التمييز ضدهن، والقضية الرئيسية موضوع القلق في هذا الصدد، هي عدم حصول المرأة الكويتية على حق العمل، وأشار تقرير صادر عن لجنة شؤون المرأة في الكويت إلى

<sup>(١٣٢)</sup> معصومة المبارك، مسيرة الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، ندوة المرسوم الأميري بقانون منح المرأة حقوقها السياسية، جامعة الكويت، ١٩٩٩م، ص ١٩٣.

<sup>(١٣٣)</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت للمرأة في الحياة العامة، نقلأً عن الرابط الإلكتروني التالي : <http://www.pogar.org/arabic>

ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من ٢٣٪ في العام (١٩٩٤م) إلى ٣١,٣٪ في العام ٢٠٠٠م، ونسبة تعليم الإناث في جميع المراحل التعليمية من ٦٧٪ بين العامين (١٩٩٠-١٩٩٤م) إلى ٧٧٪ بين العامين (١٩٩٥-١٩٩٩م) وعلى الصعيد الاقتصادي تم افتتاح سوق البورصة النسائي<sup>(١٣٤)</sup>.

وصدقت الكويتية الاتفاقيات على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة (١٩٩٤م)" وتحفظت على ما يتعارض منها مع الشريعة الإسلامية، ورفضت الكويت أيضاً قبول مرجعية آليات حل النزاع العالمية التي نصت عليها هذه الاتفاقية، ويحظر الدستور الكويتي التمييز على أساس الجنس، وأحكامه في هذا الصدد مطبقة بوجه عام.

أما عن دور المرأة الكويتية في المشاركة السياسية، فلم يكن للمرأة السياسية دور في المشاركة السياسية نظراً لحداثة التجربة، ولتدني مستوى الوعي العام، وغياب إدراك المرأة لدورها في الحياة السياسية، فهذا ترف لم يخطر حتى ببالها أو ببال النخبة التي تحركت مطالبة بالإصلاحات السياسية، وكذلك الحال مع المجلس التأسيسي الذي وضع قانون الانتخاب رقم (٣٥) (١٩٦٢م) وأضاف إلى ذلك أن النظرة المجتمعية للمرأة كانت بعيدة عن إعطاء أي دور للمرأة في الحياة السياسية، كـ "إيداع الرسائل الجامعية"

ولكن بالرغم من كل ذلك فقد جاءت صياغة دستور دولة الكويت، صياغة بعيدة على التحيز ضد المرأة، وكأنما واصفو الدستور أرادوا أن يجعلونه صالحاً لمستقبل الكويت وليس فقط لحاضرها، وحتى يتلاءم الوضع القانوني مع الوضع الاجتماعي آنذاك فقد تمت صياغة المادة الأولى من قانون الانتخاب صيغة تبعد بشكل قاطع لا شبهة فيه المرأة من قائمة الناخبين ومن ثم المرشحين.

إذن التباين لا ليس فيه بين النصوص الدستورية وبين قانون الانتخابات الذي جاء منسجماً مع الحالة الاجتماعية للمرأة في مطلع الستينيات.

ولكن بدأت مستويات الوعي ترتفع لدى المرأة وتبلور في المؤتمر الأول الذي عقده جمعية النهضة الأسرية في ديسمبر (١٩٧١م) ونتج عنه عريضة رفعت لرئيس مجلس الأمة، وإلى ولي العهد، ورئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد آنذاك، وتضمنت العريضة مطلبين،

<sup>(١٣٤)</sup> المرأة في الدول الخليجية، بيانات أسكوا ٢٠٠٤م، نفلاً عن الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.escwa.org>

أولهما: ذا بعد سياسي، ألا وهو المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة وبالتحديد (حق الانتخاب)، والثاني: ذا بعد اجتماعي وهو الحد من تعدد الزوجات<sup>(١٣٥)</sup>.

وهذا ما أشعل النقاش واستحوذ على اهتمام واستكثار أعضاء المجلس، إذ استثار هذا الموضوع الذي يعتبره الرجال - سواء المؤيدون أو المعارضون للحقوق السياسية للمرأة - بأنه مساس وتعدي على حق من حقوقهم الشرعية، وهكذا شهد ديسمبر (١٩٧٣م) ثلات جلسات لمناقشة العريضة وكانت النتيجة سقوط مطالب المرأة الكويتية في تعديل الخلل واللامساواة الذي تتضمنه المادة الأولى من قانون الانتخاب.

وتوالت جهود المرأة الكويتية المطالبة بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بحملات متتابعة بدءاً من عام ١٩٩٦م تلقت في شكاوى رفعت لمجلس الأمة، ومسيرات ومطالبات ولقاءات مع القيادات السياسية والنواب، رفع ما مجموعه سبعة دعاوى أمام المحاكم الإدارية، وطعون أمام المحكمة الدستورية، وبعد دستورية المادة الأولى من قانون الانتخاب وقد رفضت

جميعها لأسباب شكلية "إجرائية" بحث الحقوق محفوظة

محكمة الجامعة الأردنية

مكتبة الجامعة الأردنية  
مكتبة الجامعة الأردنية

هذه الجهود حفظت نواباً في مجلس الأمة للتقى قدم باقتراحات بقوانين لتعديل المادة السابقة الذكر (١٢ اقتراحاً بقانون) فشلت جميعها في تحقيق الهدف وفي ١٦ مايو (١٩٩٩م) تقدم صاحب السمو الأمير بالإعلان عن رغبته في تمكين المرأة الكويتية من ممارسة حقها الدستوري في الترشيح والانتخاب وألحقت الرغبة السامية برسوم بقانون يحمل نفس المطلب (٩٩/٩) ولكنه أحبط في مجلس الأمة، وتم التقدم باقتراح بقانون في أعقاب ذلك، وطرح للنقاش والتصويت في مجلس الأمة وهي المرة الأولى التي يبلغ فيها اقتراحاً بقانون لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات هذه المرحلة ولكن المعارضين أسقطوا هذا الاقتراح بفارق صوتين (٣٠ - ٣٢) ولكن بعد ذلك عادت اللجنة التشريعية وآخرها كان في ٩ مارس (٢٠٠٢م) بأن أسقطت لجنة الداخلية والدفاع وباجماع أصواتها المحاولة رقم (١٢) في سلسلة المحاولات النيابية لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب<sup>(١٣٦)</sup>.

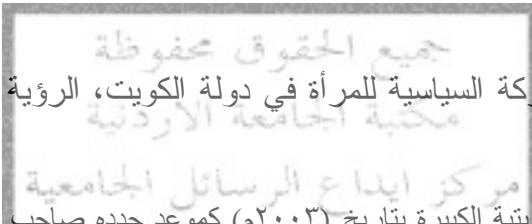
وانقسم البرلمان الكويتي والشارع الكويتي بين مؤيد ومعارض لإعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية، فيرى المعارضون لحق تمنع المرأة بحقوقها السياسية أن الممارسات

<sup>(١٣٥)</sup> مucchoma Almbarak, ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية، الدوحة - قطر، لفترة من ٢١-٢٣ أبريل ٢٠٠٢م، ص ٨٥.

<sup>(١٣٦)</sup> المرجع السابق، ص ٨٩.

الديمقراطية في الخليج جديدة نسبياً، كذلك الاعتبارات الدينية التي تتركز في قوامه الرجال على النساء في الإسلام إضافة لمبررات قانونية تنتقد المرسوم الأميري الذي صدر بعد حل البرلمان حيث يتيح الدستور للأمير سن القوانين في حالات الضرورة، إضافة للمبررات الاجتماعية والأخلاقية النابعة من طبيعة القيم والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع الكويتي، كما أن افتقار الوعي السياسي من جانب النخب الفاعلة في المجتمع، يقلل من فعالية المرأة ونشاطها على الساحة السياسية<sup>(١٣٧)</sup>.

وفي المقابل يذهب المؤيدون إلى أهمية تمتع جميع النساء المسلمات في الكويت والعالم العربي والإسلامي بحقوقهن السياسية كاملة، فيؤيدون تماماً خطوة نقل المرأة الكويتية من الهاشم إلى أصوات الحياة السياسية استناداً لاجتهادات الفقهاء التي تتفق حرمان الإسلام للمرأة من المشاركة في الحياة، كحال الرجال تماماً في الانتخاب والترشح في البرلمان، في ظل عدم وجود قوانين إسلامية تنص على حرمانهن من الانتخاب أو الوصول إلى موقع قيادية في السياسة.

  
**مستقبل المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت، الرؤية المستقبلية للمشاركة السياسية للمرأة هي:**  
 بالرغم من ثقة المرأة الكويتية الكبيرة بتاريخ (٢٠٠٣) كموعد حدده صاحب السمو لتمكين المرأة من المشاركة السياسية الكاملة انتخاباً وترشياً فإن الاحتمالات لمستقبل المشاركة السياسية هي كما يلي:

#### الاحتمالات الإيجابية:

- أ. تم التقدم باقتراح بقانون جديد (للمرة الـ ١٣) ويحظى على الأغلبية المطلوبة دون حقه في لجنة داخلية والدفاع كما حصل يوم ٩ مارس (٢٠٠٢م) عندما أُسقط بالإجماع الاقتراح بقانون رقم ١٢ في لجنة الداخلية والدفاع.
- ب. أن تتقدم الحكومة بمشروع القانون وتعمل بجدية على شحذ التأييد له، وأن تلعب الأدوار السياسية المطلوبة منها لضمان الأغلبية النيابية في هذه الفترة القصيرة المتبقية من الفصل التشريعي.

<sup>(١٣٧)</sup> موضي الحمود، المرأة في مجتمع ديمقراطي (حالة الكويت)، المستقبل العربي، العدد ٢٦٢، ٢٠٠٠م، بيروت، ص ٧٧.

## الاحتمال السلبي:

إذا لم يتحقق أي الأمرين السابقين بمعنى انه لم يتحقق النجاح في تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب سواء كان ذلك بسبب تضامن القوى المعارضة للمشاركة السياسية للمرأة أو أن الحكومة لم تبذل الجهد اللازم لتحقيق الأغلبية اللازمة لإنجاح اقتراحه بقانون جديداً أو لم تقدم مشروع بقانون فالنتيجة المحبطه هي أن المرأة الكويتية ستصاب بخيبة أمل كذلك جميع القوى ولجمع القوى الداعمة لها، وستستمر الممارسة الديمقراطية الكويتية رغم عراقتها خليجيأ إلا أنها قاصرة على الشق الذكوري، وستستمر دولة الكويت هي الدولة الوحيدة في العالم التي تأخذ بالديمقراطية النيابية وتمارس التمييز ضد امرأة في المشاركة السياسية.

وعليه. فالمرأة في الكويت تتمتع بكافة الحقوق مثلها مثل الرجل، مع وجود نقص في النشاط النسائي على صعيد المناصب القيادية، ويبقى أهم حق للمرأة الذي يجب أن تحصل عليه وهو حقها السياسي في الانتخاب والترشح، وبالتالي التأثير في الحياة العامة للدولة ومساندة القضايا النسائية التي تعاني منها نساء الكويت <sup>(١٣٨)</sup>.

ومن الجدير ذكره هنا أن عدم حصول المرأة في الكويت على حقوقها السياسية ينبع من خلل في عمل النظام السياسي في الكويت نظراً لوجود ما يمكن تسميته تشوهات في آلية عمل النظام السياسي، وهذا الأمر يعطي دلالة على أن عملية الإصلاح السياسي لن تحقق غايتها نظراً لوجود الكثير من المعوقات التي سيتم التطرق لها لاحقاً في فصل لاحق وأهمها الثقافة السياسية التي يجب أن يعرفها كل مواطن خاصة الثقافة الديمقراطية، إضافة لأساليب عمل النظام الديمقراطي كالأحزاب ومن مميزات النظام الديمقراطي أنه حكم بالأغلبية، وأنه غير قادر على إيصال الأفضل إلى السلطة، وبالتالي وفي غياب الأحزاب الكويتية فإن القبائل هي البديل الأفضل لمن يريد أن يصل إلى البرلمان، وبالتالي سوف يحمل معه فكر القبيلة وعاداتها ويسقطها في النظام السياسي، من خلال آلية التشريع، وإلى أن يتم التوصل إلى إيجاد أحزاب قادرة على العمل بعلنية وفقاً لبرامج واضحة فإنه يمكن حينها أن تحصل المرأة الكويتية على حقوقها السياسي.

<sup>(١٣٨)</sup> المرجع السابق، ص ٧٨.

### المبحث الثالث

#### العلاقة الدستورية بين مجلس الوزراء والمجلس النيابي

إن النظام البرلماني التقليدي يقوم أساساً على ا لتعاون والتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك لتأمين سيادة الأمة، وسلطة الشعب، وللحفاظ على هذا التوازن ومنع طغيان سلطة على أخرى أعطى الدستور صلاحيات لكل من هاتين السلطتين، وتوثر بها كل منهما على الآخر.

والتوازن، هو عدم ترجيح كفة إحدى السلطتين على الأخرى، ولا يتحقق ذلك لا بالوسائل التي منحها الدستور لكل منها، وأهم هذه الوسائل التي منحها الدستور لكل منها هو حق البرلمان في محاسبة الوزارة وإجبارها على الاستقالة، وحق السلطة التنفيذية في حل البرلمان.

أما التعاون يعني وجود اتصال بين هاتين السلطتين، كحق الوزارة في الدخول إلى البرلمان والاشتراك في جلساته، وحق الحكومة في تقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان، هذا بالإضافة إلى التمييز بين النظام البرلماني الرئاسي، كما يعتقد البعض بالتعيين أساساً على كيفية تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وخاصة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فالدولة التي تأخذ دساتيرها بالفصل بين هاتين السلطتين يكون نظام الحكم فيها رئاسياً، أما الدول التي تأخذ بالفصل النسبي أو المرن بين السلطات فيكون النظام برلمانياً.

هذا وقد اعتمد النظام الدستوري في الكويت مبدأ الفصل بين السلطات مع التعاون بينهما، حيث نصت المادة (٥) من الدستور الكويتي على أن : "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاليها وفقاً لأحكام الدستور وخاصة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن الفصل المطلق متعذر، ولم يكن فصلاً جاماً أو تماماً على النحو ما تقتضي به مبادئ النظام الرئاسي، بل كان هذا الفصل مناً مطعماً بروح التعاون طبقاً لما تقتضي به مبادئ النظام البرلماني".<sup>(١٣٩)</sup>

تحدد العلاقة بين كافة السلطات وفقاً للدستور الذي تعمل به الدولة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هناك الممارسة العملية لهذه الحقوق والتعسف في استخدام الحق سواء من قبل الحكومة أو مجلس الأمة وهو أمر غير نافع ويضر بالمصلحة العامة للدولة، وفيما يلي لمحة عن

<sup>(١٣٩)</sup> عبد العزيز الصرعاوي، الدستور الكويتي مع تمييز لنشرة الكويت، مرجع سابق، ص ٢١.

العلاقة الدستورية بين السلطة التنفيذية والتشريعية والصلاحيات التي أعطاها الدستور لكل سلطة في مواجهة السلطة الأخرى:

هناك وسائل يمنحها الدستور للسلطة التنفيذية التي تستطيع من خلالها التأثير على عمل مجلس الأمة، وفي المقابل أعطى الدستور لمجلس الأمة بعض الوسائل حتى يتمكن بواسطتها من مراقبة ومتابعة أعمال الحكومة، ومن الوسائل التي أعطاها الدستور للمجلس، هي التأثير على نشاط السلطة التنفيذية في الوقت الذي تمارس فيه وظيفتها المالية، خاصة عندما تناقش الحكومة الميزانية العامة للدولة<sup>(١٤٠)</sup>، وما يبديه المجلس من رغبات للحكومة في المسائل العامة وهذا ما أشارت إليه المادة (١١٣) من الدستور، حيث يجب على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار ما يطرح من آراء ولاحظات التي يبديها أعضاء المجلس على البرنامج المقدم من الحكومة والتي نوهت عنه المادة (٩٨) من الدستور، ومن الصلاحيات التي أعطاها الدستور لمجلس الأمة في مواجهة الحكومة:

أولاً: حق السؤال ويقصد به استفسار أو استيضاح موجة من أحد أعضاء مجلس الأمة إلى رئيس الوزراء وإلى أحد الوزراء في أمر يخص شؤون وزارته.

ثانياً: الاستجواب لأنّه يختلف عن السؤال لأنّه يحمل معنى المحاسبة والنقد للحكومة أو لأحد الوزراء ويعتبر حق الاستجواب من أخطر الوسائل التي يمتلكها مجلس الأمة في مواجهة الحكومة، ونصت المادة (١٠٠) على هذا الحق، وينتهي الاستجواب بقرار معلل يعلن فيه المجلس إما رضاه عن عمل الحكومة وتوجيهه شكر خاص له إذا افتتح بجواب الحكومة أو الوزير المستجوب، ونظرًا لأهمية الاستجواب وخطورته، فقد قيده الدستور بالعديد من القيود<sup>(١٤١)</sup>.

ثالثاً: طرح موضوع عام للمناقشة، وهو أوسع مجالاً من حق السؤال، وهو لا يقتصر على العضو الذي وجه السؤال أو الوزير المعنى بل أن المجال مفتوح لكافة أعضاء المجلس والحكومة أن المشاركة بأرائهم، كما يحق لمجلس الأمة تشكيل لجان تحقيق في أي وقت من الأوقات وهو ما نصت عليه المادة (١١٤) من الدستور<sup>(١٤٢)</sup>.

<sup>(١٤٠)</sup> محمد عبد الوهاب، النظام الدستوري في الكويت، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨م، ص ٣١٣.

<sup>(١٤١)</sup> عبد عويدات، النظم الدستورية، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦١م، ص ٣٩٠.

<sup>(١٤٢)</sup> عبد الفتاح حسن، النظام الدستوري في الكويت، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٨م، ص ٣٧٠.

وأخيراً المسؤولية الوزارية حيث أنها هي حجر الزاوية في النظام البرلماني، وتعتبر ضمانة هامة من الضمانات الأكيدة للحربيات العامة وهي أخطر مظاهر الرقابة التي يمارسها مجلس الأمة في مقابل الحكومة<sup>(١٤٣)</sup>.

وحق مجلس الأمة في إثارة المسئولية الوزارية في النظام البرلماني يعد حقاً مقابلاً لحق الحل الذي تملكه السلطة التنفيذية تجاه البرلمان، وبهذين السلاحين يمكن عمل التوازن بين السلطتين، والمسؤولية الوزارية تعني سحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضائها بسبب من الأسباب التي يرى المجلس أنها تستوجب ذلك، هذا وقد نظم الدستور لائحة لهذا الحق وقيده بالعديد من القيود<sup>(١٤٤)</sup>.

وأعطى الدستور الكويتي لسلطة التنفيذية عدداً من الصالحيات التي تستطيع من خلالها التأثير على مجلس الأمة ومن هذه الصالحيات:

أولاً: دعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد.  
ثانياً: حق الكلام في المجلس. الجامعية الأردنية  
ثالثاً: تعيين بعض أعضاء مجلس الأمة في الوزارة، حيث أن الدستور الكويتي لم يمنع الجمع بين النيابة والوزارة وهو ما نصت عليه المادة (٨٠) من الدستور.

رابعاً: الحق في تأجيل اجتماعات المجلس حيث نصت على ذلك المادة (١٠٦) على أن لا تتجاوز مدة التأجيل شهراً واحداً.

خامساً: حق السلطة التنفيذية في حل مجلس الأمة، وهذا الحق هو أخطر حق تملكه الحكومة في مواجهة مجلس الأمة حيث أنه يعني إقالة جماعية الأعضاء مجلس الأمة وهو ما يقابله حق سحب الثقة<sup>(١٤٥)</sup>.

وعليه فالعلاقة التي يجب أن تسود بين الطرفين هي الفصل بمعنى أن الوزارة لا يجوز أن تتشكل من مجلس الأمة، وعليه فالمنبدأ المعمول به هو الفصل بين السلطات مع تعاؤنها، لأنها بتعاونها تحقق المصلحة العامة التي هي الهدف من العمل سواء الحكومة أم مجلس الأمة

<sup>(١٤٣)</sup> محمد عبد الوهاب، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص ٣١٧.

<sup>(١٤٤)</sup> إبراهيم شيحا، السلطة التنفيذية بين النصوص والواقع، الإسكندرية، ١٩٨٣م، ص ٣١٦.

<sup>(١٤٥)</sup> عثمان عبد المالك صالح، ميكانيكية العلاقة بين السلطات، جامعة الكويت، ١٩٧٣، ص ٢٠٤.

وباستقراء وقائع علاقة الحكومة بمجلس الأمة منذ نشاته في مطلع السبعينيات إلى اليوم يتضح أن هذه العلاقة استمرت في أغلب الفترات بالتوتر الدائم والحدى المتبادل بين الطرفين، وفي المجلس الأخير (١٩٩٩-٢٠٠٣) كان التوتر هو السمة الغالبة لهذه العلاقة، وتجلى ذلك في تعرض الحكومة لعدد كبير من طلبات الإحاطة والأسئلة التي طرحتها النواب، إضافة إلى ثلاثة استجوابات متتالية كان أكثرها قسوة هو استجواب وزير المالية الذي وصل إلى استقالة الوزير، وطرح الثقة عن الحكومة، ولكنه لم يفلح في إسقاطها.

وبدلاً من أن تنتظم العلاقة بين السلطتين على أساس التكامل والتعاون والتوازن، شهدت هذه العلاقة لحظات توثر أكثر مما شهدته من لحظات الانسجام، وفي رأي كثير من المراقبين إن العيب لم يكن في استخدام النواب لحقهم القانوني في مساعلة الحكومة، ومحاسبتها عبر أدوات الرقابة البرلمانية، ولكنه كان في المبالغة أو التعسف في استخدام هذا الحق، حتى أنه ساد لهذا الوزير أو ذلك حتى يرتعد المسؤول ويبدأ التحرك ذات اليمين وذات الشمال سعياً للتخلص بأسرع ما يمكن من الإحراج الذي تسببه الإثارة البرلمانية، ولو كان على حساب المصلحة العامة، ولو كان الثمن هو تجاوز القانون، فالتهم هو تجنب المساعلة لشخصه<sup>(١٤٦)</sup>.

وانعكس هذا التوتر الدائم والحدى المتبادل بشكل واضح على سلوك الحكومة تجاه المجلس كما انعكس على سلوك كثير من النواب والكتل السياسية الموجودة داخل البرلمان تجاه الحكومة، فالمجلس في عمومه يخشى أن ينتمي بأنه العوبة بيد الحكومة، ومن ثم فإنه يتشدد، بل يبالغ في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي، ويرى أن إحراج الحكومة خير من اتهامه بأنه تابع لها، أما الحكومة فهي تدرك جيداً أن وجود المجلس النيابي يعني أن هناك من يتتحمل مسؤولية، وأن مناقشة كثير من القضايا بشكل علني تخفف عن الحكومة الضغط الشعبي، لكنها في الوقت نفسه تخشى أن تكون لبرالية أكثر من اللازم فيخرج الأمر من يدها، فهي وإن كانت تلقى تأييداً عاماً من مختلف أطياف المجلس على صعيد السياسة الخارجية فإنها ترغب في أن يكون لها الدور الأكبر في حسم المسائل الإستراتيجية على الصعيد الداخلي.

ومن أجل ذلك ترى دوائر المعارضة الكويتية بصفة خاصة أن الحكومة هي صاحبة الكفة الراجحة في تحديد شكل التركيبة النيابية للمجلس وفي ضبط أداته سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويدرك في هذا الـ سياق أن الحكومة زورت انتخابات سنة (١٩٦٧)، وهي التي

<sup>(١٤٦)</sup> عبد العزيز الحر، المستقبل السياسي لدولة الكويت في ظل مجلس الأمة، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠١م، ص ٨٠-٧٨.

تغض الطرف عن ظاهرة شراء الأصوات، بل يذهب البعض إلى أنها خصصت صندوقاً لتمويل عملية الشراء حتى تضمن نجاح المرشحين الموالين لها، وتواتر الأخبار عن ذلك، واشتهر بعض المرشحين بأنهم نواب الشنطة المليئة بالمال<sup>(١٤٧)</sup> سياسياً، وأن الحكومة بيدها أيضاً حق توزير بعض النواب المنتخبين، فضلاً عن أن لأعضاء الحكومة حق التصويت على مشاريع القوانين والاقتراحات جنباً إلى جنب نواب المجلس، كما أنها قامت في غياب مجلس الأمة بإصدار قانون الانتخابات رقم ٤ لسنة ١٩٨٠ الذي نص على زيادة عدد الدوائر الانتخابية من ١٠ إلى ٢٥ دائرة بحجة أن يكون التمثيل النسبي للناخبين حقيقياً، ولكن الواقع - كما يقولون - هو أن زيادة عدد الدوائر يضمن تحقيق نتائج أفضل لصالح الحكومة، إذ ظل الخل في التمثيل النسبي للناخبين قائماً، والدليل على أن الصوت الواحد في بعض الدوائر يقابله ثلاثة أصوات في بعضها الآخر، في حين أصبح من السهل التأثير في الاختيار الشعبي في بعض الدوائر يقابلها ثلاثة أصوات في بعضها الآخر، في حين أصبح من السهل التأثير في الاختيار الشعبي مع قلة عدد الناخبين في كل دائرة، حتى إن صوتاً واحداً يمكن أن يرجح الـ كفة لصالح أحد المرشحين، فضلاً عن آثار سلبية أخرى من أهمها أن صغر عدد الناخبين في الدائرة يتيح فرصة كبيرة لدعم النزعات الفئوية والقبلية ويقلل من فرص نجاح العناصر المتميزة.

يتضح من ذلك أن التوتر الدائم بين الحكومة والمجلس توقف خلفه عوامل هيكلية تقع في البنية المؤسسية للعملية السياسية، وتأتي الأزمات الطارئة وبعض الاعتبارات والمصالح الخاصة إلى جانب قصور في الأداء هنا أو هناك لتكون بمثابة عوامل مساعدة على ظهور التوتر بين السلطتين واستمراره وإعادة إنتاج سلبياته دون توقف، الأمر الذي دفع البعض إلى المناداة بالإصلاح على أساس إيجاد آلية دستورية تحكم علاقة أعضاء الحكومة والمجلس من جهة، وتؤدي إلى تكامل عمل السلطتين باتجاه حل المشاكل بيسر من جهة أخرى<sup>(١٤٨)</sup>.

فضلاً عن ضرورة أن تنتهج الحكومة والمجلس سلوكاً بعيداً عن التشنج والحساسية المفرطة، وأن تسمح بمساحة أوسع من الحرية ودورة أكبر لقوى الوطنية كي تقوم بتوعية المجتمع بثقافة الاختلاف، حتى تتبلور رؤية شعبية لتكون أدلة ضغط على مواقف النواب في المجلس وعلى أداء الحكومة في آن واحد.

<sup>(١٤٧)</sup> عبد العزيز الحر، المستقبل السياسي لدولة الكويت في ظل مجلس الأمة، مرجع سابق ص ٨٤.

ومن أجل الخروج من هذه العلاقة السلبية وغير المثمرة والتي تضر بالمصلحة العامة للدولة، فقد عقد اجتماع بين أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس الأمة بهدف أن يتم من خلال هذه اللقاءات الاتفاق على الأسس التي يجب التعامل معها من خلالها التي حددها الدستور مسبقاً إلا أنه يبقى من الأهمية بمكان فتح قنوات للحوار والباحث بين الحكومة ومجلس الأمة عوضاً عن أن تكون العلاقة حدية بين الطرفين وفي هذا اللقاء والذي عقد في ١٣-٤-٢٠٠٤م، أجمع رئيساً للسلطتين التشريعية والتنفيذية على أهمية التعاون بين أعضاء السلطتين في المرحلة المقبلة لتحقيق مصلحة البلاد من خلال أفضل مما مضى<sup>(١٤٨)</sup>.

وأعرب سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد عقب حضوره مأدبة عشاء أقامها رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي على شرف أعضاء السلطتين جرياً على عادته بمناسبة بدء دورة الانعقاد الجديد لمجلس الأمة، وحضرها بيروانه ٣٦ نائباً، وعشرة وزراء وأعرب عن سعادته لقاء الذي يمكن من خلال استشراف وتجسس مستقبل الاجتماعات المقبلة، متمنياً أن يكون الأداء في المستقبل أفضل من الماضي.

ووجه الشيخ صباح شكره وتقديره للخرافي على دعوته التي اعتاد إقامتها في مثل هذه المناسبة متاماً دوره انعقاد جيد مفعماً بالأداء الجيد الجامعي.

وحول توجيه عدد من النواب لتقديم استجوابات لبعض الوزراء في الدورة المقبلة قال الشيخ صباح: "هذا من حق النواب .. لا تسألوني هذا السؤال أسلوا النائب نفسه لأن هذا يقع ضمن حقه في أن يستوجب في أي وقت".

وعن مستقبل العلاقة بين السلطتين أعرب الشيخ صباح عن أمله في أن يكون المستقبل أفضل من الماضي في علاقة أعضاء السلطتين وتعاونهم.

ومن جانبه قال رئيس مجلس الأمة أن مثل هذه اللقاءات إن دلت على شيء فإنما تدل رغم كل شيء أو أي خلاف على أن هناك ألفة ومحبة وحرصاً على أن نعالج مواضيعنا ومشاكلنا بالأسلوب الأخوي الذي يجب أن يسود لأن هذا هو المطلوب في المجتمع الكويتي.

وأشار في تصريح للصحافيين إلى أن هناك اختلافات في وجهات النظر بين بعض النواب وبعض الوزراء حول بعض المواضيع تتعلق بشؤون وزارتهم، إلا أنه بالنهاية نحن

<sup>(١٤٨)</sup> المرجع السابق، ص ١٠١.

مؤسسة ديمقراطية وبالإمكان معالجة المواقبيع والمشاكل من خلال مثل هذه اللقاءات بالأسلوب الديمقراطي الذي يجب أن يسود<sup>(١٤٩)</sup>.

وهذه الاجتماعات تعكس الرغبة المتبادلة بين الحكومة وأعضاء مجلس الأمة للعمل سوياً ضمن الإطار الديمقراطي وضمن التعاون بين السلطات من أجل المنفعة العامة، وفي ظل أجواء الإصلاح السياسي القائمة فلابد من أن تتطور العلاقة بين السلطتين بشكل إيجابي، وأن تتماشى مع كافة مظاهر الإصلاح الأخرى.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن الأصل في العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة هي علاقة التعاون وليس التآمر أو التناحر، حيث أن الدستور قد نص على العديد من الأدوات الرقابية والمحاسبية لأعضاء مجلس الأمة، ليس من أجل التنافس بين السلطتين وافتعال الأزمات المتكررة، وإنما لتحقيق لا تفاعل السياسي المطلوب، ولللازم لدفع عجلة التطور والتنمية في البلاد، كما لا يجب أن تغيب عن الأذهان كثيراً، وتحيد الأدوات الرقابية والمحاسبية عن هدفها الحقيقي، وتتحول إلى وسيلة لإثارة التوتر بين السلطتين، ومن ثم إعاقة الأداء السياسي لمؤسسات الدولة عن الانطلاق<sup>(١٥٠)</sup>.

وقد شهدت الفترات الأخيرة تزايد لجوء الأعضاء وخاصة الإسلاميين إلى استخدام حق الاستجواب كحق دستوري، مساهمين بذلك في (تسخين) الساحة السياسية أكثر من مرة، وكان هذا الاستخدام في أغلب الأحيان وفقاً لأجندهم الخاصة، دونما أن يكون موضوع الاستجواب يستحق إثارة أزمة سياسية، ولذلك – كما يرى البعض – ساد الاعتقاد في الوسط السياسي الكويتي أن الاستجوابات تحولت إلى مناسبات لاختبار العلاقات بين أجنحة الحكم، ولتخفيض ضغوط ناجمة عن خلافات لا علاقة لها بمواضيع الاستجوابات، وأيضاً لدعم الاستقطابات بين التيار الإسلامي وبعض من أجهزة الحكم، كما أن بعض هذه الاستجوابات جاء مبنياً على وقائع غير مثبتة ومعلومات ناقصة وقاصرة، وهو ما أكد الاستجواب الأخير لوزير الكهرباء والماء الدكتور "عادل خالد الصبيح" والذي أثار أزمة سياسية كبيرة.

<sup>(١٤٩)</sup> صحيفة الوطن، مأدبة رئيس المجلس جمعت السلطتين، دار الوطن للنشر، الكويت، ١٤٠٤/١٠/١٤، ص ١٠.

<sup>(١٥٠)</sup> المرجع السابق، ص ١٠.

إن الأزمة الحقيقة في الحياة السياسية الكويتية ليس ت في تعدد المواجهات بين الحكومة والبرلمان، ولا في اللجوء دائماً إلى خيار استقالة الحكومة أو حل البرلمان، فهذه المظاهر ليست إلا تعبيراً عن العرض لا المرض.

فتعدد المواجهات وسخونة التفاعلات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تعد علامة صحية، أو على الأقل لا تعني بالضرورة أن العلاقة بين الطرفين غير سوية . لكن المشكلة الحقيقة في أن تلك الأزمات تمر في كل مرة بالسلسل بالذات، وفي حقيقة الأمر من غير المحتمل بحال أن يطرأ تغير على هذا النمط، وذلك نتيجة للخلل الأصلي في صلب النظام السياسي، حيث لا غلبة حقيقة لأي من السلطتين على الأخرى، فبصرف النظر عن مواد الدستور وما يتتيه مثلاً للبرلمان من قدرة على سحب الثقة بأحد الوزراء أو الحكومة كلها، فإن الأمر الواقع لا يشير إلى أن القرار الأخير يظل دائماً في يد الأمير، الذي يملك رفض إجراء تغيير وزاري، بل وحل البرلمان<sup>(١٥١)</sup>.

فخلاف المتعارف عليه في النظم السياسية البرلمانية، تقتصر صلاحيات مجلس الأمة الكويتي الفعلية على المهام التشريعية والرقابية، ولا تمتد هذه الصلاحيات – حسبما يفترض في السلطة التي تتوب عن الشعب إلى القدرة على تصحيح مسار السلطة التنفيذية . ومن هنا تتعدد الأزمات مع كل خلافاً أيًّا كان حجمه، حيث لا يملك البرلمان مصادر قوة فعلية تمكنه من إجبار الحكومة على التراجع عن قرارها، ولذا يلجأ البرلمان دائماً إلى أسلوب الاستجوابات البرلمانية، وبالتالي مع إثارة حملة إعلامية، وتلقي الرأي العام على الحكومة في الموضوع محل الخلاف، فتصبح الحكومة أو أحد وزرائها في مواجهة ضغط إعلامي أو شعبي أكثر منه دستورياً أو سياسياً.

ومع الإقرار بأن ميزان القوى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ليس متكافئاً، ويميل نسبياً في صالح مجلس الأمة، فإن استناد السلطة التنفيذية دائماً إلى إمكانية تدخل الأمير في أي وقت يضيق كثيراً من المدى الذي يمكن للبرلمان أن يصل إليه في تعاطيه مع الحكومات المتعاقبة<sup>(١٥٢)</sup>.

<sup>(١٥١)</sup> المرجع السابق، ص ١٠.

<sup>(١٥٢)</sup> سامح راشد، الكويت الحلقة المفرغة للصراع السياسي، نقلأً عن <http://www.islamonline>.

لكن ليس هذا هو الوجه الوحيد لحقيقة الخلل الذي تعانيه الحياة السياسية الكويتية، فصفة الجزئية أو التنفيذية التي تتسنم بها القضايا الخلافية، وعوامل نشوب الأزمات المتالية تكشف دورها عن جانب آخر لا يقل أهمية عن خلل توزيع القوة بين السلطات : وهو الخلل في فهم دور البرلمان والمهام المنوطة بنواب الشعب.

ويبدو من الطبيعي أن يهتم نواب البرلمان بقضايا مثل : فتح قطاع النفط أمام الاستثمارات الأجنبية، أو قضايا التسلح وصفقات السلاح المثيرة للشبهات، لكن كثيراً ما يتطرق نواب مجلس الأمة الكويتي إلى قضايا أقل أهمية، فأحياناً تشمل اهتمامات النواب مسائل محلية في صميم اختصاصات المجالس البلدية، وأحياناً يتطرق البرلمان إلى قضايا عدالة بحثة، يفترض أن يكون الفيصل فيها للقضاء.

كذلك من خلال تحليل الأداء البرلماني الكويتي على مدى العقدين الماضيين، نلاحظ أن مجال العمل البرلماني يكاد يقتصر على المهمة الرقابية، بينما تراجعت إلى حد كبير مهمة تشريع ورسم السياسات وسن القوانين، وتحول الأمر تدريجياً إلى أن يصبح البرلمان الكويتي في موقف المستقبل فقط للمراسيم والتشريعات، ويبدأ بعد ذلك في التفاعل واتخاذ موقف مع الحكومة بشأنها، مما أتاح الفرصة للحكومة التمسك بزمام المبادرة حتى في مجال التشريع.

## المبحث الرابع

### واقع المؤسسات الصحفية والإعلامية

إن حرية الصحافة انعكاس لجميع الحقوق الإنسانية الأخرى، فحيث توجد حرية الصحافة تحترم حقوق الإنسان، وحيث تخفي تصادر هذه الحقوق، وقد كان لنا رأينا عند صدور الحكم القضائي بحبس أصحاب الرأي، واعتبرنا ذلك مصادرة لحرية التعبير، وطالبنا بتعديل قانون المطبوعات والنشر الذي مضى على صدوره أربعون عاماً، والذي يجيز معاقبة صاحب الرأي بعقوبة الحبس، وقد شكلت الهيئة الإدارية للجمعية لجنة أسمتها (لجنة الحريات اللطائف) عن أصحاب الرأي، ونؤكد بهذه المناسبة أن ما تبذل الصحافة الكويتية من جهد لإبراز نشاط الجمعية يشمل عملاً مساعداً لنشر أهدافها وأفكارها، وهو أمر بسيط لا يسعنا إلا أن نشكر الصحافة عليه مقدرين لها ذلك أكبر تقدير، ويخصص الإعلام في الكويت إلى وصاية الدولة وتدخلها، شأنه في ذلك شأن الإعلام في معظم البلدان العربية، فعلى خلاف ما قرره دستور الكويت الصادر في العام ١٩٦٢م، في المادة (٣٦) منه، على أن "حرية التعبير والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة، أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون" ، وكذلك ما قررته المادة (٣٧) من أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون، فإن قانون المطبوعات والنشر الصادر في يناير من العام ١٩٦١م، أي قبل صدور الدستور، بل قبل استقلال الكويت، يفرض قيوداً ثقيلة على حرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية الرأي، وحق التعبير التي كفلها الدستور، وهو قانون غير ديمقراطي متطرف عن روح العصر وقيمته، ومتطرف عن معطيات ثوري المعلومات والاتصالات، ويفرض وصاية حكومية على الصحافة.

كما تحتكر الحكومة وسائل الإذاعة والتلفزيون وتسيطر عليها، حيث حولتها إلى وسائل للدعاية، ولم يتم السماح بالبث إلا في الآونة الأخيرة وفي حالة واحدة فقط، لإحدى الشركات المساهمة بالبث الإذاعي والتلفزيوني، وهو تطور إيجابي جزئي ومحدود، خصوصاً في غياب التنظيم الواضح لهذا المجال<sup>(١٥٣)</sup>.

<sup>(١٥٣)</sup> أحمد الدبيين، قراءة نقدية لقانون المطبوعات والنشر الكويتي والم مشروع الحكومي الجديد، المؤتمر السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة، دار قرطاس، الكويت، مايو ٢٠٠٢م، ص ٨٣-٨٢.

وعلى الرغم من المطالبات المتكررة بتشريع قانون ديمقراطي وعصري للصحافة والمطبوعات والنشر يخفف من سطوة الوصاية الحكومية وتدخلها في الصحافة، فإنه منذ العام ١٩٩٢ إلا يزال مشروع القانون المقدم من الحكّومة بصيغة معدلة أكثر من مرة، والاقتراحات بقوانين مقدمة من النواب حبيسة إدراج لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في مجلس الأمة لأكثر من فصل تشريعي، ولكن هناك تطوراً جديداً تمثل في تقديم جمعية الصحفيين الكويتية المختصة معظم مواده، وهو يتضمن مجموعة من التعديلات الإيجابية على القانون الحالي ولكنه في الوقت نفسه يتضمن بعض السلبيات والثغرات والقيود.

في العام (١٩٢٨) أصدر الشيخ عبد العزيز الرشيد أول مجلة كويتية، وكانت تحمل اسم مجلة الكويت، وذلك بترخيص مباشر من أمير الكويت الأسبق الشيخ أحمد الجابر، حيث كان يتم تحرير مادتها في الكويت وتطبع في الخارج، لعدم توافر مطبع في الكويت حينذاك، كما لم يكن هناك أي تشريع قانوني ينظم إصدار الصحف ونشر المطبوعات، قد أصدر أول تشريع للمطبوعات والنشر في العام ١٩٥٦م، بمرسوم أميري، أي بعد مرور نحو ٢٨ عاماً على صدور أول مجلة كويتية . وفي السادس والعشرين من يناير (قانون ثانٍ) من العام ١٩٦١م، ضمن عملية تحديث القوانين، قبيل استكمال الكويت استقلالها، صدر قانون المطبوعات والنشر رقم (٣) لسنة ١٩٧٢م، ١٩٧٦م، ١٩٨٦م، وهناك جدل حول بعض مواد هذا القانون، التي سبق أن صدرت بأوامر أميرية ومراسيم بقوانين في ترات تعطيل الحياة الدستورية والنيابية حيث رفض مجلس الأمة بعد عودة العمل بالدستور إقرار بعضها، ويفترض وبالتالي أن تلغى، إلا أن الحكومة وفقاً لنفسها الخاص للمادة (٧١) من الدستور، تتعامل مع تلك التعديلات على أنها لا تزال قائمة، مما يثير تعقيبات والتباسات كثيرة عند تطبيق قانون المطبوعات والنشر، وخصوصاً ما يتصل بالمادة (٣٥)، التي تمنح وزير الإعلام ومجلس الوزراء حق تعطيل الصحف إدارياً، وسحب تراخيصها في بعض الحالات<sup>(١٥٤)</sup>.

<sup>(١٥٤)</sup> أحمد الدبيبن، قراءة نقدية لقانون المطبوعات والنشر الكويتي والمشروع الحكومي الجديد، مرجع سابق، ص ٨٢.

## قانون المطبوعات والنشر رقم ٣ لسنة ١٩٦١ م.

صدر هذا القانون الذي يتضمن ٤ ممادة قبل صدور دستور دولة الكويت في العام ١٩٦٢ م، الذي كفل حرية التعبير والنشر والصحافة في مادتيه (٣٦، ٣٧)، وهو بذلك لا يتوافق تماماً مع نصوص الدستور ولا مع روحه، حيث يقيد القانون حرية إصدار الصحف والمجلات، ويترك الأمر وفقاً لتقديرات وزارة الإعلام، كما تنص على ذلك المواد (١٣، ١٥، ١٦، ١٧) من القانون، في الوقت الذي لا يجوز فيه وفقاً لقانون المحكمة مقاضاة الوزارة في شأن قراراتها المتصلة بترخيص الصحف والمجلات، كما أن القانون يتضمن عقوبة الحبس للصحافيين والكتاب والناشرين ويفرض الرقابة على المطبوعات الواردة من الخارج، ويتوسيع مجال ا لمسائل المحظور نشرها.

وهذا القانون لا يتوافق مع روح العصر ومعطياته وتطوراته، فقد شهد العالم ثورة في المعلومات وتقنيات الاتصالات، بينما لا يزال قانون المطبوعات والنشر يعرف "المطبوع" بأنه كل كتابة أو رسم أو قطعة موسيقية أو صورة شمسية أو غير ذلك، من وسائل ال تمثيل إذا أصبحت قابلة للتداول، ويقصد بالتداول بيع المطبوع أو عرضه للبيع أو إصافه بالجدران أو أي عمل آخر يجعله في متناول الناس، ولنلاحظ هنا مصطلحات مثل صورة شمسية، والصافه بالجدران، لنعرف مدى تخلف هذا القانون، كما يقرر القانون عقوبة الغرامات المالية بالروبيه الهندية، العملة السابقة في الكويت قبل استقلالها في العام ١٩٦١ م، وليس بالدينار الكويتي <sup>(١٥٥)</sup>.

وينص القانون على عدد من العبارات الفضفاضة، التي يمكن تفسيرها على عدة أوجه، فالمادة الثامنة منه تعاقب الناشر والطبع إذا تضمن المطبوع "ما يتعارض مع المصلحة الوطنية"، من دون تعريف دقيق لمصطلح "المصلحة الوطنية"، كما تحظر المادة الرابعة والعشرون مفعليها صفو العلاقات بين الكويت وبين البلد العربية الصديقة ، وتحظر المادة الخامسة والعشرون بلبلة عن الوضع الاقتصادي، بما قد يتبيّن المجال أمام فرض حظر على نشر أي تقارير ناقدة للسياسات الاقتصادية الحكومية، أو الاختلالات البنوية للاقتصاد الكويتي أحادي الجانب المعتمد على الريع النفطي المتذبذب الأسعار، وكذلك نجد أن المادة السابعة والعشرون تحظر نشر كل ما من شأنه إثارة الغضاء أو بث الشفاق بين أفراد المجتمع، وهي عبارة مطاطة قبل تفسيرات عديدة.

<sup>(١٥٥)</sup> المرجع السابق، ص ١٢.

كما يقرر القانون الحالي عقوبة الحبس المقيدة للحرية مدة متفاوتة للكاتب والصحافيين، إلى جانب عقوبات الغرامة وتعطيل الصدور وسحب الترخيص ومصادر النسخ وإتلافها، حيث تقرر المادة الثامنة عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر، عندما يتضمن المطبوع ما يتعارض مع المصلحة الوطنية أو يخدم هيئة أو دولة أجنبية أو يمس النظام الاجتماعي أو السياسي في الكويت، وتقرر المادة الثامنة والعشرون عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر، تغليظ في حال العودة إلى الحبس سنة واحدة عند مخالفه المواد الخمس السابقة لها، التي تعدد المسائل المحظورة، نشرها، هذا بالإضافة إلى ما قررته المادة السادسة والثلاثون من عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة "إذا صدر، في حدود هذا القانون حكم قضائي أو قرار إداري بتعطيل الجريدة أو بإلغاء ترخيصها، واستمرت بالرغم من ذلك بالظهور باسمها وباسم آخر" وسبق أن صدرت أحكام بالحبس على عدد من الكتاب والصحافيين، منها ما نفذ ومنها ما أوقف تنفيذه.

وعلى الرغم من أن القانون الحالي للمطبوعات والنشر الحالي لا يفرض الآن رقابة مسبقة على الصحف والمجلات والكتب الصادرة داخل الكويت، بعد أن تم فرضها في سنة ١٩٦٧م بسبب إعلان الأحكام العرفية وكذلك بموجب أمر أميري بين العام ١٩٨٦ و ١٩٩٢م فترة تعطيل الحياة الدستورية والنيابية، إلا أن القانون يفرض رقابة على المطبوعات الواردة من الخارج وفقاً للمادة السابعة والثلاثين منه، التي تنص على أنه "يجوز محافظة على النظام العام أو الآداب وحرمان الأديان ومنع تداول المطبوعات الواردة من الخارج"، ويكون هذا المنع بقرار يصدر من رئيس دائرة المطبوعات والنشر، وقد اشتلت في السنوات الأخيرة لاعتبارات سياسية قيود هذه الرقابة، حيث يتم التعامل مع المطبوعات الواردة من الخارج جماعتها، بوصفها ممنوعة إلى أن تتم الترخيص بتداولها أي أن الأصل هو المنع والاستثناء هو الإباحة<sup>(١٥٦)</sup>.

<sup>(١٥٦)</sup> أحمد الدين، قراءة نقدية لقانون المطبوعات والنشر الكويتي والمشروع الحكومي الجديد، مرجع سابق، ص ٨٩.

## ومن أبرز هذه العيوب:

- ١ - القيود الشديدة المفروضة على حرية إصدار الصحف، حيث تعد الحكومة تراخيص الصحف شأنًا سياسياً مطلقاً تجاه القضاء الإداري، أي أن الأمر كله خاضع لقرار الوزير أو الحكومة ولا يمكن اللجوء على القضاة الإداري في قرار منع الترخيص، إذ تنص المادة (٣) من قانون المطبوعات الكويتي على أنه : "لا يجوز إصدار جريدة ومنع الترخيص في إصدارها من رئيس دائرة المطبوعات والنشر" ، وتقرر المادة (١٥) : "يلغى الترخيص في إصدار الجريدة إلى صاحبها بإخطار رسمي خلال ثلاثة ما من وقت تقديم الطلب وإذا يبلغ الترخيص خلال هذه المدة يعتبر الطلب مرفوضاً" وتنبيح المادة ١٦ لكل مقدم الطلب بعد مرور ثلاثة أيام من دون رد أن يتظلم إلى رئيس دائرة المطبوعات والنشر خلال عشر أيام من وقت تبليغه الرفض أو انقضاء الثلاثة أيام، كما يجوز إذا رفض التظلم لمقدم الطلب رفع استئناف إلى المجلس الأعلى - أي مجلس الوزراء - ويكون قرار المجلس الأعلى نهائياً لا يجوز الطعن فيه.
- ٢ - ما يتضمنه القانون من عقوبات سالية للحرية في جرائم الرأي، كما في المادة (٢٦) التي تتضمن عقوبة الحبس مدى لا تتجاوز ستة أشهر، ويمكن عند العودة إلى تكرار المخالفة الحكم بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة.
- ٣ - ما يتضمنه من عقوبات إدارية شديدة، تتمثل في المصادر والمنع والتعطيل الإداري للصحف وسحب التراخيص بقرارات إدارية ومن دون أحكام قضائية، فالمادة (٣٥) ثم قانون المطبوعات الكويتي، وإن كان مجلس الأمة قد أغاثا، إلا أن الحكومة لا تزال ترفض قرار الإلغاء فهي تنص على أنه يجوز لوزير الإعلام عند الضرورة وقف الجريدة عن الصدور لمدة تزيد على ثلاثة أشهر من دون حاجة إلى حكم قضائي<sup>(١٥٧)</sup>.
- ٤ - تعدد القوانين والتشريعات المتصلة بالصحافة، حيث لا يتم الاكتفاء في جرائم النشر بقانون الموضوع، وهو قانون المطبوعات والنشر، وإنما يتم التوسيع في الاتهام ليشمل جرائم منصوص عليها في قوانين أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أنه بالإضافة إلى قانون المطبوعات والنشر فإن قانون الجزاء يشمل من ما يشتمل جرائم النشر أيضاً كما في المواد ١١١ إلى ١١٣ في شأن المس بالأديان، وكذلك تشملها المادة في شأن الإخلال بالحياء، والمواد من ٢٠٩ إلى ٢١٦ في باب جرائم القذف والسب كما أن هناك قانوناً

<sup>(١٥٧)</sup> المرجع السابق، ص ٢٦٥.

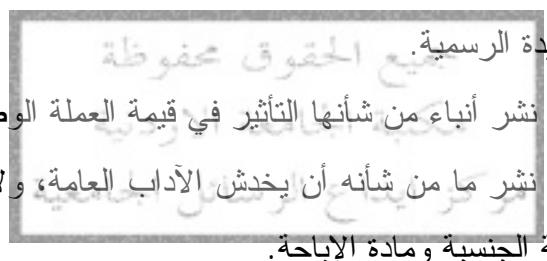
ثانياً، وهو القانون رقم ٣١ بسنة ١٩٧٠ في شأن الجرائم المتعلقة بأمن الدولة، يشمل في نطاقه جرائم النشر، كالمادة ١٢ المتعلقة بنشر أخبار أو البيانات الكاذبة من خارج البلاد من شأنها إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبيتها أو الإضرار بالمصالح القومية للبلاد، والمادة ٢٩ في شأن الدعاية عن طريق النشر لاعتقاد مذاهب ترمي إلى هدم النظم الأساسية<sup>(١٥٨)</sup>، وبذلك فإن لم يسعف اتهام الصافي عبر قانون ١ لمطبوعات والنشر يتم الانتقال إلى قوانين أخرى لملاحقة وعقابه<sup>(١٥٩)</sup>.

٥- اتساع قائمة الممنوعات والمسائل المحظور نشرها، فهي تشمل من بين ما تشمل:

- حظر نشر الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدتها حكومة الكويت قبل نشرها في الجريدة الرسمية.

- حظر نشأة أنباء الاتصالات السرية الرسمية.

- حظر نشر الاتفاقيات والمعاهدات، التي تعقدتها حكومة الكويت قبل نشرها في



- حظر نشر أنباء من شأنها التأثير في قيمة العملة الوطنية.

- حظر نشر ما من شأنه أن يخدش الآداب العامة، ولا فرق هنا بين نشر مادة في الثقافة الجنسية ومادة الإباحة.

٦- ما يتضمنه من عبارات مطاطة في المسائل المحظور نشرها مثل نشر أنباء من شأنها بللة الأفكار عن الوضع الاقتصادي وهو أمر يمكن أن يشمل أي دراسة أو تقرير للسياسات الاقتصادية المتبعة، بما في ذلك القول على سبيل المثال أن اقتصادنا أحادي الجانب يعتمد على مورد وحيد ناضب متذبذب الأسس، فهذه العبارة ينطبق عليها محظور بللة الأفكار عن الوضع الاقتصادي، وكذلك يتضمن قانون المطبوعات الكويتي عبارات مطاطة أخرى مثل إثارة روح البغض أو بث روح الشفاق بين أفراد المجتمع، وهي عبارات لا يمكن قياسها وتحديد نطاقها وتتبع أثرها.

٧- تجاهل العديد من المبادئ القانونية، مثل:

<sup>(١٥٨)</sup> أحمد الدبيين، حالة حرية الصحافة في الكويت، المؤتمر السنوي الثالث للمنظمة العربية لحرية الصحافة، مايو ٢٠٠٤، ص ١٨٣-١٨٥.

<sup>(١٥٩)</sup> أحمد الدبيين، حالة حرية الصحافة في الكويت، المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

- تجاهل مبدأ شخصية العقوبة " الذي يتم خرقه حيث تشمل دائرة الاتهام والتجريم والعقاب رئيس التحرير إلى جانب كاتب المقال أو محرر المادة، بالإضافة إلى صاحب المطبعة.
- تجاهل خصوصية جرائم الرأي ومخالفات قانون المطبوعات والنشر، التي يفترض مراعاتها حيث يتم توقيف الصحافيين عند الإدعاء العام، شأنهم شأن أي مجرم عادي.
- التوسيع الخاطئ في تطبيق مفهوم الجريدة المشهودة، على جرائم الصحافة ومخالفات قانون المطبوعات والنشر، بحيث يحق لغير ذوي الصفة تقديم بلاغات وشكوى وتحريك الدعاوى القضائية ضد الكتاب والصحافيين، استناداً إلى تطبيق غير دقيق للمادة ١٤ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

لذا جرت مطالبات بإلغاء القانون القديم للمطبوعات والنشر وتشريع قانون جديد وعصري يتلافى السلبيات التي كانت في الدستور القديم، وقد شهد العام ٢٠٠٣م احتجاجات متعددة على مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة حيث نجحت الحملة الرافضة لتفيد الحريات الصحفية في الكويت في إقرار التراجع عن مشروع قانون جديد للمطبوعات أثار موجة احتجاجات عبرت عن مخاوف جدية من مصادرة حرية التعبير واتهمت الحكومة بالسعى لإقراره على عجل قبل انتهاء ولاية البرلمان<sup>(١٦٠)</sup>.

ونتيجة لمخاوف سياسية ونيابية ومهنية راحت تتسع أكثر فأكثر، رفضت لجنة الشؤون التعليمية في مجلس الأمة إقرار مبدأ منح النيابة العامة صلاحية إغلاق الصحف، وهو الطرح الذي كانت تدعو إليه الحكومة حيث أقرت اللجنة أن القضاء وحده هو المخول بهذه الصلاحية على أن لا تتجاوز فترة الإغلاق المؤقت ٤٨ ساعة.

كما ألغت اللجنة عقوبة السجن في مجلـل قـانـونـ المـطبـوعـاتـ الجـديـدـ باـسـتـثـنـائـ حـالـتـيـنـ هـمـاـ حـالـةـ الطـعـنـ بـالـذـاتـ الإـلهـيـةـ وـبـالـنـبوـةـ وـحـالـةـ الـمـاسـ بـالـذـاتـ الـأـمـيرـيـةـ،ـ أـمـاـ الإـنـجـازـ الـأـبـرـزـ فـيـ مـشـرـوعـ الـقـانـونـ الـجـديـدـ هـوـ فـتـحـ بـابـ التـراـخيـصـ لـلـصـحـفـ وـكـسـرـ اـحـتـ كـارـ الصـفـ الخـالـيـةـ الـمـسـتـمرـ مـنـذـ عـقـودـ.

<sup>(١٦٠)</sup> المرجع السابق، ص ٩٤.

هذا وقد غاب وزير الإعلام الكويتي ووزير النفط بالوكالة الشيخ أحمد الفهد الصباح عن اجتماع لجان الشؤون التعليمية التي نجحت بإجماع أعضائها الخمسة في إقرار المبادئ العامة لإعادة صياغة قانون المطبوعات والنشر الجديد، كمقال مقررها النائب د . حسن جوهر، والذي أضاف أن قانون المطبوعات والنشر الحالي وبعد مرور ٣٠ سنة على صدوره بحاجة ماسة إلى تعديل جذري يأخذ بعين الاعتبار كل ما هو جديد في عالم المطبوعات والنشر إضافة إلى توفير أوسع مساحة للحربيات العامة والحربيات الصحفية تحديداً.

وحرصاً من اللجنة بإجماع أعضائها على ضرورة إقرار هذا القانون خلال الفصل التشريعي الحالي استجابة لما ورد من ملاحظات وتوصيات سواء من أعضاء مجلس أو من شارع الصحافة أو الشخصيات الإعلامية فقد ارتأت اللجنة سحب تقريرها السابق من جدول الأعمال لمزيد من التشاور وال الحوار وأكد جوهر أن اللجنة انتهت من إقرار المبادئ العامة لقانون المطبوعات والنشر وبما يتاسب مع طموح الشعب الكويتي والقطاع الإعلامي والصحف

وبما يعزز مكانة الصحافة الحرة<sup>(١٦١)</sup>

وهذا الاقتراح يخفف إلى حد ما من الوصاية الحكومية ويحد من تدخلها ويتضمن من بين ما يتضمنه وفقاً لترتيب مواده:

- حظر الرقابة على الصحف.
- عدم جواز مصادر الصحف أو تعطيلها أو إلغاء تراخيص بقرارات إدارية.
- النص على ضمان حق الصحفي في الحصول على المعلومات.
- عدم جواز الحجز أو الحبس الاحتياطي للمتهمين في قضايا الصحافة.
- فتح باب الطعن بالتبليغ في قضايا الصحافة.
- فتح باب للطعن أمام القضاء الإداري في قرار مجلس الوزراء رفض طلب الترخيص للصحف.
- عدم جواز إلغاء لترخيص الصحفية اليومية.

إلغاء عقوبة الحبس، واستبدالها بالغرامة المالية، إلا في حالات محدودة تتصل بالتعريض للذات الإلهية والأنبياء والصحابة والمس بأمن البلد، مع إمكانية الحكم بتعطيل الصحفية فترة

<sup>(١٦١)</sup> أنور الجاسم، الاحتجاجات نجحت في منع خنق الصحافة، صحيفة الوطن الكويتية، ٢٥/٥/٢٠٠٣، ص ١٠.

محدودة بحكم نهائي، من محكمة الاستئناف، وفقاً للمعلومات الأولية المتوفرة، فإن اللجنة البرلمانية المختصة تتجه نحو تشديد فرض العقوبة في هذه الحالات<sup>(١٦٢)</sup>.

وكانت تيارات ليبرالية ومعارضة اعتبرت التقرير السابق للجنة الذي ينص على جملة من القيود، بمثابة ارتداد على المكاسب الديمقراطية في وقت بدأت فيه أنظمة ديمقراطية تتهاوى وأخرى تهتز كما قالت افتتاحية لصحيفة (القبس) عشية اجتماع للجنة بعنوان ردة على الدستور والشعب والنظام وصفت فيها التقرير المسجون بالسيئ الصيت الذي أتى ليصدر الباقية الباقية من هذه الحرية.

ومما يؤخذ على الاقتراح من سلبيات:

- تكرار بعض العبارات المطاطة في المسائل المحظورة نشرها مثل بث روح الشقاوة وزعزعة الثقة بالوضع الاقتصادي للبلاد.
- إشراطه الإجازة المسبقة من وزارة الإعلام لمطبوعات الواردة من الخارج، بعد التثبت من عدم احتوائه ما يحظر نشره، مما يعني أن المطبوعات الواردة من الخارج جمعيات يجب أن تخضع للرقابة الدقيقة، وليس منع المطبوعات المتضمنة مخالفات صريحة للقانون.
- التشديد على عقوبة الغرامة المالية الباهظة التي تبلغ في بعض الأحيان نحو عشرة آلاف دينار كويتي أي ما يزيد عن ثلاثين ألف دولار أمريكي.
- إحالة العقوبة إلى قانون الجزاء (قانون الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي)، في حالات من بينها الدعوة إلى اعتناق مذاهب ترمي إلى هدم النظم الأساسية في البلاد بطرق غير مشروعة، وهو ما يمكن أن يشمل تجريم العديد من المذاهب السياسية والاقتصادية.

وأما المشروع الحكومي فإنه سيء، بحيث رفضت اللجنة البرلمانية المختصة اعتماده أساساً لتقريرها حول القانون.

ومن بين النقاط التي لا تزال الحكومة تتمسك بها:

<sup>(١٦٢)</sup> أحمد الدبيين، حالة حرية الصحافة في الكويت، مرجع سابق، ص ١٩٥.

١- عدم الموافقة على شمول ولاية القضاء الإداري النظر في قرارات الترخيص بإصدار الصحف.

٢- المطالبة بمنح النائب العام صلاحية تعطيل الصحف<sup>(١٦٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن الكويت تحتل مرتبة متقدمة بين الدول العربية في مجال الحريات الصحفية إلا أنها تبقى تعاني من العديد من السلبيات والأمور التي تحد من حرية الصحافة، مثل محاكمة الصحفيين تحرير صحفها وغيرها من الممارسات السلبية التي تم التطرق إليها سابقاً، لذا يجب العمل على صياغة قانون مطبوعات ونشر عصري وحديث ولا يتعارض مع الحريات الصحفية ولا مع الدستور الذي كفل حرية التعبير عن الرأي، وفي ظل مسيرة الإصلاح الحالية فإن عملية التحول الديمقراطي مرتبطة بالحرية الصحفية والإعلامية بشكل أو آخر حيث أن هناك ارتباطاً بين التحول الديمقراطي وحرية التعبير عن الرأي حيث يرتبط حق التعبير عن الرأي بمنظومة الحقوق والحقوق السياسية الأساسية في المجتمعات الديمقراطيّة، ومن خلال ممارسة هذا الحق يكون الباب مفتوحاً لكشف الفساد ومكافحة الاحتكار السياسي والاقتصادي وتطوير الهوية السياسية والتثقافية للأفراد وتجديد النظام السياسي بصورة تلقائية من خلال توفير ديناميكيات أو آليات التغيير وفي مجالات الحياة العامة الثقافية والعلمية والتكنولوجية يكون حق التعبير هو الطريق إلى التجديد والابتكار وتجدد القديم الراكد المتهالك إلى الجديد الثوري الفعال، إن حق التعبير هو الطريق إلى تحقيق الذات من خلال الحوار الحالي من الخوف أو القبود مع النفس ومع الآخرين وهو الحوار الذي يساعد على اكتشاف الذات (الفردية أو الجماعية) بتطويرها بهدف التفوق في إقامة أنظمة أفضل في السياسة والاقتصاد والعلوم والثقافة والتنظيم والإدارة والاتصال تزيد من رفاهية الأفراد والمجتمع.

ويشمل حق التعبير عن الرأي حرية التجمع السلمي وحق الاحتجاج السلمي بواسطة كتابة العرائض وجمع التوقيعات والتظاهر والاعتصام والإضراب عن العمل وحرية الاتصال المختلفة بالكلمة المكتوبة والمسموعة والمرئية وبالرسم والتعبير التمثيلي، ولهذا فإن حرية الصحافة تعتبر شكلاً أسمى من أشكال ممارسة حرية التعبير عن الرأي وذلك نظراً لانتشارها وتأثيرها الجماهيري الواسع، والمقصود بالصحافة أو الإعلام هنا كل أشكال الاتصال بالكلمة

<sup>(١٦٣)</sup> أحمد الدبيين، حالة حرية الصحافة في الكويت، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(المسموعة والمكتوبة والمرئية) والرسم والتعبير التمثيلي بين الأفراد عن طريق الصحف والمجلات والكتب وغيرها من المطبوعات والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح والإنترنت.

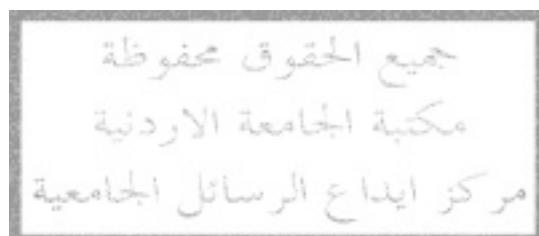
ويكون حق التعبير عن الرأي هو الضحية الأولى بين ضحايا النظم السياسية الاستبدادية التي تقوم على قاعدة مصالح ضيقة اجتماعياً مستندة إلى أسرة أو عشيرة أو أقليات اجتماعية عرقية أو مهنية (ومنهم العسكريون) فمثل هذه النظم غير الدستورية حتى وإن تبنت دساتير شكلية في بعض الحالات تفتقر إلى الشرعية وتخشى الحريات العامة التي تحول الفرد إلى قوة فاعلة ذات وزن في المجتمعة، وفي العادة تقوم مثل هذه النظم بمصادرة الحريات العامة وعلى رأسها حق التعبير عن الرأي تحت مبررات أو أسباب كثيرة أهمها طبعاً المصالح الوطنية العليا واعتبارات الأمن القومي، ويقود هذا عملياً إلى تهميش إمكانات الأفراد وإلى ضعف الصفات السياسية للجماعة بشكل عام، فيتسبب الحكم للحاكم المستبد، وفي مقابل استتاب الحكم للحاكم، فإن المجتمع بأكمله يدفع ثمناً فادحاً يتمثل في التخلف العلمي والتلفزيوني والثقافي والاجتماعي السياسي وانتشار الفساد والفوضى كما يحدث حالياً في بلدان مثل سوريا وال سعودية وتونس والسودان، يصل التردي في الحالات الأسوأ إلى إخضاع المجتمع بأسره من جديد لنظام استعماري كما نراه الآن في العراق.

وقد ارتبط التحول الديمقراطي الذي شهدته العالم منذ بداية الرابع الأخير من القرن الماضي بإطلاق حرية التعبير عن الرأي كأول إجراء يدل على نهاية الأنظمة المستبدة القديمة، وكانت حرية الصحافة هي الشارة الكبيرة والأكثر ظهوراً بين الشارات الأخرى التي حملتها معها الأنظمة الجديدة للدلالة على التغير العميق الذي حدث في النظام السياسي، غير أن ذلك لا يعني القول بأن حرية الإعلام جاءت بمثابة منحة من الحكم الجديد، لأن الكفاح من أجل حرية الإعلام وحق التعبير عن الرأي بشكل عام هو أحد المعاول الرئيسية التي أسهمت في تحطيم النظم المستبدة القديمة وإقامة نظم جديدة على أساس ديموقراطي تاحترم الحريات الأساسية للمواطنين وتكتسب شرعيتها من مدى احترامها لهذه الحريات ولحقوق الإنسان وتطبيق العدالة والمساواة وحكم القانون<sup>(١٦٤)</sup>.

ومن الأمور المهمة التي يجب لفت الأنظار إليها أن العلاقة بين حرية التعبير عن الرأي والتحول الديمقراطي إنما تتحقق من خلال بناء تحالفات واسعة النطاق بين كل القوى المعنية

<sup>(١٦٤)</sup> ينظر إلى: نوار، رئيس المنظمة العربية لحرية الصحافة، ١ نتهاكات حرية الصحافة في العالم العربي وكيفية مواجهتها، نفلاً عن الرابط التالي: <http://www.apfw.org>

بالتحول الديمقراطي، كما أن حرية الصحافة لا تعني الصحفيين فقط وإنما تعني المجتمع كله بما فيه من أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات مدنية وتظميمات مهنية وغيرها، وإذا استطاعت القوى المطالبة بإطلاق حرية التعبير عن الرأي أن تقنع المجتمع كله بصحة شعاراتها ومطالبه وأن يجعل قطاعات هذا المجتمع تبني هي أيضاً شعارات الدفاع عن حرية التعبير عن الرأي فإن هذا النجاح يكون في العادة بداية عملية محاصرة لأنظمة الاستبدادية من أجل إسقاطها واقتلاع جذورها وإعادة بناء النظام السياسي على أساس ديمقراطي<sup>(١٦٥)</sup>.



<sup>(١٦٥)</sup> المرجع السابق، ص ١٩٠.

## الخاتمة والاستنتاجات

تناولت هذه الدراسة عملية الإصلاح السياسي في الكويت انطلاقاً من فرضية أساسية مؤداها أن دولة الكويت تمتلك نموذج ديمقراطي متقدم ولكنه بحاجة إلى عملية إصلاح وتحديث للموائمة بين المتطلبات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على النظام السياسي الكويتي؛ ليصل إلى مرحلة متقدمة أكثر في طريق تحقيق النموذج الديمقراطي الحقيقي أو الأمثل، ومن خلال تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة السابقة فقط - للباحث - تبين أن الكويت تمتلك دستوراً متقدماً نسبياً على الكثير من دساتير الدول المحاطة بها من دول الجوار الجغرافي، في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأن هذه التجربة الديمقراطية مفعولة منذ العام ١٩٦٣م أي منذ تاريخ إجراء أول انتخابات في الكويت بدت بالفعل تجربة ديمقراطية حقيقة على الرغم من فترات الانقطاع عن الحياة البرلمانية عدة سنوات، وقد لعبت العوامل الإقليمية - خاصة ما يتعلق بالعلاقات مع العراق منذ العهد الملكي - وحتى الآن دوراً كبيراً في التأثير على مسيرة الحياة الديمقراطية الكويتية حيث أنه مع كل تجدد للمطالب العراقية باسم الكويت، كانت الكويت تشهد انفراجاً ديمقراطياً، وكان آخرها في العام ١٩٩١م، وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عادت الحياة البرلمانية بعد توقف دام عدة سنوات، وعليه فالعلاقات مع العراق كانت تلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية الداخلية في الكويت، بحيث أنها كانت محدداً مهماً في تطور التجربة الديمقراطية الكويتية، ويبدو الآن بعد سقوط النظام العراقي - السابق - ومحاولة بناء نظام ديمقراطي عراقي حديث وذلك النمط الغربي في المنطقة، فقد يبدو ذلك دافعاً قوياً للكويت للتقدم أكثر في طريق الديمقراطية والإصلاح السياسي وبخطوات متسرعة.

وكما للعوامل الخارجية دور بارز في ذلك ، فقد كان للعوامل الداخلية الأثر الأكبر في مسيرة الحياة الديمقراطية بداية من الدستور الكويتي، والذي يعتبر دستوراً متطرفاً مقارنة مع دساتير دول مجلس التعاون إلا أنه لم يتم التقييد بهذا الدستور في جميع مراحل المسيرة الديمقراطية الكويتية، الأمر الذي أدى لإحداث العديد من الاختلالات في الحياة السياسية الكويتية، والتي كان لها دور في تراجع مشروع بناء الدولة الحديثة، فرغم البدايةبشرة للديمقراطية الكويتية مع صدور الدستور عام ١٩٦٢م جاء الانقلاب غير الدستوري عام ١٩٧٦م ليوقف هذا التطور أول انقلاب غير دستوري، حيث أوقف المسار الديمقراطي قسراً، واختطفت السلطة التنفيذية نهج تهميش القوى الإصلاحية والتيارات السياسية الأخرى في المجتمع، وعمدت إلى عزلها وإضعافها، وصحيح أن الحياة الدستورية والنيابية قد عادت بعد ذلك ، لكنها سرعان

ما تعرضت إلى انقلاب غير دستوري ثان في العام ١٩٨٦م، استمر حتى عام ١٩٩٢م، حيث ظهرت آثار الاجتياح العراقي للكويت واضحة في ضرورة العودة إلى التجربة الديمقراطية، فظهرت وثيقة الحكم عام ١٩٩٢م، لتحدث توافق بين مشروع الحكم ومشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة.

ولا يمكن إنكار أن مسيرة الديمقراطية الكويتية تعاني من مجموعة من المعوقات، والتي تشكل حاجزاً يجب تجاوزه من أجل تطوير هذه التجربة، وتحديثها ديمقراطياً، ومن أهم هذه التحديات، التحديات الهيكلية التي تشمل العلاقات مع البرلمان ومبدأ فصل السلطات، إضافة إلى الطبيعة غير الحزبية للبرلمان، فالاحزاب السياسية غير موجودة في الحياة السياسية الكويتية رغم أن الدستور نفسه لم يمنع تكوين الأحزاب السياسية، وقد خلق غياب الأحزاب السياسية اختلالاً في وظائف البرلمان بين الحكومة من ناحية والأعضاء المنتخبين من ناحية أخرى (وزراء الحكومة يعاملون كأعضاء في البرلمان)، وحسب قوانين العمل الداخلية ، فإنه مسموح فقط للحكومة أن تتحد وتمثل ككتلة متحدة، مما جعل الحكومة الحزب السياسي الوحيد المسموح له بالعمل في البرلمان، أما الأعضاء المنتخبون فلا يسمح لهم بالعمل معاً أو اتخاذ متحدة واحد لمجموعة من البرلمانيين، وكانت النتيجة أن الحكومة تتعمد بمكانة قوية في التصويت على الموضوعات الرئيسية.

كما أن ضيق القاعدة الانتخابية في الكويت يمثل أحد أهم التحديات الهيكلية، فحتى عهد قريب كان قانون الانتخاب يسمح فقط للكويتيين الذكور البالغين ٢١ عاماً بالتصويت، إذ أعلن الأمير في ١٦ مايو ١٩٩٩م نيته لمنح الحقوق المدنية للمرأة، وحتى مع الرفض اللاحق للبرلمان، ما زال الموضوع مثاراً على الساحة السياسية، فجماعات حقوق المرأة بدأت حملة علنية أعلنوا فيها أنهم سوف يستمرون حتى يوافق البرلمان على كل الحقوق السياسية للمرأة، ويستثنى قانون الانتخاب المرأة وكل من عمره تحت سن ٢١ عاماً، ومنتسبي أجهزة الأمن (الجيش والشرطة) برغم أن أعضاء الحرس الوطني لم يستثنوا.

ولقد أدى ضيق القاعدة الانتخابية إلى وجود ٤% فقط مشاركين في العملية الانتخابية، وقد أثار ضيق القاعدة تساؤلات حول ادعاء البرلمان بأنه الممثل الشرعي للشعب، وبدون اتخاذ بعض الخطوات مثل اشتمال المرأة فإن القاعدة الانتخابية الضيقة ستستمر كتحد رئيسي يواجه الديمقراطية الكويتية.

وإضافة لهذه التحديات الهيكلية هناك بعض التحديات السياسية مثل تدخل السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية، فمن الناحية النظرية الحكومة لا تتدخل في العملية الانتخابية كما أنها لا تتسابق من أجل الانتخاب، ولا تفضل أي مرشحين رسميين لها، ولكن الحقيقة مختلفة لأن الحكومة تدعم بعض المرشحين. وهذا الدعم الذي يمكن أن يأخذ أشكالاً مختلفة، ويستخدم وسائل مختلفة يعتمد على أهمية المرشحين في نظر الحكومة.

هذا إضافة إلى ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية في البلاد، حيث أدى الغياب المترکر للبرلمان إلى الحيلولة دون إيجاد ثقافة سياسية ديمقراطية عميقه. ولقد أربك ذلك حتى بعض وزراء الحكومة. كما أثر عدم استمرار الخبرة البرلمانية على أعضاء البرلمان أنفسهم، فقد تعودوا على حل البرلمان في آية لحظة والذي لا يدعم آية ديمقراطية ثابتة. كما أن تأكيد الحكومة على الالتزام بالديمقراطية والدستور لا يعتمد عليه، وقبل أيام قليلة من حل البرلمان عام ١٩٧٦ ألقى نائب رئيس الوزراء خطاباً يمدح فيه البرلمان على جهوده وتعاونه مع الحكومة. وبعد أيام قليلة صدر مرسوم أميري بحل البرلمان قال العكس تماماً.

وكانت الأمور أسوأ خلال حل برلمان ١٩٨٦م فقد ظهرت الرقابة على الصحف لأول مرة، وتأسساً على الخبرة الشخصية للباحث فإن مراقب الحكومة أمر أن يراقب كلمتين هما الديمقراطية والدستور. ويعتبر ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية تحدياً رئيسياً يواجه الديمقراطية والدستور. ويعتبر ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية تحدياً رئيسياً يواجه الديمقراطية الكويتية فهو يضعف مصداقية البرلمان، ويخلق عدم ارتباط سياسي مع السلطة التشريعية، والحقيقة أن كل برلمان يحل يؤثر على إدراك الناس للديمقراطية واستمراريتها، فهم لا يعرفون هل يتطلعون إلى الانتخابات القادمة أم يتوقعون حلاً جديداً؟

ومن التحديات السياسية التي تواجه الإصلاح السياسي في الكويت أيضاً، ضعف الالتزام بالمجتمع المدني، فالديمقراطية في الكويت في نظر المشتركين فيها بداية من الحكومة إلى بعض الجماعات السياسية محددة في العملية الانتخابية فقط، ولقد انحصرت كثيراً من المناقشات والصراعات حول البعد البرلماني للديمقراطية في حين لم يتم التركيز على أبعاد أخرى للمبادئ الديمقراطية مثل حرية الاجتماع، وحرية المشاركة والاتحاد، وقد أعطى قانون جمعيات المنفعة العامة للحكومة السلطة الكاملة في تنظيم ومنع وترخيص آية جمعية في الدولة. ومن خلال الخبرة الماضية والحالية، نجد أن الحكومة قيدت حرية المشاركة بتعسف، بالإضافة إلى تقيد ممارسة حرية الاجتماع بواسطة قانون الجمعيات، وينطبق القول بدرجة أقل على حرية

الصحافة ، وتنظر جماعات المعارضة في البرلمان فقط ولا تنتبه إلى الأشكال الأخرى للديمقراطية، وحجتهم هي: أن البرلمان هو المؤسسة الأهم وإن لم يوجد برلمان فلا توجد أية حريات، وكانت نتيجة هذه الحجة أنه عندما توقف البرلمان توقفت العملية السياسية كلها.

وعلى الرغم من هذه التحديات التي تواجه مسيرة التقدم والتحديث في الكويت، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الكويت هي الدولة الخليجية والعربية الوحيدة الأكثر تأهيلاً لبروز نموذج لحركة دستورية ديمقراطية تضم الأفراد، والجماعات التي تتشدّد للتغيير، وتسعى لتطبيق دستور الكويت عام ١٩٦٢ م نصاً وروحاً.

فالتجربة الديمقراطية الكويتية قد حققت قدرًا من حرية التعبير – إلى حد ما – مما يجب استثمارها للانتقال إلى الديمقراطية من خلال تطبيق دستور الكويت نصاً وروح، وتحويل وضع الأسرة الحاكمة إلى ملكية دستورية، إذ تقبل بمبدأ تداول السلطة التنفيذية، ولا تعارض التخلص من أي احتكار سياسي واجتماعي واقتصادي يتعارض مع متطلبات الممارسة الديمقراطية.

وبات من الأمور الثابتة أن الديمقراطية في الكويت شيء أساسي بدأ منذ نشوء الدولة، ولا يمكن التخلّي عنه بسهولة، لأن الديمقراطية أصبحت من محركات الحياة السياسية في الكويت على الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت لهذه التجربة والصعوبات التي تعاني منها خلال هذه الفترة الطويلة من الممارسة الديمقراطية.

وأخيراً يرى الباحث أن هناك العديد من الإجراءات التي يجب تبنيها، والعمل عليها للحفاظ على مسيرة الإصلاح السياسي في الكويت، وتحقيق التقدم نحو الأفضل، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الالتزام بالدستور الكويتي وعدم الخروج أو تحريف النصوص بما يتاسب مع التوجهات الحكومية، أو بعض الفئات التي تستفيد من الوضع الحالي، ومثال ذلك الجدل الدائر حول الأحزاب السياسية.

ثانياً: فصل ولادة العهد عن منصب رئيس الوزراء ، وهو الأمر الذي تحقق أخيراً في عام ٢٠٠٤م، ويجب ترسیخ هذا الأمر في المستقبل بنص دستوري حتى تكون الأمور في نصابها القانوني والدستوري الصحيح.

ثالثاً: ضرورة العمل على إشهار الأحزاب، وحل الإشكالية المتعلقة بهذا الموضوع بشكل مؤسسي وقانوني، حيث أن الدستور الكويتي لا ينص على منع الأحزاب، وهي موجودة على شكل تجمعات وتيارات سياسية لا ينقصها سوى الاعتراف الرسمي وتشكل هيأكل إدارية لها،

مما يساعد على ترسیخ الممارسة الديمقراطية، ويزيد من قوة البرلمان في مواجهة الحكومة ويساعد بشكل كبير في نشر الوعي الديمقراطي والتقليل من الصبغة العشائرية للعملية الانتخابية، كما تستطيع الأحزاب المساعدة بشكل فاعل في عملية الإصلاح السياسي.

رابعاً: ينبغي الاستفادة من نصف المجتمع المهمش - تماماً - في الحياة السياسية الكويتية، الأمر الذي يجعل المرأة غير قادرة على المشاركة، ولا حتى التأثير على القرارات التي تخص المرأة الكويتية، عليه يجب أن تعطى المرأة كامل حقوقها السياسية من حيث الانتخاب والترشح، وممارسة العمل السياسي - مساواة بالرجل - وأنه يجب أن تتولى المرأة المناصب الوزارية، وإعطائها دور أكبر في العمل السياسي خاصة بالموقع الخارجية التي تمثل الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

خامساً: تتميز الكويت ومنذ الاستقلال بوقت طويل بأنها تمتلك صحفة حرية مقارنة مع غيرها من الدول العربية، إلا أن حرية الصحافة والتعبير، ومع التقدم الذي حصل عالمياً فيما يخص تطور المجتمعات علمياً وفكرياً، الأمر الذي توجب معه اتساع هامش الحرية المعطاة للتعبير عن الرأي بمختلف الوسائل الشرعية قانونياً، إلا أن الكويت بدلاً من أن تماشي هذا التطور في مجال الحريات الصحفية شهدت الكويت المزيد من الرقابة والتشديد على حرية التعبير عن الرأي، وشهد هذا المجال العديد من المحاكمات، والتي سبق وأشارت إليها هذه الدراسة، ويجب على قانون الصحافة والنشر الذي يدور حول الكثير من الجدل أن يكون أكثر ديمقراطية، ويزيد من هامش الحريات، كما يجب إطلاق حرية الصحافة بإعطاء الحرية والاستقلالية بحق إصدار الصحف والمجلات والمنشورات والمطبوعات التي تناول الثقافة والسياسة والعلوم الأخرى وجعل المؤسسات الصحفية في متناول الجميع من عامة الشعب، وليس بأيدي بعض الأسر الطبقية والاجتماعية أو بعض بيوت المال كما هو الحال حالياً أيضاً يجب السماح بتحرير الإعلام الرسمي كالتلفاز والإذاعة، وتحويلهم إلى القطاع الخاص، كمؤسسات ذات نفع عام يساهم في تأسيسها عامة الشعب ، وكل ذلك يأتي من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تساهم في تلك الحريات وإلغاء ما يعرضها في ذلك المجال من قوانين وتشريعات.

سادساً: تعد قضية البدون القضية القديمة الجديدة للكويت، والتي لم تلقَ حلّاً حتى الآن، ويجب على الحكومة الكويتية الاستفادة من جهود هؤلاء المواطنين المهمشين وغير المتمتعين بأية حقوق سياسية أو مدنية في الوقت الذي يمكن لهذه الفئة من المجتمع الكويتي أن تلعب دوراً هاماً في عملية الإصلاح الديمقراطي والمشاركة السياسية.

**سابعاً:** تقليل تحكم الدولة بالمصادر الاقتصادية للدولة، حيث تمتلك الحكومة مصدر الدخل الرئيسي، وهو النفط إضافة لأنها تمتلك ٩٧٪ من ملكية الأراضي في الكويت، وهو الأمر الذي يجعل الحكومة قادرة على التأثير وبشكل فعال في أي قضية، كما تستطيع أن تمرر سياساتها من خلال امتلاكها لمصادر الدخل والثروة في الكويت، وعليه يجب إعادة توزيع الدخل والثروة، وأن يعطى القطاع الخاص دوراً أكبر، كما يجب توزيع ملكية الأراضي على المواطنين وأن تقلل الحكومة من سيطرتها المركزية على هذه الأمور من خلال إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتحرير الموارد الاقتصادية والمادية ووضعها تحت إشراف مؤسسات مالية واقتصادية منتخبة توجه تلك الموارد للمصالح العليا للشعب ولنادية دورها التموي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وأن تكون خاضعة لإشراف المؤسسات التشريعية والقانونية والمحاسبية للتأكد من صحة مسارها مع إعطاء حق أفراد الشعب بتأسيس المؤسسات المالية والمصرفية بما يتماشى مع المصالح الشعبية والوطنية والقوانين الخاصة بذلك مع تطبيق مبدأ توزيع الثروة المادية بالشكل الصحيح لجميع أفراد الشعب مع تخصيص ما يلزم من احتياجات الدولة المستقبلية وحاجات الأجيال القادمة وتحسباً لأية مصاعب أو مشاكل أو كوارث مستقبلية.

**ثامناً:** يعد قانون الانتخاب الحالي من أهم معوقات تطور الحياة السياسية في الكويت، حيث أنه يقسم الكويت إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية، مما يزيد من قدرة الحكومة على التأثير على نتائج هذه الانتخابات، ويجب أن يتم تعديل هذا القانون بحيث تقسم الكويت إلى عدد أقل من الدوائر، أو اعتماد نظام القائمة الانتخابية الذي يضمن التمثيل الصحيح لجميع التيارات السياسية وحسب حجمها الحقيقي في البلاد، وذلك من خلال إصدار قانون انتخابات جديد يحقق هذه الغاية.

**تاسعاً:** تخفيض سن الانتخاب من ٢١ عاماً إلى ١٨ عاماً، والسماح لأبناء الوطن الذي يعملون بالمؤسسات العسكرية بممارسة حق الانتخاب، وذلك لزيادة نسبة المشاركة الشعبية وتتنوع شرائطه بإصدار القوانين واللوائح المنظمة لذلك والسماح بتعديل أو إصدار نص دستوري لذلك الأمر.

**عاشرأ:** يجب أن تعمل الحكومة الكويتية في ظل المزيد من الشفافية، والوضوح في عملها، وأن تحارب الفساد، هذا وقد حصلت الكويت في دراسة أجرتها منظمة الشفافية الدولية على الكويت ٥,٣ من عشر درجات في تصنيف عام ٢٠٠٣م، الأمر الذي يوضح أن الحكومة الكويتية عليها أن تبذل المزيد من الجهد من أجل محاربة الفساد، والعمل بشكل يحقق المصلحة الوطنية، كما يحقق الإصلاح السياسي المنشود.

**الحادي عشر:** تفعيل محكمة الوزراء من خلال استخدام الأداة السياسية والرقابية للمؤسسات التشريعية، وتطبيق مبدأ من أين لك هذا؟ وبحاله أي وزير إلى المحكمة تتثبت إدانته بتهمة الفساد.

**الثاني عشر:** إصدار التشريعات والقوانين بسنها من خلال القنوات الدستورية والتشريعية لمنع أبناء الأسرة الحاكمة من الترشح، لأي مؤسسة كانت سياسية أو رياضية أو اجتماعية، أو تقليدهم للحقائب الوزارية، وذلك لضمان نزاهة الانتخابات، والعملية السياسية وحفظ مكانة الأسرة لدى الشعب الكويتي.

**الثالث عشر:** إعطاء الحق في تأسيس وإشهار جمعيات النفع العام، والنقابات المهنية، والروابط العلمية، والنادي الأدبي، والاتحادات الطلابية فلا يعقل أن الاتحاد الكويتي لطلبة الكويت غير معترف به حتى إعداد هذه الرسالة.

**الرابع عشر:** الثقافة السياسية ومحاولة زيادة التنمية السياسية هي من المهام الأساسية للدول المتقدمة، ومن ثم يجب سن المناهج التي تساهم في تلك الرسالة على أكمل وجه، وقيام وزارة التربية، وما يتبعها من دوائر ذات الاختصاص بدورها من أجل إنجاح هذا المطلب الوطني وتحقيقه.

**الخامس عشر:** نقل تبعية إدارة الطب الشرعي من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

**السادس عشر:** السماح للمواطنين باللجوء المباشر للمحكمة الدستورية للطعن في القوانين الغير دستورية في البلد.

**السابع عشر:** إصدار القوانين الازمة بحل جهاز أمن الدولة وإحاله القضايا إلى المحاكم ذات الاختصاص

## المراجع

### الوثائق:

- المركز дипломатии للدراسات الاستراتيجية، (٢٠٠٣)، الإصلاح في الكويت الضرورات والفرص، الكويت.

- وثيقة الاسكندرية، عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي، مكتبة الاسكندرية.

### الدوريات:

- أبو الذهب ، فتوح، (٢٠٠١). التجربة الديمقراطية الكويتية وخطوات الإصلاح السياسي، شؤون خلبيجية، عدد ٢٥.

- أبو حلاوة، كريم، (١٩٩٢). إشكالات نشأة مفهوم المجتمع المدني، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.

- الجابري، محمد عابد، (٢٠٠٠). الانقال إلى الديمقراطية: أسئلة وآفاق، مجلة فكر ونقد، السنة ٤، العدد ٣٢.

- الحسن حمزة، (٢٠٠٢). آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي، مجلة شؤون سعودية، آذار.

- الحمود، موضي، (٢٠٠٠). المرأة في مجتمع ديمقراطي (حالة الكويت)، المستقبل العربي، عدد ٢٦٢.

- الرميحي، محمد غانم ، (١٩٧٥). حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٤.

- سامي، خالد ، (١٩٩٧). المجتمع المدني المقومات والمعوقات، مجلة الطريق، مجلد ٦، عدد ٢.

- الشطي، اسماعيل، (٢٠٠٣). الكويت وتجربة الانقال إلى الديمقراطية، المستقبل العربي، عدد ٢٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية.

- الطاهر، لبيب، (١٩٩٢). المشروع الديمقراطي في المجتمع المدني العربي، المستقبل العربي، سنة ١٤، مجلد ٤، عدد ١٥٨.

- العيسوي، أشرف سعد، (٢٠٠٣). تجربة الإصلاح الكويتية، شؤون خلنجية، عدد ٣٥.
- العناني، خليل، (٢٠٠٤). مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦.

- العلوى، سعيد بن سعد ، (١٩٩٢). نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، المستقبل العربي، سنة ١٤، مجلد ٤ ، عدد ١٥٨ .

- غليون، برهان، (١٩٩٢). بناء المجتمع المدني العربي، المستقبل العربي، مجلد ٤ ، عدد ١٥٨ .

- الكتبى، ابتسام سهيل، (٢٠٠٠). التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، عدد ٢٥٧، تموز ، مركز دراسات الوحدة العربية.

- محمد كمال، (٢٠٠٢). برنامج بوش لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد ٩٣ سبتمبر.

- النعيمي، عبد الرحمن، (٢٠٠٣). مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٩٦. عروض الجامعية

الكتب:

- اسيري، عبد الرضا علي، (٢٠٠٢). النظام السياسي في الكويت مبادئ و ممارسات، مطبع الوطن ، الكويت ، ط ١.

- الابراهيم، حسن، (١٩٧٢)، الكويت دراسة سياسية، دار البيان، الكويت.

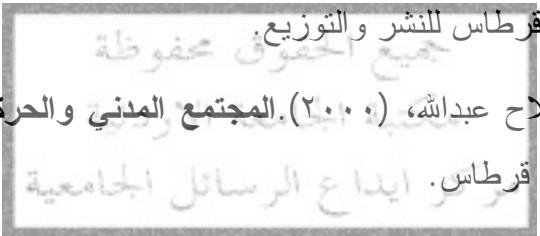
- إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٠). النظام الإقليمي للخليج العربي، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- الأنصارى، محمد جابر، (١٩٩٩). التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة، ط ١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- البحارنة، حسين محمد، (١٩٧٣). دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، بيروت، كلية مؤسسات الحياة.

- باروت، محمد، (١٩٩٥). **المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية**، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حلية، عبد المنعم، (١٩٩٣). **حكم الإسلام في الديمقراطية والأغلبية**، بيروت، المكتبة العصرية.
- حسن، عبد الفتاح، (١٩٦٨). **النظام الدستوري في الكويت**. دار النهضة العربية.
- الحيدر، فیصل أحمد عثمان، (١٩٩٥). **وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت**.
- حمارنة، مضطفي ، (١٩٩٥). **سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، عمان، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.
- الجمل، يحيى، (١٩٧١). **النظام الدستوري في الكويت**، الكويت، جامعة الكويت.
- الحر، عبد العزيز، (٢٠١٢). **المستقبل السياسي لدولة الكويت في ظل مجلس الأمة**، ط١، الرياض، مكتبة التربية العربي لدول الخليج.
- حلية، عبد المنعم، (١٩٩٣). **حكم الإسلام في الديمقراطية والأغلبية**، بيروت، المكتبة العصرية.
- خزعل، حسين الشيخ، (١٩٧٠). **تاريخ الكويت السياسي**، مكتبة الهلال العربي، بيروت.
- الدجاني، أحمد صادق، (١٩٨٤)، **تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث**، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شيخا، ابراهيم، (١٩٨٣). **السلطة التنفيذية بين النصوص والواقع**، الاسكندرية، المكتبة المصرية.
- الرشيدی، أحمد، (١٩٩٣). **مجموعة مؤلفين، الكويت من الإمارة إلى الدولة**، ط١، الكويت، دار سعد الصباح.

- شلق، الفضل، (٢٠٠٤). **عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب**. ط١، بيروت، دار النفائس.
- شكر، عبد الغفار، (٢٠٠٣). **المجتمع الأهلي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. ط١، دار الفكر، دمشق.
- الشافعي، محمد، (١٩٨٠). **نظم الحكم المعاصرة**. ط١، القاهرة، مكتبة النهضة.
- الصرعاوي، عبد العزيز ، (١٩٨٨). **الدستور الكويتي مع تمهيد لنشأة الكويت**. الكويت، الربيعان للنشر والتوزيع.
- الصالح، عثمان عبد الملك، (١٩٧٣). **ميكانيكية العلاقة بين السلطات**. الكويت، جامعة الكويت.
- الصبيحي، أحمد شكري، (٢٠٠٠). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد الرحمن، أسامة، (٢٠٠٠). **النفط والقبيلة والعولمة**. ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان.
- بشاره، عزمي، (١٩٩٨). **المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة خاصة للمجتمع العربي)**. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- عويدات، عبد ، (١٩٦١). **النظم الدستورية**. ط١، بيروت، منشورات عويدات.
- عبد الوهاب، محمد، (١٩٦٨). **النظام الدستوري في الكويت**. بيروت، دار النهضة العربية.
- عز الدين، ناهد، (١٩٩٨). **المجتمع المدني**. موسوعة الشباب السياسية، ط١، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- عبيد، نايف علي، (٢٠٠٠). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرون**. قمة أبو ظبي، الرياض.
- الغبرا، شفيق،(١٩٩٥). **الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية للسلطة والمجتمع**. ط١، القاهرة، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.

- فؤاد عبدالله، ثناء، (١٩٩٧). **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- قاعجي، قدرى، (١٩٧٥). **النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت**، بيروت، دار الكاتب العربي.
- الكiali، عبد الوهاب، (١٩٨٨). **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، بيروت.
- الكواري، علي خليفة، (٢٠٠٢). **الخليج العربي والديمقراطية**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المديريس، فلاح عبدالله، (١٩٩٤). **الجمعيات السياسية في الكويت**، ط١، الكويت، دار قرطاس.
- المديريس، فلاح عبدالله، (١٩٩٩). **جماعة الإخوان المسلمين في الكويت**، ط٣، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع.  

- المديريس، فلاح عبدالله، (٢٠٠٠). **المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت**، ط١، الكويت ، دار قرطاس. ايداع الرسائل الجامعية
- محفوظ، عبد المنعم ونعمان الخطيب، (١٩٧٨). **مبادئ النظم السياسية**، عمان، دار الفرقان.
- النقيب، خلدون، (١٩٩٦). **صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت**، بيروت، دار الساقى.
- النجار، غانم، (٢٠٠٠). **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، ط٣، دار قرطاس للنشر، الكويت.
- هوريو، أندريل، (١٩٧٧). **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ج١، ط٨، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع.
- وقidi، محمد، (١٩٩٧). **البعد الديمقراطي**، بيروت، دار الطليعة.

### المؤتمرات:

- إبراهيم، سعد الدين، (د.ت). مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الدبيين، أحمد، (٢٠٠٢). قراءة نقية لقانون المطبوعات والنشر الكويتي والمشروع الحكومي الجديد، ط١، المؤتمر السنوي للمنظمة العربية لحرية الصحافة، الرباط.
- الدبيين، أحمد، (٢٠٠٤). حالة حرية الصحافة في الكويت، المؤتمر السنوي الثالث للمنظمة العربية لحرية الصحافة، الرباط.
- الصبان، ريماء. (١٩٩٨). نشأة الدولة والمجتمع المدني في الإمارات العربية المتحدة، الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، تحت عنوان "المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية، العولمة وأثرها تربوياً - إعلامياً - تنموياً" ، ٢١-٢٣ نوفمبر.
- باقر النجار، نشأة الدولة والمجتمع المدني في البحرين، ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٨م، الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت.
- الموسى، عبد الرسول علي، (١٩٩٩). نشأة الدولة والمجتمع المدني في الكويت، ط١، الكويت. الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت.
- أمين، سمير، (١٩٨٤). حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ندوة أزمة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.
- الشهاب، أحمد، (١٩٩٨)، المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية والعربي، الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، ط١، الكويت، ٢١-٢٣ تشرين الثاني - نوفمبر.

- عصمت سيف الدولة، (١٩٨٤). ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبدالله ، جلال ، (١٩٨٣). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط١، بيروت.
- غباش، محمد عبيد، (٢٠٠٤). الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة، مجتمع أقل من عاجز، منتدى التنمية، (الاجتماع السنوي الخامس والعشرون تحت عنوان: "متطلبات الإصلاح في دول الخليج: رؤية من الداخل)، البحرين، ١٤ إلى ١٦ يناير.
- الفيلي، رضا يوسف، (نوفمبر ١٩٩٨). العولمة وأثرها إعلامياً، الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط اجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت، ٢١-٢٣ تشرين الثاني.
- الكواري علي خليفة، (٢٠٠٤). متطلبات تحقيق أجندـة إصلاح جذري من الداخل في أقطـار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط١، منتدى التنمية (الاجتماع السنوي الخامس والعشرون تحت عنوان: متطلبات الإصلاح في دول الخليج: رؤية من الداخل)، البحرين، ١٤ إلى ١٦ يناير.
- المبارك، معصومة، (١٩٩٩). مسيرة الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، ندوة المرسوم الأميركي بقانون منح المرأة حقوقها السياسية، جامعة الكويت، الكويت.
- المبارك، معصومة، (٢٠٠٢). ندوة المرأة والسياسة دورها في التنمية، ط١، الدوحة، ٢١-٢٣ إبريل.
- هلال، علي الدين، (١٩٨٧). مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، ط٣، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

#### الصحف:

- بشاره، عبدالله، مأزرق الديمقراطية في الكويت، صحيفة البيان، ٢٣/٢/٢٠٠٠م.
- بشاره، عبدالله، الملف الخليجي الساخن في واشنطن، السياسة، ٤/٦/٢٠٠٣م.
- بيان الأربعاء، ٦/٢/٢٠٠٠م.

- الجاسم، أنور، الاحتجاجات نجحت في منع خنق الصحافة، صحيفة الوطن الكويتية، ٢٠٠٣/٥/٢٥.
- صلاح المختار، نوافض المجتمع المدني، صحيفة الوطن، ١٩/آب/٢٠٠٠م.
- مأدبة رئيس المجلس جمعت السلطتين، صحيفة الوطن، ١٤/١٠/٢٠٠٤م.
- الوطن العربي ، ٢٠٠٣/٦/٢٥ م.

الإنترنت:

- بدر الدين، عبد الحميد، الحياة البرلمانية في الكويت بين الأمس واليوم، الأربعاء، ٢٠٠٣/٧/٢ م، نقلًا عن الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/٢٠٠٣/٧/٧-٢-٣>

- بدر الدين، عبد الحميد، خريطة التجمعات السياسية في الكويت، ٢٠٠٣/٧/٧ نقلًا عن الرابط التالي:  
[http://www.aljazeera.net/in-depth/kuwaiti\\_elections/٢٠٠٣/٧/٧-٢.htm](http://www.aljazeera.net/in-depth/kuwaiti_elections/٢٠٠٣/٧/٧-٢.htm)

- راشد، سامح، الكويت الحلقة المفرغة للصراع السياسي، نقلًا عن الرابط التالي:  
<http://www.aljazeera.net>

- CNN العربية، المرأة الكويتية غائبة عن الانتخابات، نقلًا عن الرابط الإلكتروني  
التالي:  
<http://arabic.cnn.com>

- عويس ، رمضان، ازدهار المجتمع المدني هل يدعم الديمقراطية الخليجية، نقلًا عن الرابط التالي:  
<http://www.islamonline.net>

- غانم، إبراهيم البيومي، الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث، على الانترنت نقلًا عن الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net>

- الكويت المرأة في الحياة العامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلًا عن الرابط التالي:  
<http://www.pogr.org/arabic>

- مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، مركز تنوير للدراسات، نقلًا عن الموقع الإلكتروني:  
<http://www.kwtanweer.com>

- الكويت المجتمع المدني، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نسخة عن الرابط التالي:

<http://www.pogar.org/publications>

- الكويت ترفض مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط، موقع المجلة على شبكة

[الإنترنت: http://www.middle-east-online.com](http://www.middle-east-online.com)

- ملف خاص، في الكويت القبيلة أساس المجتمع والديوانية برلمانها، موقع قناة الجزيرة

الإخبارية على الإنترنت، ٢٠٠٣/٧/٧م، عن الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net>

- المرأة في الدول الخليجية، بيانات اسكوا ٢٠٠٤، نسخة عن الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.escwa.org>

- النعيمي، عبد الرحمن، أقطرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مطلب الديمقراطية

وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، قناة الجزيرة الإخبارية، نسخة عن الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net>

- نوار، إبراهيم، انتهاكات جريمة الصحافة في العالم العربي وكيفية مواجهتها، نسخة عن

الرابط التالي: <http://www.apfw.org>

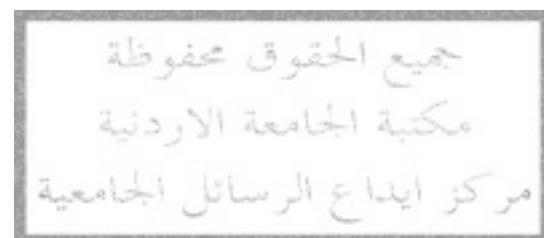
- وهبة، عزة، الأداء التشريعي للمجالس العربية (دراسة مقارنة)، موقع برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، نسخة عن الرابط التالي: <http://www.pogar.org>

#### المراجع الأجنبية:

- The New Encyclopedias Britannica, vol. 4, Macropaedia, 15<sup>th</sup> ed., U.S.A 1993.
- Charles M. Sherover, *Time, Freedom, and the Common Good, an Essay in Public Philosophy*, State University of New York Press, U.S.A 1989.
- John Dunn, *Western Political Theory in the Face of the Future*, Cambridge, U.K., 1993.

- Eric Lindstrom, ***The Swedish Parliamentary System***, The Swedish Institute, Stockholm ١٩٩٤.
- Tetraut, Mary Ann, ***Patterns of culture and democratization in Kuwait***, studies on comparative international development. Sammer ١٩٩٥. Vol. ٣٠. Issue ٢. P٢٦.



# **Political Reformation In State of Kuwait Requirement and Properties**

By

**Ali Duaej Mas'oud Mudarhem Al-Ottibi**

Supervisor

**Dr. Ghazi Rabab'ah**

Abstract

This study tackled the issue of political reform in the country of Kuwait which emerged from a basic hypophysis including that Kuwait represents an advanced democratic model. However, it still needs reforming and innovation to meet the requirements which the external and internal environment impose upon the Kuwaiti political system in order to reach a more progressed stage in efforts to achieve a real democratic model.

This study used three methods, they are historical method, systemic methods and comparative method. These methods complement each other in studying this issue from different aspects.

This study is divided into four chapters, the first tackles the concept of democracy and political reform, this chapter formed a theoretical introduction for studying this issue in general.

In the second chapter the study handled the Kuwaiti democratic experience, the history of that experience , exercise of democracy in the Kuwaiti society and the positives and negatives which pervaded in this experience .

In the third chapter, the motives of political reform in Kuwait and its requirements were researched.

The requirements were divided into the requirements for the Internal environment and the requirements for the external environment, which imposes itself on the political system in Kuwait and pushing it to take more steps toward democratic reform.

Finally, the fourth chapter tackles issues and the basic aspects political reform which needs special care of it.

The study has reached a number of results and offered a number of recommendations, and one of the most significant results is the challenge of structuring that include the relation with the pertinent and the principle of separating the authorities , in addition to the nature of parliament that is without factions. Also the weak (narrow) support for elections in Kuwait is one of the most significant structural challenges that faces the Kuwaiti democracy . One of the most important recommendations is the separation of the reign form the position of prime minister and this matter has finally become tangible this year. Giving women their political rights in regards to elections and nominations and exercising political work which is equivalent to man.

Finally, minimizing the countries control over the economical resources for the country.